الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضـــــــوع

دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

دراسة ميدانية في مجموعة مؤسسات بولاية " باتنة "

مشروع مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة المـــاستر في العلـوم الماليـة و المحاسبيــة
تخصص: فحص محاسبـــي

إعداد الطالب:

بوزيدي نوح

الأستاذة المشرفة:

كردودي سهام

رقم التسجيل:	
تاريخ الإيداع:	

الموسم الجامعي :2014/2013

قسم العلوم التجارية

فهـــــــــــــرس المحتويات

العنوان **الصفحة**

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة .....أ.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد.....**08.**

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات. .....**09.**

- **المطلب الأول:** مفهوم المعلومات، البيانات والعلاقة بينهما.....**09.**

- **المطلب الثاني:** مفهوم وخصائص نظام المعلومات.....**12.**

- **المطلب الثالث:** أهداف نظام المعلومات والبنية التحتية له.....**13.**

- **المطلب الرابع:** المحاسبة من تقنية إلى نظام للمعلومات.....**15.**

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.....**18.**

- **المطلب الأول:** تعريف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي.....**18.**

- **المطلب الثاني:** وظائف نظام المعلومات المحاسبي والأنظمة الفرعية له.....**21.**

- **المطلب الثالث:** أهداف نظام المعلومات المحاسبي.....**24.**

المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي والجهات المستفيدة منه.....**27.**

- **المطلب الأول:**مكونات نظام المعلومات المحاسبي.....**27.**

- **المطلب الثاني:** خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي.....**35.**

- **المطلب الثالث:** الجهات المستفيدة من نظام المعلومات المحاسبي.....**38.**

خلاصة الفصل.....39.

الفصل الثاني: مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد.....41.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات.....42.

- **المطلب الأول:** مفهوم تكنولوجيا المعلومات.....42.

- **المطلب الثاني:** خصائص تكنولوجيا المعلومات وفوائدها.....45.

- **المطلب الثالث:** مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات.....48.

المبحث الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات ومؤشراتها.....50.

- **المطلب الأول:** مكونات تكنولوجيا المعلومات.....50.

- **المطلب الثاني:** مؤشرات تكنولوجيا المعلومات.....57.

المبحث الثالث: نظام المعلومات الحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات.....59.

- **المطلب الأول:** علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتكنولوجيا المعلومات.....59.

- **المطلب الثاني:** مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....60.

- **المطلب الثالث:** مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.....61.

المبحث الرابع: فعالية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي....63.

- **المطلب الأول:** أهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي....63.

- **المطلب الثاني:** أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.....65.

خلاصة الفصل.....69.

الفصل الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي "دراسة ميدانية"

تمهيد..... 71.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مجموعة المؤسسات بولاية باتنة.....72.

- **المطلب الأول:** تقديم مؤسسة سونلغاز باتنة.....**72.**
- **المطلب الثاني: :** تقديم ملبنة الأوراس باتنة.....**79.**
- **المطلب الثالث:** تقديم مؤسسة الإسمنت عين التوتة.....**84.**
- **المطلب الرابع:** تقديم مؤسسة تيرصام باتنة.....**87.**

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة، تحليلها وتفسيرها.....90.

- **المطلب الأول:** عرض الإستبيان ومنهجية الدراسة.....**90.**
- **المطلب الثاني:** تحليل وتفسير نتائج العينة الشخصية.....**92.**
- **المطلب الثالث:** تحليل محاور الإستبيان.....**94.**
- **المطلب الرابع:** واقع تكنولوجيا المعلومات وآلية عمل نظام المعلومات المحاسبي داخل المؤسسة (ملاحظات من الزيارة الميدانية لمؤسسة سونلغاز باتنة).....**100.**

خلاصة الفصل.....106.

الخاتمة.....108.

قائمة المراجع

الملاحق

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	العلاقة بين المعلومات و البيانات	11
02	المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي	20
03	الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي	24
04	خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة	32
05	مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي	37
06	وحدات الحساب الآلي	51
07	مكونات الحاسوب من الخارج	52
08	الأجزاء التي يتكون منها الحاسوب من الداخل	54
09	مكونات تكنولوجيا المعلومات	56
10	الهيكل التنظيمي لمقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمؤسسة سونلغاز – باتنة–	75
11	الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيرصام –باتنة–	89

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	أنواع التقارير المحاسبية	**31**
02	تطبيقات تكنولوجيا المعلومات	**49**
03	مؤشرات تكنولوجيا المعلومات	**58**
04	البنايات الموجودة في الشركة ومساحتها	**78**
05	مجالات الإجابة على أسئلة الإستبيان وأوزانها	**91**
06	معايير تحديد الإتجاه	**91**
07	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية	**93**
08	مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الدراسة	**94**
09	معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبيان والدرجة الكلية لفقرات الإستبيان	**95**
10	عرض إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول	**96**
11	عرض إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني	**98**

مقدمة

تشمل تكنولوجيا المعلومات كما هو معروف على وسائل إلكترونية تستخدم في نشر معلومات وحدات الإدخال للبيانات، وحدات المعالجة، وحدات نقل المعلومات، البرمجيات التشغيلية وتقنيات حفظ المخرجات والمدخلات، حيث جاء تطور تلك الأدوات والتقنيات بشكل أدى إلى كشف العديد من المشاكل المرتبطة بتصحيح وتشغيل أنظمة المعلومات المحاسبية.

فنظام المعلومات المحاسبي يعد عنصرا هاما في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة، إذ يلعب نظام المعلومات المحاسبي دورا هاما في تشغيل البيانات المتعلقة بالعمليات المحاسبية وتوفير المعلومات المفيدة وضمان وصل هذه المعلومات الموثوقة والدقيقة بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل الإفصاح عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة وكذا إستخدامها في إتخاذ القرارات الرشيدة.

من المعروف بأن إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي خفف من عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، إذ تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في العصر الحالي يتمثل في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية، وإضافة قيمة لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي بشكل خاص من خلال رفع كفاءة وفعالية إنتاج المعلومات المحاسبية الملائمة للمستخدمين. فقد جعل آلية تسجـــيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظير، بل م لكن الشركات من الحصول على مخرجات النظام في أي وقت تشاء، كما ومكنها كذلك من الإستغناء عن طرق محاسبية تقليدية وغير سليمة، مثل: طريقة الجرد الدوري للمخزون، ولكن الآن وبوجود تكنولوجيا المعلومات أصبح إستخدام طريقة الجرد المستمر أمرا ميسرا وغير مكلف.

يركز البحث على العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي والتي تسهل من عملية إيضاح الدور الذي تقوم به تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة وفاعلية مخرجات أنظمة المعلومات المحاسبية لتصبح تلك الأنظمة ملائمة لإتخاذ القرارات في محاور عدة .

هذا ويشمل البحث على:

- **مشكلة البحث**

ماهو دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي ؟

والتي بدورها يمكن الإجابة عنها من خلال الإجابة غلى مجموعة من التساؤلات التي تمثل الإهتمامات الأخرى المتعلقة بالموضوع :

- ماهية تكنولوجيا المعلومات ؟
- ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وماهي مدخلاته ومخرجاته؟
- نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات ؟
- كيف تؤثر تكنولوجيا المعلومات عل نظام المعلومات المحاسبي؟

فرضيات البحث

للإجابة على التساؤلات السابقة من أجل الإلمام بإشكالية الموضوع ننطلق من الفرضيات التالية:

-**الفرضية الأولى:** أصبحت تكنولوجيا المعلومات عنصرا مؤثرا في نظام المعلومات المحاسبية لما توفره من معلومات ملائمة وسريعة.

-**الفرضية الثانية:** تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الأهداف المسطرة.

-**الفرضية الثالثة:** هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي و التي تسهل من عملية إيضاح الدور الذي تقوم به في رفع فعالية نظام المعلومات المحاسبية.

مبررات إختيار الموضوع

- كون الدراسة من المواضيع المطروحة في الساحة الإقتصادية والمهنية.
- الإهتمام الشخصي بالموضوع نظرا لإرتباطه بمجال تخصص فحص محاسبي.
- أن إعتماد تكنولوجيا المعلومات تجعل من نظام المعلومات المحاسبية نظام ذو كفاءة وفعالية.

- رصد وتشخيص كفاءة وفاعلية نظام المعلومات المحاسبية وماله من دور في إتخاذ القرار.

أهمية البحث

تندرج أهمية البحث في بيان وتفسير النقاط التالية :

- آلية عمل تكنولوجيا المعلومات لأجل تحجيج نطاقها ضمن مفهوم نظام المعلومات المحاسبية
- تفسير دور تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبية

هدف البحث

يرتبط هذا البحث في تحليل الدور الذي تلعب تكنولوجيا المعلومات في رفع كفاءة وفاعلية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية وإنعكاسات هذا الدور في إعادة تقويم تلك النظم وفق رؤية تجعل منها نظام معلومات شاملة ويعد هذا توجها حديثا في عمل نظام المعلومات المحاسبي.

منهج البحث والأدوات المستخدمة

يعتمد أسلوب البحث على التحليل النظري لبعض من أدبيات الفكر المحاسبي المتعلق بنظام المعلومات المحاسبي ضمن إطار تكنولوجيا المعلومات وصولا إلى أهداف البحث التي تم تحديدها مسبقا ضمن منهجية الدراسة ، وبخصوص الدراسة الميدانية إستعملنا إستمارات تم إعدادها وتصميمها وتوزيعها على أفراد العينة المختارة (مجموع مؤسسات بولاية باتنة)، كما إتبعنا أسلوب الملاحظة من خلال جمع وتحليل المعطيات التي تعطي صورة عن دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي بمؤسسة سونلغاز باتنة.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى:

الفصل الأول من البحث تحت عنوان "الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي"، وقد قسم إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي: المبحث الأول" مدخل عام إلى نظام المعلومات"، والمبحث الثاني" ماهية نظام المعلومات المحاسبي" أما المبحث الثالث بعنوان " مكونات نظام المعلومات المحاسبي، والجهات المستفيدة منه.

وفيما يخص **الفصل الثاني** " مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي" فتطرقنا فيه إلى أربع مباحث، المبحث الأول ماهية تكنولوجيا المعلومات والمبحث الثاني حول مكونات تكنولوجيا المعلومات ومؤشراتها، أما المبحث الثالث فكان حول مفهوم نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات، وفي نهاية الفصل الثاني ركزنا دراستنا في المبحث الأخير وهو المبحث الرابع حول أهمية وأثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.

أما في الجانب التطبيقي (**الفصل الثالث**) دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي " دراسة ميدانية" في مجموعة مؤسسات يتضمن:

- المبحث الأول: نظرة عامة لمجموعة المؤسسات بولاية باتنة.

- المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة، تحليلها وتفسيرها.

الدراسات السابقة:

1- زمرة أسماء 2012-2013: بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي"، مذكرة ماستر، علوم مالية ومحاسبية تخصص تدقيق محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة.

حيث تتمحور الإشكالية حول مدى مساهمة المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي؟

إذ هدفت الدراسة إلى إبراز دور المراجعة الداخلية في نظام المعلومات المحاسبي من خلال دراسة المراجعة الداخلية وأهم المفاهيم المتعلقة بها و الإطار المفاهيمي لنظام المعلومات المحاسبي هذا في الجانب النظري، أما الجانب التطبيقي يتضمن دراسة حول دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي من خلال دراسة ميدانية في مجموعة من المؤسسات.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه لا بد من العمل على:

- الإهتمام بالتطور التكنولوجي الذي له أثر بالغ فيتطور نظام المعلومات المحاسبي، بحيث أصبح الإثنين شريكين في عملية إنتاج المعلومات وتوزيعها.

- نشر الوعي حول موضوع نظام المعلومات المحاسبي بإستخدام الحاسوب حول أساليب عمل التدقيق والإمكانيات الهائلة التي يوفرها الحاسوب في مجال نظام المعلومات المحاسبي.

2- عباسي عصام (2011-2012): بعنوان" تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات"، مذكرة ماستر، تخصص مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

حيث تتمحور الإشكالية حول مدى تساهم جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي؟

إذ هدفت الدراسة إلى إبراز الدور الأساسي للمعلومات المالية في المؤسسة من خلال التطرق إلى عموميات حول القوائم المالية و إتخاذ القرارات هذا في الجانب النظري، أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فتم الإعتماد على دراسة ميدانية لجودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي و إتخاذ القرارات في المؤسسات.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه لا بد من العمل على زيادة الثقافة المحاسبية من أجل فهم أكثر للقوائم المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين و صناع القرارات.

3- **ظاهر شاهر يوسف القشي (2002-2003):** بعنوان "مدى فاعلية نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

حيث تتمحور الإشكالية حول مدى تأثير نظام المعلومات المحاسبي في تحقيق الأمان والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية؟

إذ هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تأثير نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق الموثوقية للمعلومات المحاسبية في المؤسسة التطرق إلى مفاهيم عامة حول نظام المعلومات المحاسبي وتكنولوجيا المعلومات و التجارة الإلكترونية من خلال تحليل المشروع الأمريكي الكندي المشترك، نظام الربط المقترح .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه:

- لا بد من تأهيل كل من المحاسبين والمدققين وتثقيفهم بتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الإلكترونية بشكل خاص.

- ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة.

4- سليماني منيرة (2012-2013): بعنوان "دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية" مذكرة ماستر، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

حيث تتمحور إشكالية الدراسة في مدى تحقيق تكنولوجيا المعلومات للميزة التنافسية للمنظمة؟

- إذ هدفت الدراسة إلى إبراز مدى تحقيق تكنولوجيا المعلومات للميزة التنافسية في المنظمة ، من خلال دراسة دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميز التنافسية في مؤسسة قارورات الغاز بولاية بسكرة.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه:

- ضرورة دمج تكنولوجيا المعلومات في جميع أنشطة المؤسسة.

- تكوين الموارد البشرية على استعمال تكنولوجيا المعلومات الحديثة، وإدراكها لأهمية إستخدامها في وظائفهم.

الفصل الأول: الإطار النظري لنظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

أصبحت المعلومات في المؤسسة الحديثة عاملا مهما من عوامل الإنتاج وعنصر ضروريا في تسيير المؤسسة إذ لا يمكن لهذه الأخيرة إتخاذ قرار ما دون الإستناد إلى معلومات أولية مفيدة، إذ أنها تعتبر من أحد مدخلات المؤسسة منظورا إليها كنظام، هذه المعلومات تدخل في شكلها الخام(مواد أولية) وتخضع للتحويل (إنتاج معلومات) ثم تخرج المعلومات الخام في الشكل الملائم وفي الوقت المناسب لتحقيق أهداف المؤسسة.

وتعد المحاسبة أحد المصادر الرئيسية للمعلومة، فهي أهم وأقدم أنظمة معلومات محاسبية إذ تمتاز بقدرتها على توفير المعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة والتي تستعين بها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية.

ومن هنا يعتبر نظام المعلومات المحاسبي بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية، الحالية والمستقبلية لمؤسساتهم، حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الإقتصادي فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الإقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المالية بشكل ملائم.

وعليه نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول نظام المعلومات.
- ماهية نظام المعلومات المحاسبي.
- عناصر نظام المعلومات المحاسبي وخطوات تصميمه.

المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات

مع التطور الذي طرأ في الآونة الأخيرة والذي أدى إلى تعقد العملية الإدارية وصعوبة التحكم فيها مما جعل نظام المعلومات المحاسبي ذو أهمية كبيرة وعنصر أساسي لتدعيم القرارات الإدارية، إذ تعمل المحاسبة كنظام للمعلومات وما تحتويه من أنظمة فرعية على جمع البيانات ومعالجتها، ومن ثم تحويلها إلى معلومات مفيدة وموثوقة تلبي إحتياجات المستخدمين لها في إتخاذ القرارات الرشيدة، وعليه تهدف دراستنا من خلال هذا المبحث إلى التطرق للعناصر التالية:

- مفهوم المعلومات والبيانات والعلاقة بينهما؛
- مفهوم وخصائص نظام المعلومات؛
- أهداف نظام المعلومات والبنية التحتية له؛
- المحاسبة من تقنية إلى نظام للمعلومات.

المطلب الأول: المعلومات والبيانات والعلاقة بينهما

من المتفق عليه أن المعلومات تعد أحد موارد المنظمة مثلها في ذلك المواد الخام ورأس المال، وتعد المعلومات ضرورية لبقاء وحدات الأعمال بالإضافة أيضا أنها تتدفق إلى خارج المنشأة لمقابلة إحتياجات المستخدمين الخارجيين مثل المساهمين والمقرضين و..إلخ.

أولا: تعريف المعلومات

أشار يوزوا (الباحث الصيني) إلى أن مفهوم المعلومات له أكثر من 300 تعريف وهو يعود إشتقاقيا إلى المصطلح اللاتيني (INFORMATION) ويعني عملية توصيل أو شيء يتم توصيله ويرى البعض أن المعلومات كالجاذبية والكهرباء لا نستطيع وصفها بدقة ولكننا نعرف كيف تعمل وندرك أثرها [1].

– عرفت المعلومة على أنها مجموعة من البيانات المنظمة والمنسقة بطريقة توليفية مناسبة بحيث تعطي معنى خاص وتركيبة متجانسة من الأفكار والمفاهيم تمكن الإنسان من الإستفادة منها في الوصول إلى المعرفة وإكتشافها[2].

فالمعلومات هي المعطيات الناتجة عن معالجة البيانات يدويا أو بواسطة الحاسبات أو بالحالتين معا ويكون لها سياق محدد ومستوى عال من الموثوقية.

[1] بشير كاوجة، دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال الداخلي في المؤسسات الإستشفائية العمومية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير 2012- 2013، ص 9.

[2] عامر إبراهيم قندلجي، تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها، الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص 29.

ثانيا: تعريف البيانات

البيانات هي جميع الحقائق والأرقام والرموز التي تشير أو تصف موضوعا ما أو فكرة معينة أو موقف أو شرط أو أي عامل آخر وتعني أيضا العنصر الأساسي للمعلومات التي تعالج بواسطة الحاسوب أ و ينتجها الحاسوب و تعني الإشارات أو الرموز المعنوية الرياضية أو اللغوية المتفق عليها رسميا لتمثيل الأفراد، الأشياء الحوادث أو المفاهيم وهي خالية من المعنى الظاهري ولا قيمة لها بشكلها المجرد[1].

ثالثا: العلاقة بين المعلومات والبيانات

يتم التفريق بين البيانات والمعلومات حسب معيارين أساسيين :[2]

أ- معيار الإضافة المعرفية: إذا أدت البيانات إلى إضافة معرفية لدى الشخص المتلقي وتحولت إلى معلومات وإلا فهي تصنف في إطار البيانات، كذلك ما يعد من بيانات لشخص ما يمكن أن يعتبر معلومات لشخص آخر والعكس.

ب- معيار الإرتباط: حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن ترتبط هذه البيانات بمشكلة معينة أو حدث معين يتم إتخاذ القرار بشأنه من قبل المتلقي فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في متخذ القرار.

فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم أو تؤدي إلى تغيير القرار وتعديله لذلك ما يعتبر بيانات في فترة معينة يمكن أن يصبح معلومات في أوقات أخرى.

إذ يقوم نظام المعلومات المحاسبي بإستقبال البيانات الأولية (المدخلات) ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات (مخرجات) وتستطيع الإدارة الاستفادة منها.

ويمكن التعبير عن العلاقة بين البيانات والمعلومات كما في الشكل التالي:

[1] ليلى حسام الدين، أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية، جمهورية مصر العربية، 2011، ص 8.
[2] عبد الرزاق محمد القاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2006، ص 16.

شكل رقم (01) : العلاقة بين المعلومات و البيانات

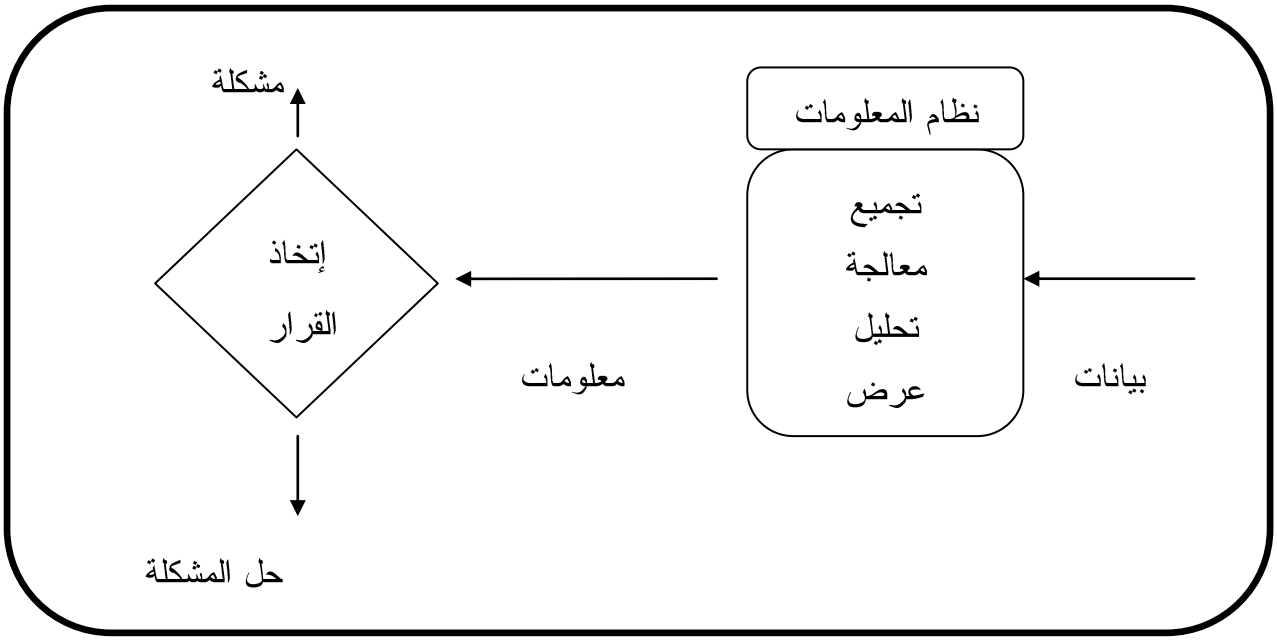

المصدر : من إعداد الطالب بتصرف من المرجع السابق[1]

مما سبق يمكن أن نستنتج مايلي[2]:

- أن المعلومات هي المنتج النهائي لنظم المعلومات الموجودة في المؤسسة؛

- أن المعلومات تستخدم في تأكيد أو تصحيح معلومات سابقة، أو في إضافة حقائق أو أفكار جديدة لمستقبل أو مستخدم المعلومات؛

- أن المعلومات لها قيمة عند اتخاذ القرارات، حيث أنها تغير من الاحتمالات الخاصة بالنتائج المتوقعة في الموقف الذي يتخذ فيه القرار؛

- أن للمعلومات تكلفة عند إنتاجها، كما أن لها عائد عند استخدامها؛

- أن الوظيفة أو الهدف النهائي للمعلومات هو زيادة المعرفة، أو تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم في اتخاذ القرارات.

إذن فالمعلومات هي بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها.

[1] عبد الرزاق محمد القاسم، مرجع سابق، ص 16.

[2] لمين العلوطي، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسة، مذكرة ماجستير(غير منشورة) تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2003 - 2004، ص 48.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص نظام المعلومات

من المعروف بأن النظام يتكون من عدة عناصر مرتبطة ببعضها البعض وذلك لتأدية وظيفة معينة أو عدة وظائف، وبغض النظر إن كان ذلك النظام محوسبا أم لا، فدوما تحكمه سياسات وإجراءات يتم اتباعها بشكل روتيني، كما تتم مراقبة تلك الإجراءات من قبل المسؤول عن النظام للتأكد من عدم وجود أي اختراقات للسياسات الموضوعة.

إذ يلعب نظام المعلومات دورا أساسيا ومهما في المؤسسة و ذلك نظرا للتزايد المستمر لدور المعلومات والحاجة الماسة إلى تنظيمها وهذا للإستفادة منها قدر الإمكان.

أولا: تعريف نظام المعلومات

هو مجموعة من الأجزاء المركبة والمكونة ذات العلاقة بأعمال جمع ومعالجة وتوزيع المعلومات لدعم أعمال صناعة وإتخاذ القرارات في المنظمة.

يمكن تعريفه أيضا بأنه ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر والموارد وتقوم بتجميع وتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال شبكة من قنوات وخطوط الإتصال[1].

نظام المعلومات هو أي توليفة أو تركيبة منظمة من الأفراد ،عتاد الحاسوب ،البرامج ،شبكات الإتصالات وموارد البيانات التي يتم جمعها ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات وبالتالي توزيعها إلى المستفيدين في المنظمة[2].

ومن خلال التعريفات السابقة نصل إلى تعريف شامل لنظام المعلومات وهو أن نظام المعلومات عبارة عن إطار شامل لمجموعة من المكونات سواء كانت مادية أو بشرية ،والتي تشمل على العناصر والإجراءات التي تعمل مع بعضها البعض بشكل مترابط ومتكامل من خلال تطبيق وظائف النظام من إدخال وتشغيل للبيانات ثم إستخراج النتائج وإيصالها إلى الفئات المستفيدة لمساعدتها في إتخاذ القرارات اللازمة.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات

لابد وأن تتوافر مجموعة من الخصائص في نظام المعلومات حتى يستطيع أن يحقق الأهداف التي أنشئ من أجلها، نذكر منها ما يلي:

[1] أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص21,

[2] سعد غالب ياسين، تحليل وتصميم نظم المعلومات، (ط1)، دار المناهج، عمان الأردن، 2000، ص19.

- نظام المعلومات وسيلة لتحقيق الإتصال المتبادل من خلال تزويد النظام بإتصالات سريعة ودقيقة وقليلة التكاليف ولتسهيل إنسياب المعلومات داخل المؤسسة نفسها ومع محيطها الخارجي.
- يتميز بقدرة فائقة على معالجة كم هائل من البيانات.
- سهل التطبيق والإستخدام من قبل المستفيدين.
- نظام المعلومات هو نظام إقتصادي يهدف إلى تحقيق منفعة إقتصادية.
- يعتبر نظام المعلومات نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة الخارجية.
- نظام المعلومات نظام إنساني أي أنه من صنع الإنسان وقابل للتطوير.
- هو نظام مرن يمكن تطويره وتعديله حسب إحتياجات ومتطلبات المرحلة التي يمر بها.
- هو نظام فرعي لأنه يشكل جزءا من النظام الكلي للمؤسسة.
- هو نظام تحاوري بينه وبين المستفيد أي يجيب عن إستفسارات المستخدم.
- هو نظام معلوماتي مورده الأساسي هو المعلومات[1].

المطلب الثالث :أهداف نظام المعلومات و البنية التحتية له

أولا: البنية التحتية لنظام المعلومات

تتطلب البنية التحتية لنظام المعلومات توفير مستلزمات ومتطلبات منها المتطلبات المادية والأجهزة المتطلبات البرمجية والموارد البشرية التي تضمن قيام النظام بشتى وظائفه ،وتتضمن هذه الأجزاء كل من:[2]

1-المعدات والأجهزة: ويشمل هذا العنصر كل المعدات والأجهزة المادية المستخدمة في عمليات النظام ،كالحواسيب وملحقاته ويشمل كذلك شبكات الحاسوب ووسائط نقل وتبادل المعلومات والبيانات بين الأجهزة ،وكذلك الإنترنت التي تعتبر الأداة الرئيسية لجمع المعلومات.

2- وسائل حفظ و تخزين البيانات: وهي تتكون أساسا من الملفات، المستندات المكتوبة، الميكروفيلم ،آلات التصوير في النظم اليدوية، إضافة إلى الأشرطة و الأسطوانات الممغنطة والبطاقات المثقبة في النظم القائمة على إستخدام الحاسبات الإلكترونية[3].

3-قاعدة البيانات: هي الوعاء الحاوي على البيانات الأساسية المخزنة على وسائل التخزين المختلفة و التي تدخل في عملية التشغيل باعتبار البيانات المادة الخام التي ستطبق عليها البرامج للحصول على المعلومات .

[1] إيمان فاضل السمرائي ،هيثم محمد الزعبي، نظم المعلومات الإدارية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص.ص.53-54.
[2] مزهر شعبان العاني، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات،مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، 2008، ص 258.
[3] أحمد حسين علي حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 24.23.

4-إجراءات التشغيل: و هي من الأجزاء المادية للنظام كونها تكون مطبوعة في كتيبات تدعى دليل التشغيل، و تمكن التمييز بين نوعين من هذه الإجراءات إحداهما لمستخدمي النظام وهو يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات و كيفية إدخالها إضافة إلى تعليمات استخدام وتشغيل الحاسوب الآلي، أما الثاني خاص بالعاملين المشغلين للحواسيب الآلية.

5- العنصر البشري: وهو من أهم الأجزاء المادية لنظام المعلومات إذ يجعله قابل للتشغيل ، ويتضمن العنصر البشري في هذا النظام محللي ومصممي النظم وواضعي البرامج، المشاركين في عملية تحليل وتصميم وتنفيذ وتطوير نظم المعلومات، إضافة إلى الأفراد المسؤولين عن جمع وحصر وإعداد البيانات في شكل لتصبح مدخلات، وأخيرا المستخدمين النهائيين للمعلومات التي ينتجها النظام.

ثانيا: أهداف نظام المعلومات: حسب (J L Peaucelle) هناك ثلاث أهداف أساسية لنظام المعلومات :

1-يساعد نظام المعلومات المسيرين على إتخاذ القرارات والتخفيض من حالة عدم التأكد، وذلك بتقديم معلومات مفصلة، وبدرجة عالية من الصحة والدقة وكذا الوقت المناسب.

2-يسمح بالرقابة :إذ بعد وضع الإستراتيجيات والخطط اللازمة لتحقيق الأهداف ،تحتاج مرحلة تنفيذ الخطط وبرامج العمل إلى الرقابة ومتابعة مستوى الأداء من أجل بلوغ الأهداف المسطرة ،ولتحقيق ذلك يكون المدير أو المسير بحاجة إلى معلومات عن مستوى الأداء، والوقت اللازم لتنفيذ البرامج والمشاكل التي يمكن أن تعرقل مسار العمل وغيرها من المعلومات التي يمكن أن نتحصل عليها من نظام المعلومات، طالما أن هذا الأخير يعتبر كوسيلة تضمن ترابط مختلف الوظائف فيما بينها كما يسمح بتكوين وصف تاريخي لأحوال المنظمة وذلك بالمراقبة المستمرة التي تسهل من إكتشاف الأخطاء التي قد تقع.

3- مع توسع حجم ونشاط المنظمة تكثر المعلومات التي يحتاجها كل نشاط عن نشاط آخر، فمثلا وظيفة الإنتاج بحاجة إلى معرفة معلومات عن إمكانيات وظيفة التخزين، وبهذا فإن نظلم المعلومات يصبح المحور الأساسي الذي تتجمع حوله مختلف الوظائف بما أنه تستمد منه ما تحتاج إليه من معلومات، وهكذا يكون تحقيق التنسيق والإنسجام[1].

[1] ياسع ياسمينة، دراسة إقتصادية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء الإقتصادي للمنظمة، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص تسيير المنظمات، 2010-2011، ص 51.

المطلب الرابع: المحاسبة من تقنية إلى نظام للمعلومات

أولا: تعريف المحاسبة

تعددت التعاريف المعطاة للمحاسبة، فمنهم من يعرفها بأنها فن وتقنية ومنهم من يعرفها بأنها هي علم والبعض الآخر هي نظام للمعلومات، ذلك راجع للدور التقليدي الذي كانت تلعبه المحاسبة.

عرف مجمع المحاسبين الهولنديين المحاسبة "بأنها طريقة منظمة لتسجيل وتبويب المعلومات الخاصة بمؤسسة معينة في صورة تقارير للإدارة ومن يهمهم الأمر."[1]

تعرف المحاسبة بأنها:"نظام من المعلومات وأن الهدف الأساسي من المحاسبين هو تقديم المعلومات المفيدة لصانعي القرارات."[2]

وعرفت جمعية المحاسبين الأمريكيين في أحد التقارير الصادرة عنها المحاسبة بأنها "فن تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات والأحداث التي لها طبيعة مالية، وتفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات والأحداث."[3]

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المحاسبة هي مهنة منظمة تختص بتسجيل وتبويب وتلخيص الأحداث بصورة يمكن أن تفيد الجهات ذات العلاقة المباشرة أو الغير مباشرة بالمؤسسة، كما ولابد أن تقدم فهما كاملا لثلاث محتويات أساسية هي:

- إستخدام المعلومات والبيانات في صنع القرار.
- طبيعة إستخدام وتطبيق نظام المعلومات المحاسبي.
- تقديم تقارير ومعلومات محاسبية.

ثانيا: تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات

مع تطور الحياة الإقتصادية وتوسع مجالاتها تطورت الحاجة إلى المحاسبة لما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة التي تعمل في نطاقها إذ نلاحظ أن أي تطور حصل فيها راجع إلى عاملين أساسيين هما :[4]

- تغير الهيكل القانوني والتنظيمي للمؤسسة وتأثيره على كمية ونوعية البيانات والمعلومات المطلوب من المحاسبة إنتاجها.

---

[1] حسين بلعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 2009 ، ص،145 .

[2] نضال محمد الرمحي، نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان الأردن، 2011- ص24.

[3] وليد ناجي الحيالي- نظرية المحاسبة- منشورات الأكادمية العربية-الانمارك 2007- ص17.

[4] زياد هاشم يحيى السقا، قاسم ابراهيم الحبيطي، نظام المعلومات المحاسبي، وحدة الحدباء، للطباعة والنشر، الموصل العراق ، 2003 ص ص9-13.

– تعدد وإزدياد الجهات التي يهمها أمر المؤسسة والتي يمكن أن تستفيد من المعلومات والبيانات المطلوب من المحاسبة إنتاجها وتوصيلها إليهم.

ومن خلال ما تقدم يمكن تقسيم تطور الحاجة إلى المحاسبة كنظام للمعلومات إلى ثلاث مراحل هي:

-المرحلة الأولى:المحاسبة في خدمة صاحب المؤسسة الفردية

شملت هذه المرحلة الفترة الزمنية التي سادت فيها المؤسسات الفردية الخاصة منذ أن عرف الإنسان القديم عمليات الحساب وأخذ يستخدمها في إستخراج ناتج نشاطاته التجارية حتى ظهور المؤسسات بأنواعها المتعارف عليها في الوقت الحاضر إذ يلاحظ على هذه المرحلة ما يلي :

– أن العمليات الإقتصادية إمتازت بكونها صفقات صغيرة.

– صاحب المؤسسة (التاجر) هو المسؤول الوحيد عن المؤسسة وما يتعلق بتكوين رأس المال وشراء البضاعة وتحصيل الديون من الغير...إلخ.

– إستخدام طريقة القيد المفرد لتسجيل الأحداث والعمليات الإقتصادية هذا في بداية المرحلة ثم تطور ذلك بإستخدام طريقة القيد المزدوج سنة 1494 م.

– إهتمام التاجر بدرجة أساسية كان بمعرفة نتيجة النشاط التجاري الذي قام به (ربح أو خسارة) وهذا وفق ما يعرف بأسلوب الصفقات.

– المرحلة الثانية:المحاسبة في خدمة الجهات الخارجية

مع كبر حجم المؤسسات وظهور شركات المساهمة وشركات التضامن ظهرت الحاجة إلى إنفصال أصحاب الملكية عن الإدارة وتعددت أيضا الجهات التي لها إهتمامات مختلفة ،أدى إلى زيادة الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية التي من الممكن أن تسد إحتياجات تلك الجهات، فلا بد على المحاسبة أن تجد وسائل متعددة لغرض تسجيل وتلخيص العمليات المالية والقيام بتفسير نتائجها، هذا من خلال :

– إعداد سجل تاريخي لعمليات المؤسسة لتبويبها وفق أسس معينة.

– القيام بعمليات حسابية وتقديرات لتحديد المركز المالي للمؤسسة.

– إعداد القوائم المالية من السجلات والعمليات السابقة وتقديمها إلى الجهات المعنية كالإدارة ،الدائنون ،المستثمرون ....إلخ.

ويمكن أن نلاحظ على هذه المرحلة مايلي :

- إهتمت المحاسبة بالقياس المالي للأحداث الإقتصادية من خلال العمليات التجارية بهدف تحديد المركز المالي للمؤسسة .
- ناتج العمل المحاسبي في إزدياد حيث أصبحت المحاسبة تعد حسابات النتيجة والميزانية .
- الهدف الأساسي والرئيسي للمحاسبة كان موجها أساسا إلى الإستخدام الخارجي للبيانات التي يقوم المحاسب بإعدادها.

- المرحلة الثالثة:المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الإقتصادية

طبقا للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنبا إلى جنب مع إدارة المؤسسة فإن هدفها قد أصبح موجها لخدمة كل من الجهات الداخلية والخارجية مما يتطلب عليها التعامل مع عدد كبير من البيانات الإجمالية والتفصيلية ،هذا من خلال :

- قياس النتائج الإجمالية للمؤسسة كوحدة واحدة وإستخدامها لإعداد القوائم المالية .
- دراسة التفاصيل المتعلقة بالعمليات التشغيلية والمعاملات المالية للمؤسسة وتوصيلها غلى الإدارة عن طريق التقارير لإستخدامها في التحليل وإتخاذ القرارات الإدارية

المبحث الثاني: ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الرئيسي في المؤسسة إذ يجب أن يؤدي واجبه في دعم العملية الإدارية، وفي هذا المجال فإن عمله يرتكز في الحصول على البيانات لتشغيلها لتحويلها إلى معلومات لإستخدامها في عمليات إتخاذ القرارات لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى المفاهيم التالية:

- تعريف نظام المعلومات المحاسبي و خصائصه.
- وظائف نظام المعلومات المحاسبي وأهم الأنظمة الفرعية له.
- أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: تعريف نظام المعلومات المحاسبي وخصائصه

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يمثل نظام المعلومات المحاسبي نظام معلومات مهما داخل المؤسسة، ويختص بتجميع المعلومات من الأنظمة الفرعية للمنشأة ومن ثم توصيلها لأنظمة تشغيل المعلومات الفرعية والوظيفة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي هي عملية تجميع ومعالجة وتوصيل معلومات ذات صبغة مالية لجهات خارجية مثل المستثمرين والدائنين والبنوك والجهات الحكومية، وجهات داخلية وبالتحديد الإدارة والموظفين.

ومن هنا يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي على أنه مجموعة من العناصر تتفاعل معا في سبيل إنتاج معلومات مالية وغير مالية مفيدة لعملية إتخاذ القرارات.[1]

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة وفي مجال الأعمال والذي يقوم بحصر وتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة.[2]

نظام المعلومات المحاسبي هو أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتوصيل المعلومات المالية الملائمة لإتخاذ القرارات وإلى الأطراف الخارجية والجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين وإدارة المؤسسة.[3]

---

[1] أحمد زكريا زكي عصيمي، نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر، دار المريخ للنشر، الرياض، 2011 ص33.
[2] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 47.
[3] حسين بالعجوز- مرجع سابق، ص 205.

كما يرى البعض أن نظام المعلومات المحاسبي جزء من نظام المعلومات الإداري إذ يقتصر دوره على قياس المعلومات المحاسبية التاريخية بغرض إعداد التقارير للأطراف الخارجية.

ويرى البعض الآخر أنه ليس مجرد إعداد القوائم المالية للأطراف خارج المؤسسة بل يشمل أيضا تقديم المعلومات اللازمة للتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات الإدارية.[1]

هناك تعريف آخر يرى أن نظام المعلومات المحاسبي هو ذلك الجزء من نظام المعلومات الكلي الذي يختص بتجميع وتشغيل وتخزين وإسترجاع البيانات الكمية النقدية وغير النقدية لأغراض توفير المعلومات لمتخذي القرارات من خلال التنظيم.[2]

يمكن القول إذا أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص والإجراءات وتقنيات المعلومات التي تسعى كلها إلى تحقيق الأهداف التالية :

- جمع وتخزين البيانات التي عن النشاطات والأحداث وبالتالي تستطيع المنظمة مراقبة هذه الأحداث.
- تحويل البيانات التي تم جمعها إلى معلومات من خلال معالجتها والتي تفيد في عملية إتخاذ القرار ،والتي تمكن أيضا الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومراقبة النشاطات .
- توفير الرقابة اللازمة لحماية الأصول والبيانات المتعلقة بها.

كما نستطيع توضيح المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي من خلال الشكل التالي:

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، مصر 2003، ص 43.
[2] صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات المحاسبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، 2001، ص 69.

الشكل (02) المفهوم الحديث لنظام المعلومات المحاسبي

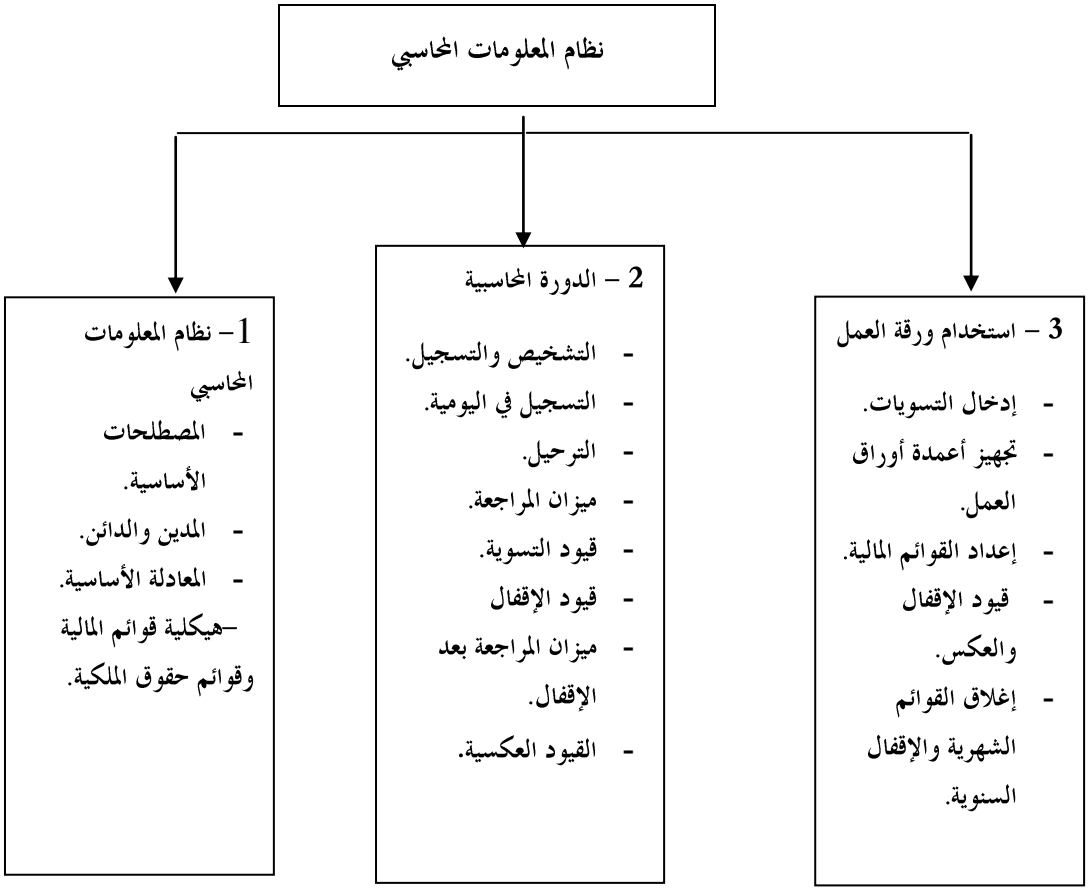

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المرجع[1]

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص إذا ما توفرت فيه تجعله نظاما معلوماتيا حيويا في المؤسسة المتواجدة فيها بحيث يكون مؤديا لوظيفته التي صمم لأجلها في هذه المؤسسة.

وفيما يلي مجموعة من الخصائص التي تؤهل نظام المعلومات المحاسبي لأن يكون كفؤا وفعالا[2]:

– يجب أن يحقق نظام المعلومات المحاسبي درجة عالية جدا من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها إلى معلومات محاسبية.

[1] ظاهر شاهر يوسف القشي، مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية، أطروحة إلى مجلس كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص محاسبة 2003، ص 27.

[2] محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط1، 2001، ص59.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ قرار اختيار بديل من بين البدائل المتوفرة لدى الإدارة.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

- أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط والطويل الأجل لأعمال المؤسسة الاقتصادية.

- أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناته وذلك عند الحاجة إليها.

- أن يتصف بالمرونة الكافية عندما يتطلب الأمر تحديثه وتطويره ليتلاءم مع التغيرات الطارئة للمؤسسة.

المطلب الثاني:وظائف وفروع نظام المعلومات المحاسبي

أولا: الوظائف والأنشطة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي

غالبا ما تحوز الوظائف والأنشطة لنظام المعلومات المحاسبي على الإهتمام الكبير عند دراسة هذا النظام بهدف الوصول بها إلى أفضل مستوى ممكن من الكفاءة والتي عليها ستحدد مدى ملائمة وصحة وتكلفة المعلومات التي سيتم توصيلها إلى المستخدمين .

وفيما يلي مناقشة وتحليل هذه الوظائف والأنشطة المكونة لها بقليل من التفصيل:

- **تجميع البيانات** :تبدأ وظيفة تجميع البيانات في نظام المعلومات المحاسبي بتحديد ماهية البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام ،ثم تجميع هذه البيانات من مصادرها المختلفة وإدخالها إلى النظام وإعدادها للتشغيل من خلال مجموعة من الأنشطة.

بعد تحديد نوعية وحجم البيانات المطلوب تجميعها وتحديد الأشخاص المسؤولين عن عملية التجميع تبدأ الأنشطة التنفيذية لوظيفة تجميع البيانات والتي تتمثل فيما يلي:

- حصر البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات والقرارات إلى النظام ومن ثم تسجيلها حتى يمكن أن تستخدم في عملية التشغيل.

- الترميز:أي إعداد البيانات في شكل أكثر ملائمة لأغراض التشغيل حتى يتم إستخدام نظام ترميز معين يمكن به معرفة هذه البيانات .

- التصنيف:وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بين كل فئة من البيانات

- التدقيق والتحويل:أي فحص البيانات وتحويلها من وسيلة إلى وسيلة أخرى.[1]

- **عمليات المعالجة** :إذ يتم في هذه المرحلة إجراء مجموعة من عمليات المعالجة على المستندات التي تم الحصول عليها مثل :[2]

- تصنيف المستندات وفقا لمعايير محددة مسبقا مثل ملف فواتير المبيعات.

- نقل محتوى المستندات إلى مستندات أخرى مثل إعداد أمر الصرف.

- ترحيل محتوى الوثائق والمستندات إلى السجلات المحاسبية الملائمة مثل ترحيل فواتير المبيعات إلى حسابات المدينين وتسجيل العملية في اليومية .

- إجراء مجموع العمليات الحسابية على البيانات كعمليات الجمع والطرح ....بغرض حساب أرصدة الحسابات ومجموع العمليات المسجلة في اليومية ...إلخ.

- إجراء بعض عمليات المقارنة بين محتوى السجلات للتأكد من صحة التسجيل والترحيل إلى السجلات .

بعد إستلام المستندات الأساسية من أنظمة العمليات تجرى عمليات فرز وتصنيف لهذه المستندات تمهيدا لتسجيل القيود والترحيل إلى الحسابات وأيضا القيام بإجراء عملية تصنيف للمستندات بحسب تاريخها وحسب نوعها من طرف المحاسب .

توليد المعلومات

أي توفير المعلومات المفيدة للإدارة لإتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين بحيث يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف في فئتين رئيسيتين هما :

القوائم المالية –التقارير الإدارية .

-تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات

الوظيفة الرابعة لنظام المعلومات المحاسبي هي توفير رقابة داخلية كافية لتحقيق ثلاث أهداف أساسية:

-تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.

-تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفؤ ودقيق.

-حماية أصول المؤسسة وبياناتها.

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص.ص 28-32.

[2] عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، (ط1) 2006 ص.ص 47-51.

ثانيا: النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

وتتمثل هذه الأنظمة الفرعية في:[1]

- **نظام معالجة أوامر البيع:** يختص هذا النظام بمعالجة أوامر العملاء وينتج فاتورة العميل والبيانات الضرورية لتحليل المبيعات والرقابة على المخزون وفي كثير من المؤسسات تختص هذه النظم بتتبع أوامر العملاء حتى تشحن المنتجات التامة الصنع إليهم.

- **نظام الرقابة على المخزون:** يختص هذا النظام بمعالجة البيانات التي تعكس التغيرات في مستوى المحزونات وتوفر المعلومات الأزمة لشحن المنتجات من الموردين إلى مخازن المؤسسة وإعادة طلب الشراء لنفس الأصناف.

- **نظام حسابات القبض:** يختص هذا النظام بتقييد المبالغ التي يدين بها العملاء للمؤسسة، وينتج قوائم العملاء الشهرية وتقارير إدارة الائتمان لتتبع موقف العملاء.

- **نظام حسابات الدفع:** يختص هذا النظام بقيد المشتريات مع الموردين والمبالغ التي يدينون بها للمؤسسة والمدفوعات في مقابلها، ويقوم بإعداد الشيكات لتسديد الفواتير وتقارير عن إدارة الخزينة.

- **نظام المرتبات:** يستقبل ويمسك يوميا البيانات من بطاقات العمل الخاصة بالموظفين وبيانات أخرى عن التشغيل، ينتج شيكات الأجور، تقارير الأجور وتحليل العمل، وتقارير أخرى يتم إعدادها للمسيرين والمنظمات الحكومية فيما يخص العائدات، الضرائب والمستحقات الأخرى، وتقارير عن تحليل تكلفة اليد العاملة والإنتاجية.

- **نظام دفتر الأستاذ:** يختص هذا النظام بدمج البيانات الصادرة عن حسابات العملاء، حسابات الموردين، الأجور وأنظمة المعلومات المحاسبية الأخرى وفي نهاية كل فترة محاسبية يتم إقفال دفاتر المؤسسة وإعداد ميزان المراجعة، جدول حسابات النتائج وميزانية المؤسسة، إلى جانب عدة تقارير عن الإيرادات والمصاريف للمسيرين، كما أن النظام المحاسبي لدفتو الأستاذ يساعد المؤسسة على القيام بهذه الأعمال بطريقة مرتبة ودقيقة وبمراقبة مالية أحسن وتقديم تقارير عن وضعية التسيير زيادة على ذلك يقلل من عدد الأفراد وقيمة التكاليف مقارنة بالطرق اليدوية.

مما سبق يمكن أن نلخص النظم الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

[1] السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، 2004 ص75.

الشكل رقم (03): يوضح الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات المحاسبي

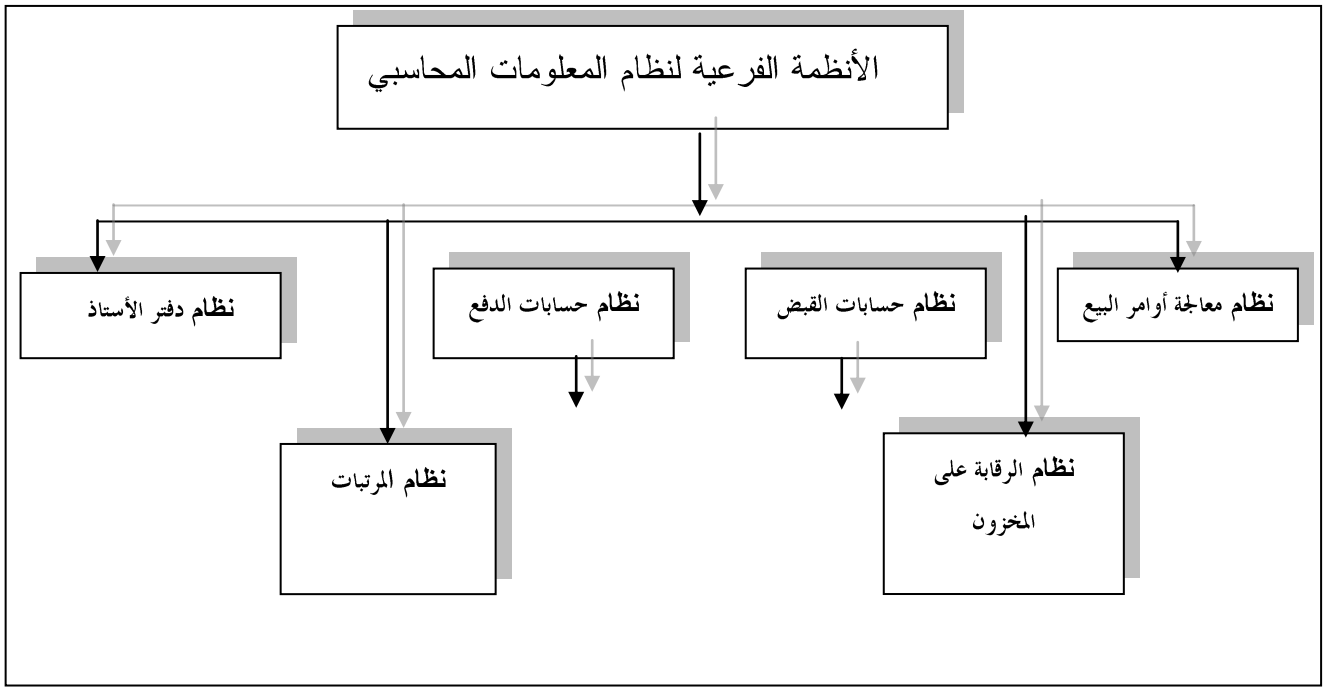

المصدر : السيد عبد المقصود دبيان ، مرجع سابق، ص76.

المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي

إن الغرض الرئيسي لأي نظام معلومات محاسبي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخلين كالإدارة أو الخارجين كالزبائن ، و توجد ثلاثة أهداف معينة يمكن تحديدها لمساعدة انجاز الغرض الرئيسي:[1]

1-1 الدعم اليومي للعمليات: إن أي مؤسسة تقوم يوميا بعدد من الأنشطة و الأحداث التي تسمى عمليات، و العمليات المحاسبية هي العمليات المالية المتبادلة أي انتقال قيمة أو منفعة بين طرفين نتيجة قرار أو عمل إداري، و تتضمن أحداث أو عمليات تبادل القيمة الاقتصادية مثلا عمليات البيع التي تحدث في المؤسسة هو تبادل قيمة اقتصادية تمثل عملية محاسبية و التي أساسا يحولها و يعالجها نظم المعلومات المحاسبية، فمثلا عندما تشتري أي مؤسسة بضاعة على الحساب بناء على امر شراء معين يؤدي هذا إلى حدوث عملية محاسبية حيث تزداد البضاعة في المخزن و يسجل المخزن أو المشتريات مدينا و يزداد الدائنون حيث يجعل دائنا .

[1] – إبراهيم الجزراوي ، عامر الجناجي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الاردن، 2009، ص ص27،29.

و من هنا نرى العمليات غير المحاسبية أيضا يحولها و يعالجها نظام المعلومات المحاسبي لتأثيرها على العملية المحاسبية.

1-2 معالجة العمليات: تشمل معالجة العمليات المحاسبية و غير المحاسبية من خلال السجلات الرئيسية للمحاسبة بواسطة إجراءات معينة و أن معالجة العمليات تكون موحدة ضمن المؤسسات و لأي عملية معينة. بمعنى أخر أن معالجة العمليات المتعلقة بالمبيعات الآجلة بمختلف الوحدات الاقتصادية تكون متشابهة سواء كانت وحدات تجارية أو خدمية و نفس السجلات المحاسبية تستخدم لهذه المعالجة لمختلف الوحدات إلا انه من جهة أخرى تفاصيل إجراءات هذه المعالجة قد تختلف تبعا لتصميم النظام المحاسبي بكل المؤسسة.

العمليات تعالج بواسطة أنظمة معالجة العمليات التي تعتبر أنظمة فرعية لنظام المعلومات المحاسبي . كل نظام معالجة للعمليات يحتوي على خطوات لنوع خاص من العمليات فعلى سبيل المثال أن نظام معالجة المبيعات لإحدى الشركات يقسم إلى استلام الطلب ، فوترة الترحيل إلى حساب المدينين ...الخ، بهذا يمكن أن نحدد أو نعين نظام المعالجة هذا بدورة الإيرادات . أن مستخدمين مخرجات نظم معالجة العمليات يصنفون من المدراء و الموظفين و مختلف الأطراف الخارجين للشركة كالزبائن و المجهزين للطلبات و البنوك .

2- دعم اتخاذ القرار: الهدف الثاني المهم لنظم المعلومات المحاسبية هو توفير معلومات لعملية اتخاذ القرار و الذي عادة يجب أن يتخذ بالتناسب مع عمليات المؤسسة التخطيطية و الرقابية . و أن هذا الهدف غالبا ما يطلق عليه بمعالجة المعلومات.

فمثلا أن كثير من المؤسسات تستخدم نظام معلوماتها المحاسبي لمهمة معالجة المعلومات الحيوية . كتسليط الضوء على الإيرادات المتوقعة للعام القادم.[1]

حيث بمعرفة الأخير تستطيع المؤسسات إجراء التخطيط الضروري لإنتاجها. أن نظام المعلومات المحاسبي عادة يوفر بعض المعلومات المطلوبة لعملية اتخاذ القرار فمثلا نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات حول اتجاه الإيرادات للسنة الماضية و المستوى الحالي لها و استنادا لذلك تقوم الإدارة باتخاذ القرارات المطلوبة. ففي المؤسسات الضخمة يكون بعض الموظفين الرئيسيين ربما مشتركين أو ضمن عملية اتخاذ القرار فعلى سبيل المثال محاسب التكاليف ينشا تقرير يتعلق بالتكاليف الفعلية لمكونات الإنتاج مما يساعد بالتوصية لمدير الإنتاج بشراء أو تصنيع بعض المكونات اللازمة للعمليات التصنيعية .

[1] - إبراهيم الجزراوي وعامر الجناجي، نفس المرجع السابق، ص ص،28- 29.

3- إنجاز الالتزامات المتعلقة بالإدارة: إن أهمية الالتزامات تحدد بتوفير المعلومات اللازمة إلى المستخدمين الخارجيين عن المؤسسة فعلى سبيل المثال المؤسسات المندمجة أو ذات الملكية العامة لها التزامات كبيرة كما في المؤسسات الصناعية ذات النفع العام . تلك المؤسسات مطلوبة أن توفر معلومات إلى أصحاب المصالح فيها الذين يشملون إضافة إلى المالكين ، الدائنيين ، اتحادات العمل ، اللجان التنظيمية ، المحللين الماليين ، المشاركين الصناعيين و حتى الجمهور العام أما المؤسسات الأصغر و التي عادة ما يطلق عليها المساهمة فهي عادة ما تصدر قوائم مالية دوريا إلى المساهمين و هي يجب أن توفر تقارير عن الدخل الخاضع للضريبة إلى الجهات الحكومية.

المبحث الثالث: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

يمتلك نظام المعلومات المحاسبي المواصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة كما له مواصفات مميزة عن بقية النظم وهي مرتبطة بالوظيفة المحاسبية، فهو يتعلق بالبيانات الإقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، وفي جانب المخرجات فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه تقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها بصورة مالية.

هذا ماسنتطرق إليه في هذا المبحث بالإضافة إلى مختلف خطوات عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: مكونات نظام المعلومات المحاسبي

أولا: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة البيانات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من داخل أو خارج المؤسسة وتسمى بالوثائق والمستندات القانونية.

إذ يمكن تمييز مدخلات نظام المعلومات المحاسبي الأساسية بحسب تكرارها ومصدرها إلى :[1]

– البيانات التي تتجمع بصورة روتينية من المعلومات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الإقتصادية وهي غالبا ما يتعلق بعملية البيع والشراء.

– البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية كالهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية كتعليمات جديدة من مصلحة الضرائب مثلا.

– البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات الداخلية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية كبيانات التكاليف الصناعية في المراحل الإنتاجية مثلا.

– البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغير المعايير المستخدمة في الأداء أو أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

أ–مستندات المدخلات وأهميتها [2]

يتطلب تسجيل البيانات المحاسبية في الدفاتر المحاسبية توافر المستندات الضرورية المعبرة عن ذلك ،والتي تستخدم كوسيلة أساسية لإدخال تلك البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبي ،حيث تلعب المستندات دورا هاما في نظام المعلومات المحاسبي سواء كان نظام يدوي أو كان نظام يعتمد على الحاسب الآلي.

ويعتبر المستند دليلا ملموسا على وقوع حادث ما، كما يعتبر المستند نقطة البداية في مسار المراجعة.

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص51.
[2] أحمد زكرياء زكي عصيمي، مرجع سابق، ص ص61-63.

هذا وتختلف أنواع المستندات بإختلاف نوع النشاط الإقتصادي الذي تؤديه المؤسسة، ومن أمثلة تلك المستندات

- **فواتير الشراء:** ويتم إعدادها من قبل المؤسسة التي تقوم بعملية لشراء (قسم المشتريات) ويتم الحصول على أصل فاتورة الشراء من المورد وهي تشمل على معلومات عن نوع البضاعة المشتراة وتاريخ الشراء وكمية وقيمة الشراء....إلخ.

- **فواتير البيع:** يتم إعدادها من قبل المؤسسة التي تقوم بعملية البيع (قسم المبيعات) ويتم عمل فاتورة بيع لكل عملية وإعطاء النسخة الأصلية للعميل والإحتفاظ بصورة أو أكثر لإثبات عملية البيع في الدفاتر المحاسبية.

- **بطاقة الوقت:**تشمل على معلومات عن ساعات العمل خلال فترة معينة ، وتستخدم لحصر ساعات العمل التي أداها الموظف أو العامل تنفيذا للعمل المكلف به وأيضا في حساب المرتبات والأجور.

- **أذون الدفع:**تشمل على معلومات أساسية عن العملية (إسم وعنوان المستفيد من الدفع ...إلخ).

- **أذون الشحن:**تحتوي على معلومات عن كميات وقيم البضاعة (تاريخ الشحن، تكلفة الشحن...)

ب- أهمية المستندات الأساسية

بالإضافة إلى كون المستندات وسيلة أساسية لحصر وإدخال البيانات المحاسبية إلى نظام المعلومات المحاسبي، فهي تعتبر أيضا كوسيلة للتأكد من صحة ودقة وشمول البيانات المتجمعة، فوجود المستندات الأساسية يعني:

-معرفة تدفق البيانات داخل النظام من حيث مصدر هذه البيانات والمقر الأخير لها وبالتالي يمكن إستخدامها كمسار لعملية المراجعة.

- التصريح بالعملية :فمثلا وجود أمر البيع يعني التصريح بشحن البضاعة إلى العميل.

- الإشارة إلى التدفقات سواء الداخلة أو الخارجة .

- حدث قد تم فعند إنتهاء أمر البيع والتصديق عليه كبيع آجل يعني أنه تمت الموافقة على منح الموافقة للعميل.

ثانيا: العمليات التشغيلية لمدخلات نظام المعلومات المحاسبي

وهي مجموعة العمليات التي تتم آليا أو يدويا أو بالأسلوبين معا في نفس الوقت،التي تقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات تتم هذه المعالجة المحاسبية بعد وقوع الأحداث التي تترتب عنها تدفقات اقتصادية

والحصول على الوثائق والمستندات القانونية المبررة لها عند الضرورة. وهناك خطوات تتبع لتحقيق تلك المعالجة على مستوى نظام المعلومات المحاسبية وهي:[1]

1-تسجيل العمليات المحاسبية: يتم تحليل كل عملية بتحديد طرفيها(الطرف المدين والطرف الدائن) ثم تسجيل تلك العملية في صورة قيد في دفتر خاص بذلك ألا وهو دفتر اليومية

2-تبويب العمليات الحسابية: يتم تبويب الأحداث المالية في صورة حسابات في الدفتر الأستاذ العام بتوجيه طرفي قيد التسجيل المحاسبي المدين والدائن إلى الحسابات المعنية التي تأثرت بذلك الحدث.

3-إعداد ميزان المراجعة: في إطار هذه الخطوة يتم تلخيص الآثار الناتجة عن الأحداث الاقتصادية المسجلة.يسمح ميزان المراجعة بالتحقق من صحة العمل المحاسبي من الناحية الحسابية بالتأكد من التساوي بين مجموع المبالغ المدينة ومجموع المبالغ الدائنة، إضافة إلى التأكد من التساوي بين مجموع الأرصدة المدينة ومجموع الأرصدة الدائنة.

4-إعداد قيود التسوية: يتم في هذه الخطوة إثبات قيود التسويات اللازمة كالقيود المتعلقة بإنشاء المخصصات أو تعديل قيمتها على ضوء الجرد الفعلي لعناصر الأصول،القيود المتعلقة بزيادة أو تخفيض كل من الأعباء والنواتج وذلك عملا بمبدأ تحميل الدورة بأعبائها ونواتجها...الخ.

5-إعداد التقارير المحاسبية: بعد التسويات واستخراج الأرصدة النهائية والحقيقية للحسابات يتم إعداد الوثائق الختامية المنصوص عليها قانون إضافة إلى تقارير أخرى تطلبها إدارة المؤسسة لتلبية حاجاتها من المعلومات.

6-إقفال السجلات: تتم هذه العملية من خلال تسجيل قيود الإقفال في اليومية وترحيلها إلى الحسابات المعنية على مستوى الدفتر الأستاذ ثم تحديد أرصدة تلك الحسابات.

ثالثا- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي (المعلومات المحاسبية)

تلعب المعلومات المحاسبية دورا أساسيا في تحريك وتنمية الاقتصاد الوطني وتنمية الاستثمارات في ظل النظم المختلفة، حيث تعتبر هذه المعلومات أحد العناصر الأساسية التي يرتكز عليها سوق المال، وتتوقف نوعية المعلومات المحاسبية، إلى حد كبير، على مدى متانة وتماسك القواعد والمبادئ المحاسبية التي يتم الاستناد إليها في ظل العولمة المالية والمحاسبية .

[1] أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص55.

تعرف المعلومات المحاسبية على أنها ناتج نظام المعلومات المحاسبي الذي يتم تغذيته بالبيانات من خلال تسجيلها ومعالجتها وإخراجها في شكل قوائم مالية، تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخدامها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة[1].

إذ تتجلى أهمية المعلومات المحاسبية من خلال نوعية وخصوصيات نظام المعلومات المحاسبي الذي ينتجها لذلك كان التركيز على هذا الأخير بتحديد المفاهيم الأساسية للنظام وكيفية تصميمه بشكل سليم يضمن الفعالية اللازمة لإنتاج معلومات محاسبية هامة ودقيقة.[2]

-الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة، لابد أن يتوافر فيها مجموعة من الخصائص، أهمها:[3]

- الخصائص الأساسية

1-الملاءمة :توصف الملاءمة بأنها الخاصية الأساسية الأولى للمعلومات المحاسبية، فالمعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي إحتياجات المستخدمين، وأن تكون مرتبطة بالغرض الذي سوف تستخدم من أجله، وهناك ثلاثة مقاييس يجب توافرها في المعلومة لكي تكون ملائمة هي:

-القدرة على التنبؤ :أي أن يكون لها ارتباط بالمستقبل، وتساعد على التنبؤ به من خلال نموذج القرار؛

-التغذية العكسية :أي أن يكون لها تأثير في القرار أو القرارات التالية، وذلك من خلال تشغيل المخرجات كمدخلات والوصول إلى مخرجات جديدة، أي تساعد في تقييم مدى صحة التوقعات وبالتالي تقييم القرارات التي اعتمدت على هذه التوقعات؛

-التوقيت المناسب :أن تتاح للمستفيد منها في التوقيت المناسب .

2-الموثوقية(إمكانية الاعتماد عليها): توصف إمكانية الاعتماد بأنها الخاصية الأساسية الثانية للمعلومات المحاسبية، والتي تعبر عن درجة الثقة في المعلومات المحاسبية، ولكي تكتسب المعلومة هذه الخاصية لابد أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر هي:

[1] محمد الهاشمي وحسام مسعودي مداخلة بعنوان دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي 2013 ص ص 03-04.

[2] – أحمد لعماري، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، نوفمبر 2001، ص66.

[3] أحمد زكرياء زكي عصيمي مرجع سابق ذكره ص ص 46 -48.

-الموضوعية :أي عدم التحيز في إعداد وعرض المعلومة، والمقصود بالموضوعية هنا هي الموضوعية النسبية وليس الموضوعية المطلقة؛

-إمكانية التحقق من المعلومة :بحي يمكن التثبت منها، وإقامة الدليل على صحتها؛

-العرض السليم للمعلومة :أي أن تعبر المعلومة تعبيرًا صادقاً عما تعبر عنه .

- **الخصائص الثانوية:** وأهم هذه الخصائص هي خاصية القابلية للمقارنة، وذلك من خلال تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية من فترة إلى أخرى بما يسمح بالمقارنة العادلة سواء المقارنة المكانية بين منشأة وأخرى أو بين فرع وآخر، أو المقارنة الزمنية بين فترة زمنية وأخرى.

- **الخصائص المرتبطة بالمستفيد من المعلومات المحاسبية:** وأهم هذه الخصائص هي خاصية قدرة المستفيد على فهم المعلومة، فإذا توافرت الخصائص الأساسية والثانوية في المعلومات المحاسبية، ولكن المستفيد لا يستطيع فهمها أصبحت معلومات غير مفيدة.

بالإضافة إلى الخصائص السابقة فإن هناك بعض القيود على فائدة المعلومة المحاسبية أو خاصيتها، ومن تلك القيود ما يلي:

- أن تكون المنافع الناتجة عن استخدام المعلومة أكبر من تكاليف إيجادها.

- أن تكون الأهمية النسبية للمعلومة عالية: بمعنى إذا ترتب على تجاهلها أو عرضها بصورة غير صحيحة وتضليل المستخدم والتأثير جوهرياً على قدرته في اتخاذ قرارات سليمة .وتتوقف أهمية العنصر على حجمه النسبي أي على علاقته بعنصر أو عناصر أخرى في القوائم المالية ذات صلة وثيقة به.

ويمكن تلخيص الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون معلومات مفيدة لعملية إتخاذ القرارات في الشكل التالي :

شكل رقم (04) خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة

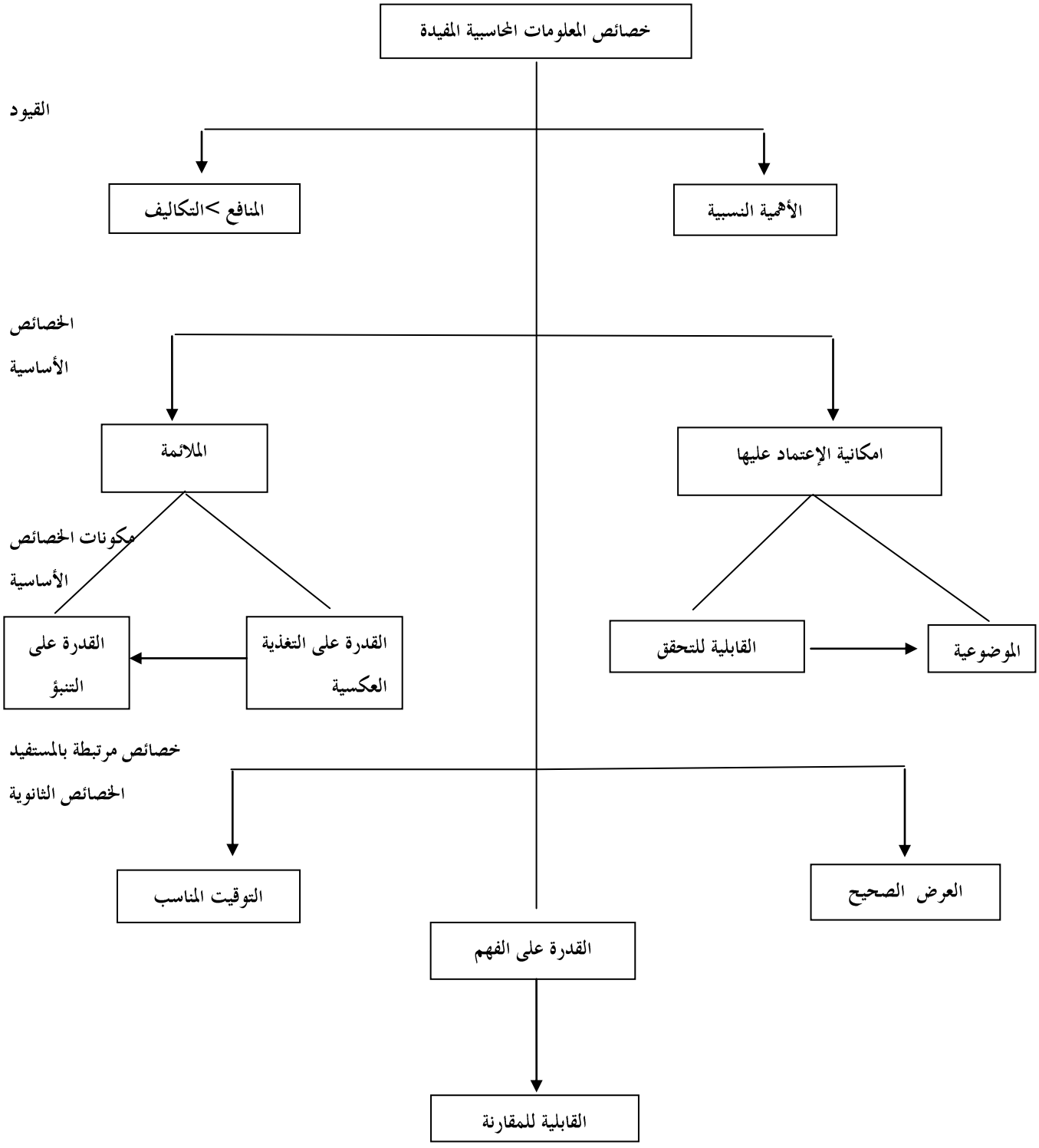

المصدر: من إعداد الطالب بتصرف من المرجع السابق[1]

[1] أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق، ص 85

ثانيا: أشكال المعلومات المحاسبية

تتمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في شكل تقارير وقوائم مالية تستخدم من قبل المستفيدين (سواء الداخليين أو الخارجيين) وعلى الرغم من أن القوائم والتقارير المالية لها هدف واحد وهو توصيل المعلومات النافعة إلى المستفيدين لمساعدتهم في إتخاذ قراراتهم المتعلقة بالمؤسسة إلا أنه يوجد بعض الفروق بينهما.[1]

1-القوائم المالية: تشكل القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال السنة المالية وهي تقدم صورة صادقة وعادلة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي،كما تشكل المصدر الرئيسي للمعلومات للعديد من الفئات ذات الصلة مع المؤسسات كالمستثمرين،الدائنين الهيئات الحكومية.

وحسب ما جاء في نص النظام المحاسبي المالي الجديد للمؤسسات فإن[2]:

كل مؤسسة مجبرة على إعداد قوائم مالية في نهاية كل دورة محاسبية، وتتمثل هذه القوائم في:

أ- الميزانية(قائمة المركز المالي).

ب- حساب النتيجة(جدول حسابات النتائج).

ج- جدول التدفقات النقدية (تدفقات الخزينة).

د- جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

ه- جداول ملحقة وإيضاحات.

يتم عرض القوائم المالية بشكل يمكن مستخدمي هذه القوائم من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة، بحيث يتم تقديم الميزانية، حسابات النتائج،جدول تدفقات الخزينة، واحد لراصدة الدورة السابقة والثاني يخص الدورة الحالية.

2-1 التقارير المحاسبية: تعد التقارير المحاسبية الشكل الأكثر إستخداما لتقديم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي إلى المستفيدين ،هذه التقارير هي أداة الإتصال بين نظام المعلومات المحاسبي والمستفيدين المختلفين داخل المؤسسة وخارجها حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يقوم على تحويل البيانات إلى معلومات ،وعملية إعداد التقارير هي توزيع لهذه المعلومات على المستخدمين لذلك تتعلق فعالية هذا النظام بجودة التقارير وملائمتها للمستخدم.[3]

---

[1] أحمد زكريا زكي عصيمي، مرجع سابق ذكره- ص 86.

[2] سعد بن البار، دور نظام المعلومات الحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة 2010/2009، ص ص 84-88 .

[3] عبد الرزاق محمد قاسم، مرجع سابق ، ص 125.

2-2 أنواع التقارير المحاسبية: نمثلها في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): أنواع التقارير المحاسبية

المعيار	أنواع التقارير	الأمثلة على التقارير
بحسب الوظائف الإدارية	1 تقارير تخطيطية.	-تمثل الموازنات التقديرية التي تستخدم بكافة المستويات الإدارية كموازنة المبيعات والإتفاق.
	2- تقارير رقابية.	-يوفر نظام المعلومات المحاسبي مجموعة كبيرة من التقارير الرقابية للمستويات الإدارية المختلفة التي تهدف إلى التأكد من أأن التنفيذ الفعلي يتم بطريقة تحقق أهداف المؤسسة بأقل كلفة وأحسن كفاءة وإنتاجية.
	3- تقارير تشغيلية.	-تركز على الوضع الحالي لنظام العمليات داخل المؤسسة، وذلك لمساعدة الإدارة التشغيلية في التحكم والسيطرة على نظام العمليات يوما بيوم،ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بإصدار العديد من هذه التقارير مثل تقرير حول أوامر الشراء.
بحسب درجة تفصيل التقرير	1- تقارير موجزة.	-تتضمن الإحصائيات والنسب التي يستخدمها المدراء لتقدير مدى صحة سير العمل، ويمكن أن تعد بشكل دوري أو حسب الطلب مثل:تقرير المبيعات الشهرية.
	2- تقارير مفصلة.	-تعد دوريا بشكل يومي أو فصلي، منتظمة من حيث الشكل من أمثلتها:كشف تسليمات المخازن.
بحسب اتجاه سير التقرير.	1- تقارير عمودية.	-يتم من خلالها تبادل المعلومات بين المستويات الإدارية المختلفة ضمن المؤسسة وغالبا ما تتضمن معلومات حول التخطيط والرقابة.
	2- تقارير أفقية.	-وهي التي تتحرك من قسم إلى آخر ضمن نفس المستوى الإداري، ويتم من خلالها تبادل معلومات تتعلق بتنفيذ العمليات التشغيلية ضمن المؤسسة كإرسال نسخة من أمر البيع من قسم المبيعات إلى قسم الشحن.

المصدر: مرجع سابق[1]

إضافة إلى التقارير أعلاه قد يتطلب الأمر تقارير أخرى بسبب حدث ما ،هذا النوع من التقارير يعد عند حدوث طارئ ما كأن يطلب مدير المبيعات في أي وقت تقرير حول مردودات المبيعات لمعالجة مشكلة نشأت بينه وبين أحد الزبائن مثل هكذا تقرير سيتضمن تفسير أسباب رد المنتجات وتكلفة ذلك على المؤسسة.

[1] إبراهيم الجزراوي، مرجع سابق، ص ص 102-103.

المطلب الثاني: خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي

قد تفشل المؤسسات نتيجة عوامل عدة: منها فشل نظام المعلومات المحاسبي الحالي في إنتاج معلومات مفيدة تساعد في إتخاذ القرارات السليمة، ولابد أن يشارك المحاسبون مشاركة فعالة في مساعدة المؤسسات في مواجهة المشكلات المرتبطة بنظام المعلومات المحاسبي ومحاولة حلها لذا فإنه من الضروري أن يكون المحاسب على دراية بكيفية دراسة نظام المعلومات المحاسبي (تخطيط، تحليل، تصميم، إستكمال وتنفيذ النظام).

أولا: تخطيط نظام المعلومات المحاسبي[1]

تتطلب عملية التخطيط لنظام المعلومات المحاسبي تحديد الهدف أو الأهداف الراد تحقيقها أو تحديد المشكلة المراد حلها ، حيث أن التحديد الواضح للمشكلة هو نصف الطريق لحلها، لذا يجب أن يكون محلل النظام على دراية كافية بجوانب المشكلة الحقيقية التي سيقوم بدراستها قبل إبداء أي إقتراحات.

ويتطلب التحديد الواضح للمشكلة تحليل نتائج فحص ودراسة النظام الحالي بناء على إجابات على أسئلة بعض قوائم الإستقصاء موجهة لمشغلي النظام والمستفيدين منه، وإعداد تقرير مفصل بذلك لتحديد الإحتياجات اللازمة لنظام المعلومات المحاسبي.

هذا وبعد قيام محلل الأنظمة بتقديم تقرير وتوصيات عن النظام الحالي و المشكلات التي تقابل هذا النظام والبدائل المتاحة لحل هذه المشاكل، قد تصل لجنة الدراسة إلى أحد بديلين هما:

- الإبقاء على النظام الحالي كما هو، أو إجراء بعض التعديلات عليه سواء جذرية أو بسيطة.
- الإقتراح بنظام جديد.

ثانيا: تحليل نظام المعلومات المحاسبي

عادة ما تسبق عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي وجود بعض المشاكل أو المسببات التي تستدعي القيام بتحليل النظام ،إذ تتمثل هذه المسببات في مايلي:[2]

- تغيرات داخلية في المؤسسة كزيادة حجم المؤسسة.
- تطورات في أجهزة الحاسب الإلكتروني.
- قصور في النظام الحالي.

[1] أحمد زكريا زكي، مرجع سابق، ص ص، 212- 213.
[2] أحمد حسين علي حسين مرجع سابق، ص ص، 209-210.

فعملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي إحدى الأسس المهمة للمؤسسة عندما ترغب بدراسة النظام القائم أو تعديله أو تطويره ، وهي عملية منهجية لتفكيك وتجزئة نظام المعلومات الحالي وذلك بهدف البحث عن فهم لأجزاء ومكونات النظام، كيف تعمل هذه المكونات وما أدوارها في ما ينجزه النظام ككل.[1]

عادة ما تتم عملية تحليل نظام المعلومات المحاسبي وفق خطوات متتابعة تتمثل في مايلي:[2]

– تحديد أهداف نظام المعلومات المحاسبي من خلال لقاءات يقوم بها محلل الأنظمة للتعرف على الأهداف المرغوب في تحقيقها ويقوم بترجمتها إلى أهداف تفصيلية .

– تحديد متطلبات نظام المعلومات المحاسبي من خلال أسئلة يقوم بطرحها محلل الأنظمة والمتمثلة في:

ما هو حجم البيانات المطلوبة ومن أين نأتي بالبيانات الداخلة للنظام؟

ما هو نوع الرقابة اللازمة لحماية المعلومات؟

– تقييم النظام معلومات المحاسبي القائم من خلال دراسة تطبيقات النظام وتدفق البيانات وتحديد فعالية النظام القائم ومدى كفاءته.

ثالثا: تصميم نظام المعلومات المحاسبي

تشير عملية تصميم نظام المعلومات المحاسبي إلى إعادة تجميع مكوناته وأجزائه ، كما تعرف هذه المرحلة بأنها الخطوات والإجراءات المبنية على مرحلة التحليل ،فالتصميم هو عملية إستخدام ما تم التوصل إليه في عملية التحليل لغرض الوصول إلى الهدف المطلوب، فتصميم نظام المعلومات المحاسبي يعد المرحلة التالية لتحليل نظام المعلومات المحاسبي وأن مخرجات التحليل هي مدخلات عملية التصميم.

وللقيام بالتصميم هناك عدة خطوات يجب إتباعها كالتالي:[3]

– تحديد وتحليل متطلبات نظام المعلومات المحاسبي.

– التصميم المبدئي والأول للنظام.

– تصميم البرنامج.

– إختيار الوحدات المجمعة ومن ثم المفصلة للبرنامج.

– إختيار الوحدات بالشكل المتكامل.

– تسليم وصيانة نظام المعلومات المحاسبي.

---

[1] سعد غالب ياسين مرجع سابق ص 177.

[2] جمال الدين مصطفى الدهراوي مرجع سابق ص 327.

[3] زمرة أسماء دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي مذكرة ماستر غير منشورة تخصص تدقيق محاسبي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012 - 2013 ص ص، 63-64.

رابعا: مرحلة إستكمال وتنفيذ نظام المعلومات المحاسبي

ويتم من خلال هذه المرحلة وضع التصميم المقترح موضع التنفيذ وذلك بتدريب الموظفين القدامى وتعيين موظفين جدد لديهم الخبرة الكافية لإدارة النظام من جديد ويتم في هذه المرحلة مايلي:

- إعداد الموقع وتحديد التغيرات في الوظائف.
- إختيار وتعيين الموظفين وتدريبهم.
- وضع أساليب الرقابة والمعايير.
- إختيار النظام الجديد والتخلص من النظام القديم.

ومما سبق يمكن أن نلخص خطوات تصميم نظام المعلومات المحاسبي في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): مراحل تصميم نظام المعلومات المحاسبي

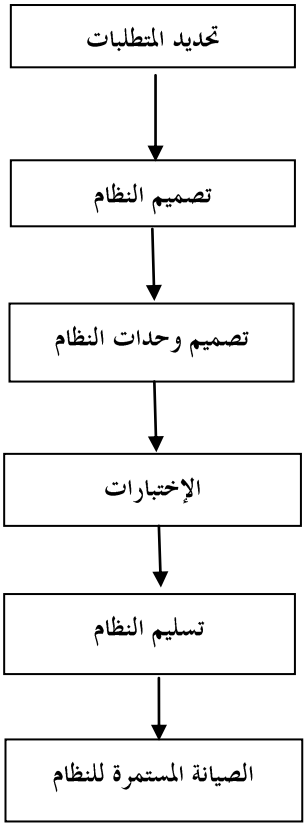

المصدر:من إعداد الطالب بالتصرف من المرجع [1]

[1] إيمان فاضل السمرائي وهيثم محمد الزعبي، مرجع سابق، ص225.

المطلب الثالث: الجهات المستفيدة من نظم المعلومات المحاسبي

1-ملاك المؤسسة: يوفر هذا النظام لملاك المؤسسة معلومات ضرورية سواء على الوضعية الحالية من خلال تمكينهم من معرفة أصول المؤسسة والأرباح الحالية والمستقبلية، والتعرف على الديون والالتزامات التي يجب على الوحدة المحاسبية الوفاء بها، الاحتياطات المكونة، وباختصار يساعد هذا النظام على إعطاء نظرة شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة التي تساعد في اتخاذ القرارات.

2-حملة السندات: يتقاض حملة السندات دخولا ثابتة تتمثل في فوائد، لذلك يهتمون بمعرف المقدرة الحالية لأرباح المؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات في المدى القصير، ونظام المعلومات المحاسبي يوفر لهم المعلومات اللازمة لذلك.

3-الدائنون والمصارف: وهم الأشخاص المعنويون والطبيعيون الذي يمولون المؤسسة مثل الموردين في المدى القصير أو البنوك في المدى الطويل، فنظام المعلومات المحاسبية يوفر لهؤلاء المعلومات الضرورية التي تمكنهم من الإطلاع عن الوضعية المالية للمؤسسة ومدى قدرتها على الوفاء بديونها.

4-الجهات الحكومية: يمثل هذا النظام مصدر مهم بالنسبة لبعض الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب، مصلحة الرقابة ...إلخ فمن خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام نستطيع مثلا مصلحة الضرائب تحديد الوعاء الضريبي ونسبة الضريبة.

5-العملاء: من خلال المعلومات التي يوفرها هذا النظام يستطيع العميل أن يعرف مع من يتعامل وما هي وضعية المتعامل معه وبالتالي ما هي درجة الثقة التي يمنحها لهذه المؤسسة.

6-العمال ونقابة العمال:وهي الجهة التي تمثل القوة التفاوضية للعمال ومصالحهم في المؤسسة[1].

7-**الإدارة:** تستخدم الإدارة نظام المعلومات المحاسبي في اتجاهات مختلفة ولعدة أهداف مثل:

- قياس مدى نجاعة النشاط التنظيمي الذي تمارسه الإدارة وتكاليف الأنشطة المختلفة للمشروع.
- تحديد الكفاية النسبية لكل قسم من أقسام المؤسسة ولكل مرحلة من مراحل الإنتاج.
- تقرير السياسة الإدارية اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة.
- الرقابة على عمليات المؤسسة.
- المساعدة في وضع الخطط مستقبلية وإعداد الموازنات التقديرية.
- الحكم على قوة وضعف المركز المالي للمؤسسة.

[1] سعد غالب ياسين، مرجع سابق، ص 65.

خلاصة الفصل الأول

مع تطور الحياة الإقتصادية وتوسع مجالاتها تطورت الحاجة إلى المحاسبة لما يمكن أن تقدمه من بيانات ومعلومات مختلفة إلى الجهات التي لها علاقة بالمؤسسة التي تعمل في نطاقه . لذا تعتبر المحاسبة كنظام للمعلومات في شكلها الخام (البيانات المالية)، كما أنها تلعب دورا في تحويل هذه البيانات المالية لإنتاج المعلومات الضرورية لاتخاذ القرارات المختلفة.

فنظام المعلومات المحاسبي يعتبر بمثابة ذاكرة مرنة وواسعة لصناع القرار في المؤسسات المختلفة، بحيث يمكنهم هذا النظام من معرفة الوضعية التاريخية والحالية والمستقبلية لمؤسستهم. حيث أن نظام المعلومات المحاسبي يعكس الواقع الاقتصادي، فهو وسيلة للترجمة والتعبير عن الأحداث الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم وحفظ وتكييف المعلومات المحاسبية بشكل ملائم، وإن غرضه الرئيسي هو توفير معلومات محاسبية لمختلف المستخدمين الداخليين كالإدارة أو الخارجيين كالزبائن.

الفصل الثاني: مساهمة إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

تمهيد

إن موضوع تكنولوجيا المعلومات قد إستأثر إهتمام المسيرين والمتخصصين الإداريين منذ أواخر القرن الماضي ولا زال كذلك لإسهاماته الكبيرة في تطوير نظم العمل والإنتاج، وفي تقدم ونمو المؤسسات والتأثير في أدائها ، إذ تجلت إسهامات تكنولوجيا المعلومات في تحفيز الأفراد، من أجل تحقيق أداء أفضل ، كما ساعدت بتقديم محفزات جديدة أسهمت في تعزيز وتحسين فاعلية الأداء وأصبح من الممكن تخزين واسترجاع المعلومات بسهولة.

ونتيجة للتغيرات المتسارعة التي نتجت عن المنافسة الشديدة، كان لا بد لإدارة المنظمات من إتباع أساليب معينة بما يضمن تحقيق الميزة التنافسية ورضا الزبون، وإتخاذ القرارات الاستراتيجية السليمة، ومن ثم ضمان بقاء المنظمة واستمرارها.

إن تطوير نظام معلومات محاسبي فعال في المؤسسات في ظل تكنولوجيا المعلومات يعد الركيزة الأساسية لعملية إتخاذ القرارات عمومًا والإستراتيجية منها خصوصًا بما يوفره ذلك النظام من معلومات تفصيلية، نسبية، تحليلية، نهائية ....الخ، فضلا عن كونها معلومات موضوعية وموثوق بها.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبي بالأخص تكنولوجيا المعلومات، كمحاولة لتحديد طبيعة تأثير تكنولوجيا المعلومات و الإسهام في زيادة فاعلية هذا النظام

ولغرض إضاءة الموضوع سيتم تقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

- ماهية تكنولوجيا المعلومات.
- ماهية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني.
- أهمية وأثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية تكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتطورة ذات أهمية بالغة فلم يؤثر شيء في حياة الإنسانية منذ الثورة الصناعية مثلما أثرت فيها تكنولوجيا المعلومات والتي أصبحت لاغنى عنها في حياة الشعوب والمؤسسات والدول، فما يشهده العالم من تحول تقني متسارع والتطورات المتلاحقة في مجال أجهزة الحاسوب والبرمجيات وأجهزة الإتصالات و وسائلها وهذا الكم الهائل من المعلومات الذي ينمو وينتقل بسهولة ويسر مابين دول العالم الأمر الذي جعل من تكنولوجيا المعلومات وسيلة مهمة في الأعمال الحديثة وأصبح يتطلب من المؤسسات على إختلاف أنواعها وأحجامها مواكبة هذا التقدم التقني الهائل إذا كان هدفها البقاء في بيئة المنافسة، فلقد دخل العالم عصراً متطوراً ليس له حدود تؤدي فيه تكنولوجيا المعلومات دور الأعمدة الحاملة لهذا التقدم الذي أصبح علامة مميزة لهذا العصر.

يعتبر مفهوم تكنولوجيا المعلومات من المفاهيم الواسعة الإنتشار في العديد من مجالات الحياة، كما تعتبر من أكثر الصناعات إنتشارا في عصرنا هذا وأكثر من ذلك فهي تحتل مكانة رائدة في بيئة أعمال اليوم ولذا سنحاول الإلمام بأبعاد هذا المفهوم.

المطلب الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعرضنا فيما سبق إلى مفهوم المعلومات وقبل أن نتطرق إلى تعريف تكنولوجيا المعلومات سنتعرض لتعريف التكنولوجيا.

أ- تعريف التكنولوجيا

تعد كلمة التكنولوجيا Technologieمن المصطلحات التي تواجه الكثير من الالتباس و التأويل، إذ يستخدمها البعض كمرادف للتقنية **Technique**.في حين يرى الآخرون اختلافا واضحا بينهما، ويرجع أصل التكنولوجيا إلى الكلمة اليونانية التي تتكون من مقطعين هما **Techno** تعني التشغيل الصناعي و **logos** أي العلم أو المنهج. لذا تكون لكلمة واحدة هي علم التشغيل الصناعي[1].

عرفها كونتز أنها " هي الطرق الفنية المستحدثة لإنجاز أعمال وأغراض عملية "[2].

حيث أن التكنولوجيا بصفة عامة هي الوسائل الديناميكية المتطورة، أو مجموعة من الطرق أو المعارف التي يفترض فيها القدرة على حل مشكلات الإنسان المعقدة والمتداخلة، التي تشكل الإطار الحياتي للإنسان .

[1] محمد الصيرفي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي،ط(1) الاسكندرية، 2009، ص13.
[2] عامر ابراهيم قنديلجي: إدارة تكنولوجيا المعلومات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2009، ص13.

أنواع التكنولوجيا

يتم تصنيف التكنولوجيا على أساس عدة أوجه منها ما يلي :[1]

1- **على أساس درجة التحكم** ، نجد هناك:

- **التكنولوجيا الأساسية** : وهي تكنولوجيا مشاعة تقريبا، وتمتلكها المؤسسات الصناعية والمسلم به أن درجة التحكم فيها كبيرة جدا.

- **تكنولوجيا التمايز** : وهي عكس النوع السابق، حيث تملكها مؤسسة واحدة أو عدد محدود من المؤسسات الصناعية وهي التكنولوجيا التي تتميز بها عن بقية منافسيها المباشرين.

2- على أساس موضوعها، وهناك :

1. تكنولوجيا المنتوج: وهي التكنولوجيا المحتواة في المنتوج النهائي والمكونة له.

2. تكنولوجيا أسلوب الإنتاج : وهي تلك المستخدمة في عمليات الصنع، وعمليات التركيب والمراقبة.

3. تكنولوجيا التسيير : وهي المستخدمة في معالجة مشاكل التصميم والتنظيم، وتسيير تدفقات الموارد،ومن أمثلتها البرامج و التطبيقات التسييرية (نظم دعم القرارات،نظم دعم المديرين...الخ).

4. تكنولوجيا التصميم:وهي التي تستخدم في نشاطات التصميم في المؤسسة، كالتصميم بمساعدة الحاسوب.

5. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي التي تستخدم في معالجة المعلومات والمعطيات ونقلها تتزايد أهميتها باستمرار نظرا للدور الذي تلعبه في جزء من عملية التسيير، الذي يعتمد على جمع ومعالجة وبث المعلومات.

3- على أساس أطوار حياتها:

حيث أن التكنولوجيا تمر بعدة مراحل (الانطلاق، النمو، النضج والزوال) ووفقا لذلك تنقسم إلى:

1. تكنولوجيا وليدة؛

2. تكنولوجيا في مرحلة النمو؛

3. تكنولوجيا في مرحلة النضج؛

4- على أساس محل استخدامها :

1. تكنولوجيا مستخدمة داخل المؤسسة : وتكون درجة التحكم فيها ذات مستوى عال من الكفاءة والخبرة وبفضلها تكون المؤسسة مستقلة عن المحيط الخارجي.

[1] أمين علوطي، مرجع سابق ص، ص 10-11.

2. تكنولوجيا مستخدمة خارج المؤسسة :وعدم توفر هذه التكنولوجيا داخل المؤسسة لأسباب أو أخرى، يجعلها ترتبط بالتبعية للمحيط الخارجي، من موردي أو مقدمي تراخيص استغلالها.

5- على أساس كثافة رأس المال :

1. التكنولوجيا المكثفة للعمل :وهي تلك التي تؤدي إلى تخفيض نسبة رأس مال الوحدة من الإنتاج، فيما يتطلب زيادة في عدد وحدات العمل اللازمة لإنتاج تلك الوحدة، ويفضل تطبيقها في الدول ذات الكثافة السكانية والفقيرة في الموارد ورؤوس الأموال.

2. التكنولوجيا المكثفة لرأس المال: وهي التي تزيد من رأس المال اللازم لإنتاج وحدة من الإنتاج مقابل تخفيض وحدة عمل، وهي تتناسب في الغالب مع الدول التي تتوفر على رؤوس أموال كبيرة.

3. التكنولوجيا المحايدة: هي تكنولوجيا تتغير فيها معامل رأس المال والعمل بنسبة واحدة، لذلك فإنها تبقى على المعامل في أغلب الأحيان بنسبة واحدة.

6- على أساس درجة التعقيد:

1. التكنولوجيا ذات الدرجة العالية : وهي التكنولوجيا شديدة التعقيد، والتي من الصعب على المؤسسات الوطنية في الدول النامية تحقيق استغلالها إلا بطلب المعونة من صاحب البراءة.

2. التكنولوجيا العادية : وهي أقل تعقيدا من سابقتها، ويمكن للفنيين والمختصين المحليين في الدول النامية، استيعابها إلا أنها تتميز أيضا بضخامة تكاليف الإستثمار، والصعوبات التي تصادف الدول النامية في الحصول على براءتها مع المعرفة الفنية.

ب- تعريف تكنولوجيا المعلومات

إذا كانت المعلومات هي بيانات أو حقائق تم معالجتها ويمكن تخزينها ،إسترجاعها وتشكيلها وإذا كانت التكنولوجيا هي تطبيق المعرفة العلمية لتصميم، إنتاج وإستخدام منتجات وخدمات توسع مقدرة الإنسان على تطوير البيئة الطبيعية الإنسانية والتحكم فيها ،فإن تكنولوجيا المعلومات تصبح هي مجموعة الأدوات ،الأنظمة ،التقنيات والمعرفة المطورة لحل مشاكل تتصل بإستخدام المعلومات.

- عرف قاموس ماكميلان تكنولوجيا المعلومات بأنها "حيازة ،معالجة ،تخزين وبث معلومات ملفوظة ،مصورة ،متنية ورقمية بواسطة مزيج من الحاسب الإلكتروني والإتصالات السلكية واللاسلكية ،ومبني على أساس الإلكترونيات الدقيقة."[1]

[1] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص19,

-تعرف منظمة اليونسكو (UNESCO) تكنولوجيا المعلومات بأنها "مجموعة المعرفة العلمية ،التكنولوجية ،الهندسية والأساليب الإدارية المستخدمة في تداول ومعالجة المعلومات والتطبيقات ."[1]

-إن مفهوم تكنولوجيا المعلومات يتضمن بالضرورة كل أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة وتخزين البيانات وإسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها (نصوص ،أرقام ،صور ،أفلام ،وسائط رقمية متعددة) ومجالات تطبيقاتها المختلفة.

-كما عرفت تكنولوجيا المعلومات بأنها "مختلف أنواع الإكتشافات والمستجدات والإختراعات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها)وخزنها وإسترجاعها في الوقت المناسب والطريقة المناسبة والمتاحة.[2]

وعلى أساس هذه التعاريف يمكن أن نحدد مفردات تعريف تكنولوجيا المعلومات من خلال ما يلي :[3]

1- كل ما هو جديد أو مكتشف أو مخترع من قبل العلماء والمكتشفين عبر العصور المختلفة وهذا من حيث:

- تجميع المعلومات من مصادرها المختلفة.
- تحليل وفرز وتصنيف وفهرسة المعلومات (أي توثيق المعلومات).
- حفظ وتخزين المعلومات بالوسائل المناسبة وتهيئتها للإستخدام.

2- تعامل المستجدات مع مختلف أنواع المعلومات.

3- تبلور مصطلح تكنولوجيا المعلومات بظهور الحواسيب الإلكترونية بمختلف أنواعها وأجيالها وتسهيلاتها في خزن وإسترجاع المعلومات.

4- برز مصطلح تكنولوجيا المعلومات بشكل كبير وأكثر وضوحا بتفاعل إستخدام الحواسيب مع ملحقاتها المختلفة من جهة ومع الإتصالات وخاصة الإتصالات بعيدة المدى من جهة أخرى.

المطلب الثاني: خصائص تكنولوجيا المعلومات وفوائدها

أولا: خصائص تكنولوجيا المعلومات

لقد تميزت تكنولوجيا المعلومات عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[1]

[1] عدنان عواد الشرابكة، دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- 2011- ص168.
[2] سعد غالب ياسين، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005،-ص20.
[3] عامر إبراهيم قنديلجي، ص ص 38-39.

- تقليص الوقت و المكان: تتيح تكنولوجيا المعلومات وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة وفي وقت قصير.

- إقتسام المهام الفكرية مع الآلة: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث والنظام.

- النمنمة: (بمعنى آخر، أسرع، أرخص) وتلك هي وتيرة تطور منتجات تكنولوجيا المعلومات.

- الذكاء الإصطناعي: أهم ما يميز تكنولوجيا المعلومات هو تطوير المعرفة وتقوية فرص تكوين المستخدمين من أجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.

- تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجيا المعلومات من أجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين، وكذا منتجي الآلات، ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية النشاطات الأخرى.

- التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت، فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الأنشطة.

- اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في أي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.

- اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالأنترنيت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنيت على مستوى العالم بأكمله.

- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع.

- قابلية التحرك والحركية: أي أنه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة مثل الحاسب الآلي النقال ، الهاتف النقال ...إلخ.

- قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر، كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

- اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد أو جماعة معنية بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك

[1] مراد رايس، أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص ص، 28 29.

كما أنها تسمح بالجمع بين الأنواع المختلفة للاتصالات. سواءا من شخص واحد إلى شخص واحد، أو من جهة واحدة إلى مجموعات، أو من الكل إلى الكل أي من مجموعة إلى مجموعة.

– الشيوع والانتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم بحيث تكتسب قوتها من هذا الانتشار المنهجي لنمطها المرن.

– العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيات، حيث تأخذ المعلومات مسارات مختلفة ومعقدة تنتشر عبر مختلف مناطق العالم. وهي تسمح لرأس المال بأن يتدفق إلكترونيًا خاصة بالنظر إلى سهولة المعاملات التجارية التي يحركها رأس المال المعلوماتي فيسمح لها بتخطي عائق المكان والانتقال عبر الحدود الدولية.

ثانيا: فوائد تكنولوجيا المعلومات

تتميز تكنولوجيا المعلومات بخصائص تمس كل جهات الحياة وسنوضحها فيما يلي :

– **السرعة:** فمن ناحية السرعة فإن تكنولوجيا المعلومات تؤدي عملية معالجة المعلومات من تحويل ومعالجة وحساب بطريقة سريعة مقارنة بالإنسان.

هذه الخاصية سمحت بتخفيض وقت معالجة المعلومات بشكل كبير، كذلك ساهمت في تجنب المهام اليدوية الخاصة بالحساب ومعالجة المهام التي يصعب تنفيذها يدويا.

–**تقريب المسافة:** أما من هده الناحية فقد سمحت بإقتصاد معتبر في الوقت المستغرق في الإتصال عن بعد ،ففي وقتنا الحالي أصبح بالإمكان النقل الفوري للأحجام الجد الكبيرة من المعطيات بين أي نقطتين من العالم وهذا بفضل تكنولوجيا المعلومات.

–**القدرة على التخزين:** يتضح هذا من خلال التطور في الوسائط الإلكترونية المستعملة في تخزين المعلومات وكذلك في التطور المستمر في أنظمة تسيير قواعد المعطيات والوثائق الموجودة والتي تسمح لكل مستعمل بالوصول إلى كتلة كبيرة من المعلومات مهما كان مكان تخزينها.

إذ أن التكنولوجيا المغناطيسية (أقراص مرنة ومضغوطة)تسمح بتخزين أحجام معتبرة من المعطيات فالحاسوب الأكثر صغرا يمكن أن يتوفر أسطوانة صلبة ببطاقة إستيعاب تقدر ب: 100مليون رمز وأسطوانة بصرية صغيرة يمكن أن تخزن 500 مليون رمز أو ما يعادل 270000 صفحة مطبوعة.

– **مرونة الإستعمال:** واحد من المزايا الكبرى لتكنولوجيا المعلومات هي إمكانية إستعمالها في مجالات جد واسعة، فبعض الأدوات الصناعية تم تصميمها لتنفيذ بعض المهام المحددة بنفس الطريقة تم تصميم الحاسوب

لتنفيذ بعض العمليات البسيطة على رموز تمثل المعلومة ،لكن هذا لا يعني أن الحاسوب لا يتميز بتشكيلة واسعة من الإستعمالات.

فالعدد الجد محدود من الرموز يسمح بتوفيقات شبه لانهائية لتمثيل تنوع كبير جدا في المعلومات .

العمليات التي يمكن أن ينفذها الحاسوب محددة على مستوى جد بسيط فالبرنامج أو المصمم أو المعد لتطبيق معين يحدد تسلسل تنفيذ هذه العمليات أما بالنسبة لتطبيقات أخرى فيمكن كتابة برنامج آخر.[1]

المطلب الثالث: مجالات تطبيق تكنولوجيا المعلومات

سمحت خاصية المعلومات بتعدد إستعمالات و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات، فمست جميع المجالات و سنستعرض فيما يلي تطبيقاتها في عدة مجالات منها :

-مجال الصناعة : إن عبارة الرجل الآلي، التآلية، والمرونة هي الكلمات الأكثر إستعمالا عند الحديث عن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في الانتاج . فأمام التغيرات الكبيرة في المحيط وفي ظل عولمة الاقتصاد وإزدياد شدة المنافسة وتحت هاجس الزوال، وجدت المؤسسات نفسها مجبرة على التحكم ما أمكن في هذه التكنولوجيا، ويمكننا هنا تعداد أربع آلات أو تقنيات موجهة فقط لمساعدة المؤسسة في عملية الإنتاج.

-الآلات الموجهة رقمية : هي أجهزة حلت محل العام ل في الإنتاج، ظهرت في بداية الحرب العالمية الثانية، ولكنها لم تعرف تطورها الحقيقي إلى حين إرتبطت نهائيا بالإلكترونيك.

-الآلية : لقد عاش الرجل الآلي منذ أمد في مخيلة الإنسان فكان يتصوره صورة طبق الأصل عنه غير أنه يقوم بكل الأعمال التي يقوم بها الإنسان، وأتى هذا المنتظر فلم يكن كما تصور،لكنه آلة لا تستطيع القيام إلا ببعض الحركات البسيطة؛ ولكن مع تطور الإلكترونيك وظهور رقائق السليكون تطورت هذه الآلات إلى رجال آليين يقومون بتنفيذ حركات معقدة وسريعة للغاية يعجز الإنسان عن أدائها بنفس الكفاءة . لقد أصبحت هذه الآلات تقوم بعمليات عدة أهمها الإنتاج، التصميم، التنظيف والرفع؛ ويعتبر إنخفاض نسبة الأخطاء من أهم مميزات إستعمال الرجال الآليين .

-التصميم المساعد من طرف الحاسوب : قد استطاعت هذه التقنية أن تحدث ثورة في مكاتب الدراسة، حيث أصبح بإمكان رؤية النموذج المجسم قبل أن ينجز هذه التقنية سمحت بظهور ما يعرف بإقتصاد التصميمات، إذ يتم إنجاز العديد من التصميمات في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف مما سمح بإدخالها في عملية الإنتاج بواسطة التصميم والإنتاج المساعد من طرف الحاسوب .

[1] حاج سعيد سهام-دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية المراجعة الخارجية-مذكرة ماستر (غير منشورة) تخصص تدقيق محاسبي- 2013-ص17.

-الذكاء الاصطناعي: أعتبر الحاسوب عندما اكتشف لأول مرة أعجوبة العصر، إذ كان قادرا على القيام بالعمليات الحسابية وتخزين النتيجة في الذاكرة ومن ثم إرسالها إلى الشاشة؛ فظن الإنسان للحظة أنه خلق إنسانا آخر؛ ولكن مع مرور الوقت بدأت تظهر المشاكل وتبين بأنه ما هو إلا آلة.

كما ساعدت التكنولوجيا بصفة عامة المجتمعات في ممارسة أعمالهم اليومية بسهولة ، و تكنولوجيا المعلومات في الآونة الأخيرة لم تترك مجتمعا إلا و إقتحمت جميع أنشطته سواء السياسية أو المدنية ، العسكرية، التجارية ، التعليمية ، ... ، و بالتالي بذلك تطبيقاتها غير محدودة و لا متناهية ، بل شملت الميادين التي عجز الإنسان عن إقتحامها ، ففتحت بذلك آفاقا جديدة و أوجدت مجالات حديثة للبحث .

و يمكن أن نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (02) : تطبيقات تكنولوجيا المعلومات

الميدان	التطبيقات	أمثلة عامة	أمثلة عن التسيير
الحساب	– الحساب العلمي . – التصميمات .	– علم الذرة ، البحث ، مكاتب الدراسات .	– بحوث العمليات . – المساعدة على إتخاذ القرارات.
التعليم	– التعليم المساعد من طرف الحاسوب . – الألعاب الإلكترونية .	– علم الفضاء .	– الألعاب الإستراتيجية .
التوثيق	– تألية المكتبات . – معلومات قانونية .	– قواعد المعطيات.	– تسيير براءات الإختراع . – قواعد المعطيات الإقتصادية
التحدث	– التعرف على الأصوات .	– الرجل الآلي الموجه بالصوت .	– التسويق الإلكتروني .
الصورة	– المركبات الأوتوماتيكية للجرائد – تحرك العين . – إنشاء صورة أوتوماتيكية .	– الإشهار . – الرسوم المتحركة .	– المخططات الخاصة بإنجاز التقارير .

المصدر : ريقط منال مرجع سابق ص 65

المبحث الثاني: مكونات تكنولوجيا المعلومات ومؤشراتها

التكنولوجيا الحديثة للمعلومات تقوم على مبدأ التشفير الإلكتروني للمعلومات (**Codage numérique**)، هذا المبدأ منح الحواسيب القدرة على المعالجة، تخزين و نقل المعلومات المشفرة بشكل رقمي. لذا فالحاسوب يمثل العنصر المحوري في استخدام و تطبيق هذه التكنولوجيا، وهو الأساس الذي يبنى عليه مفهوم تكنولوجيا المعلومات .

وعليه فإن هذا المبحث يعتني تحديدا لمعالجة المطالب التالية:

المطلب الأول: مكونات تكنولوجيا المعلومات

أولا: مكونات تكنولوجيا المعلومات

تتكون تكنولوجيا المعلومات من مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض لتحقيق الهدف المنشود والذي يتمثل في مدى إستخدامها في نظام المعلومات المحاسبي التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة على إنجاز أعمالها وهذه المكونات تتمثل في :

الحاسوب ومكوناتهالمادية ،والغير مادية (البرمجيات) ،الأفراد ،الإجراءات وقواعد البيانات.

1-**الحاسوب**

أ-**تعريف الحاسوب** :أصبح إستخدام الحاسوب ضروريا في حياتنا وما نشاهده من تطور هائل وسريع في تكنولوجيا الحاسوب ما هو إلا دليل على أهمية إستخدامه،

إذ عرفت المنظمة العالمية للقياس الحاسوب بأنه"عبارة عن معالج بيانات بإمكانه أداء حوسبة كميات ضخمة تتضمن عمليات حسابية ومنطقية كثيرة دون تدخل الإنسان القائم بتشغيله خلال عملية التنفيذ"[1]

-كما عرف الحاسوب أيضا على أنه عبارة عن جهاز إلكتروني مصنوع من مكونات منفصلة يتم ربطها ثم توجيهها بإستخدام أوامر خاصة لمعالجة وإدارة المعلومات بطريقة ما.

وذللك بتنفيذ ثلاث عمليات أساسية هي:[2]

- إستقبال البيانات المدخلة.
- معالجة البيانات إلى معلومات.
- إظهار المعلومات المخرجة.

[1] عدنان عواد الشرابكة- مرجع سابق ذكره- ص ص169-171.

[2] أكادمية الفيصل العالمية-أساسيات تكنولوجيا المعلومات -2009- ص1.

الشكل رقم (06): وحدات الحساب الآلي.

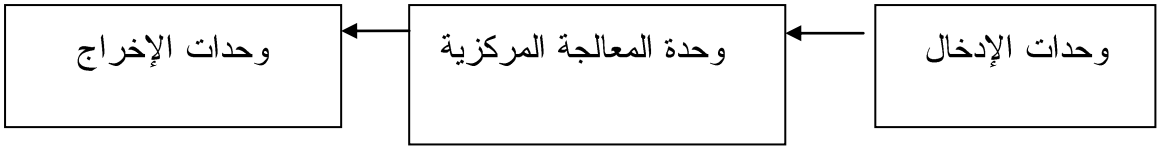

المصدر: محمد يوسف حفناوي: مرجع سبق ذكره، ص18.

ب- مكونات الحاسوب

الشكل رقم (07): مكونات الحاسوب من الخارج.

المصدر: إبراهيم بختي ، محاضرات مقياس المعلوماتية، قسم علوم التسيير، جميع التخصصات، جامعة ورقلة، 2003-2004، ص13.

أ- المكونات المادية

-وحدات الإدخال (Input devices): تقوم هده الوحدة بإدخال وتحويل البيانات والأوامر إلى شكل إلكتروني داخل الحاسوب فعندما يتم تجميع المعلومات للتشغيل يتم ترجمتها في شكل معين يمكن أن يكون مقبولا من نظام الحاسوب ولهذا فإن المدخلات يتم تغذيتها للحاسوب من البيئة الخارجية عن طريق وحدة الإدخال والتي تتكون من:[1]

لوحة المفاتيح ،الفأرة ،أجهزة الماسحات الضوئية ،لاقطات الصوت ،مشغلات الأقراص ...إلخ.

-وحدة المعالجة المركزية :(Central processing unit) :تمثل هذه الوحدة الجزء الرئيسي من منظومة الحاسوب التي يتم فيها معالجة جميع البيانات الداخلة لتوليد المخرجات المطلوبة والتي تتكون من وحدة الحساب والمنطق ،وحدة التحكم ،وحدة الذاكرة الرئيسية.

- **وحدة الإخراج (Out put)** تؤدي مهمة إيصال الحاسوب للوسط الخارجي لنقل النتائج المتولدة عن عمليات المعالجة من وحدة المعالجة المركزية إلى الجهات المستفيدة ،وأهم هذه الوسائل الشائعة : الشاشة المرئية ،الطابعة ،الأشكال البيانية ،الوسائل الممغنطة ،المصغرات الفيلمية ...إلخ.

- **وحدة الذاكرة الثانوية (Backing storage) :**[2]

وتستخدم لغرض خزن مخرجات نظام المعلومات لفترات طويلة بسبب محدودية الطاقة الإستعابية الذي يحتم إضافة الذاكرة الثانوية ومن أهم الوسائط الشائعة :الأشرطة المغناطيسية والأقراص المغناطيسية.

- **وسائل الإتصال (Communication devices):**وهي عبارة عن الوحدة التي تقوم بتوفير الربط بين الحاسوب وشبكات الإتصال المختلفة حيث تساعد هذه الوسائل مستخدمي الحاسوب على الإتصال مع بعضهم إلكترونيا ،ونقل النصوص المكتوبة والصور والرسوم البيانية والصوت والفيديو .

[1] عدنان عواد الشرابكة- مرجع سابق ذكره- ص175.
[2] ريقط منال، مرجع سابق، ص63.

الشكل رقم (08): الأجزاء التي يتكون منها الحاسوب من الداخل

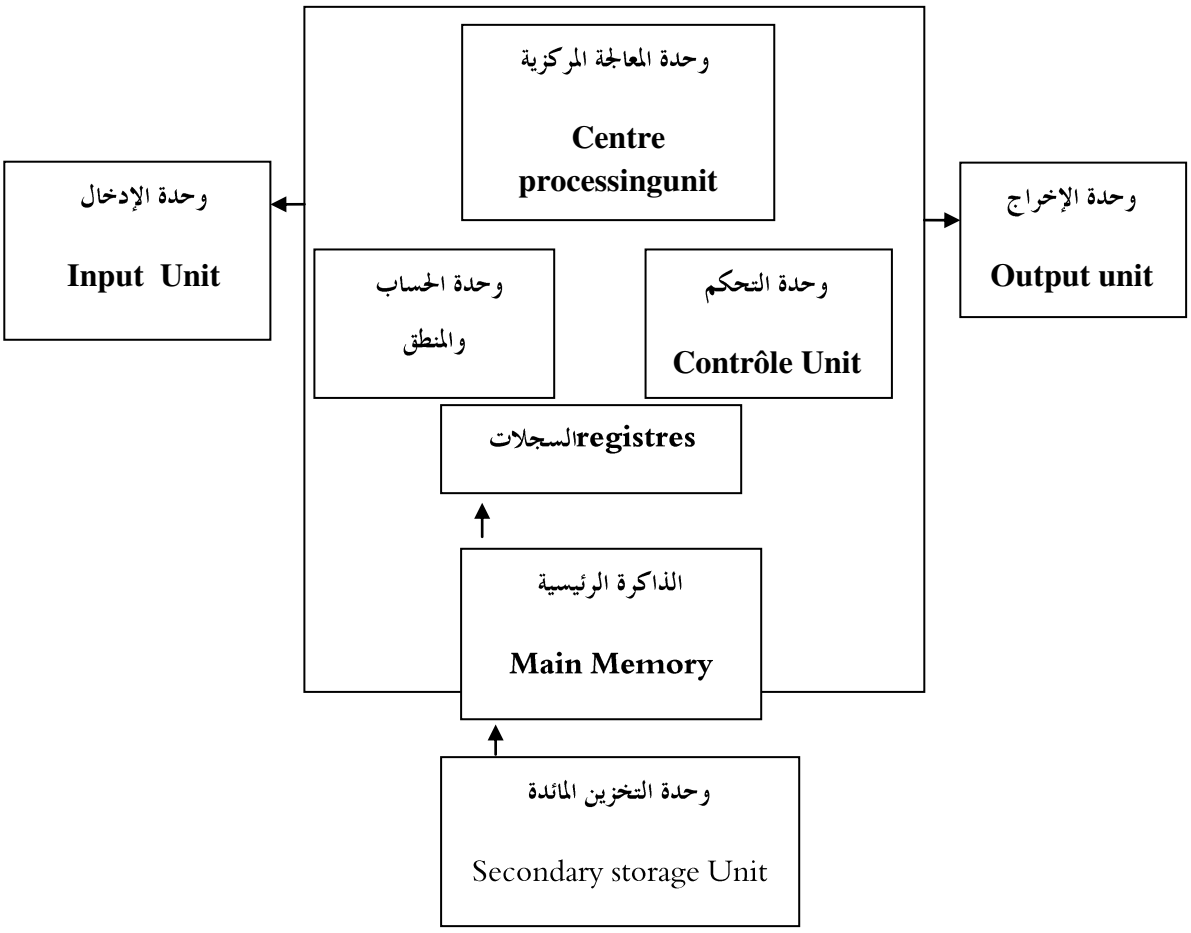

المصدر: من إعداد الطالب بتصرف من المرجع[1]

ب-المكونات الغير مادية:[2]

وتتمثل في البرمجيات التي تشمل على التوضيحات والتعليمات التفصيلية المنظمة التي تسيطر على المكونات المادية وتتكون من:

- **برمجيات النظام:** وهي عبارة عن إصطلاح يطلق على جميع البرامج اللازمة لتشغيل الحاسوب وتنظيم عمل وحداته ،وكذلك يطلق على البرامج الخاصة بإستخدامات وتطبيقات المستخدم النهائي وعن طريق البرمجيات يستمد الحاسوب عمله ،كما تعمل هذه البرامج على إحكام السيطرة والرقابة على الأنشطة والموارد المختلفة في نظام الحاسوب كما تعمل على سهولة وكفاءة التشغيل من جانب المستخدم ،إذ تتكون هذه البرمجيات من :

[1] محمد الفيومي وأحمد حسين علي حسين نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998، ص 149.
[2] عدنان عواد الشرابكة، مرجع سابق، ص 178.

- **برمجيات التطبيقات الجاهزة :** وهي عبارة عن البرامج التي يعدها المصممون لإستخدام الحاسوب في مجالات مختلفة مثل حزمة برمجة الرسم الهندسي التي تساعد المهندسين في الرسم الهندسي ،والبرامج التي تعالج البيانات الخاصة بهيكلة أنشطة الأعمال وتطبيقاتها التي قد تنشأ من قبل المبرمجين في المنظمة أو بشراء برامج التطبيقات هذه من شركات برمجية متخصصة في أغلب الأحيان مثل برامج جداول البيانات ومعالجة النصوص وبرامج العروض التقديمية وكذلك برامج جدولة ومتابعة المشاريع وبرامج البريد الإلكتروني وبرامج الوسائط المتعددة وبرامج معالجة العمليات وبرامج التقارير الإدارية ووبرامج دعم القرار.

- **البرامج المساعدة:** وهي عبارة عن مجموعة من البرامج ذات الأغراض العامة تكتب بهدف المساعدة في معالجة البيانات وترتيبها وفرزها وتستخدم أيضا في المساعدة لعمل تهيئة الأقراص أو نقل البيانات من الشريط المغناطيسي إلى القرص المغناطيسي.

3-الإتصالات :

وهي العملية التي من خلالها يتم نقل وتبادل المعلومات بين طرفين أو أكثر في موقع جغرافي أو مكان محدد ونجد فيه نوعين :[1]

أ- الوسائل السلكية للإتصالات (أسلاك نحاسية) وهي حزمة من الأسلاك المفصولة والتي تجمع غلاف واحد

ب-الوسائل اللاسلكية للإتصالات :نجد فيها الموجات الدقيقة والتي تمثل موجات صغيرة ذات نطاق تردد واسع وبإمكانها نقل كميات هائلة من المعلومات.

4- الأفراد :(المستخدمين النهائيين والأخصائيين)

وتضم الافراد الذين سيقومون بإدارة وتشغيل تكنولوجيا المعلومات سواء ممن هم إداريين أو مختصين ،إذ أن أهمية العنصر البشري الذي يقوم بإستخدام تكنولوجيا المعلومات تفوق أهميتها المستلزمات المادية ،إذ أن أغلب حالات الفشل أو النجاح في تطبيق تكنولوجيا المعلومات يعزى للعنصر البشري .

[1] سليماني منيرة-دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية-مذكرة نيل شهادة ماستر غير منشورة –فرع تسيير المنظمات –تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات-2013-ص23.

5-الإجراءات

وهي عبارة عن توجيهات تشغيلية للأفراد الذين سيستخدمون نظام المعلومات ومن أمثلتها التوجيهات الخاصة بملء الإستمارات أو إستخدام حزمة برمجيات معينة وتشمل إجراءات إعداد البيانات وإجراءات الإدخال والإخراج والمعالجة .[1]

6-قاعدة البيانات

هي مجموعة من الملفات المترابطة المنسقة مركزيا، وتعامل طريقة قاعدة البيانات على أن البيانات هي موارد تنظيمية ينبغي أن يتم إدارتها وإستخدامها من قبل الشركة بأكملها وليس فقط على مستوى القسم أو الوظيفة الذي أنشأ تلك البيانات.[2]

هي حزمة منظمة من البيانات المترابطة بالتالي يمكن القول أن قاعدة البيانات هي ترتيب منظم من ملفات الأعمال المتكاملة.[3]

الشكل رقم (09) : مكونات تكنولوجيا المعلومات

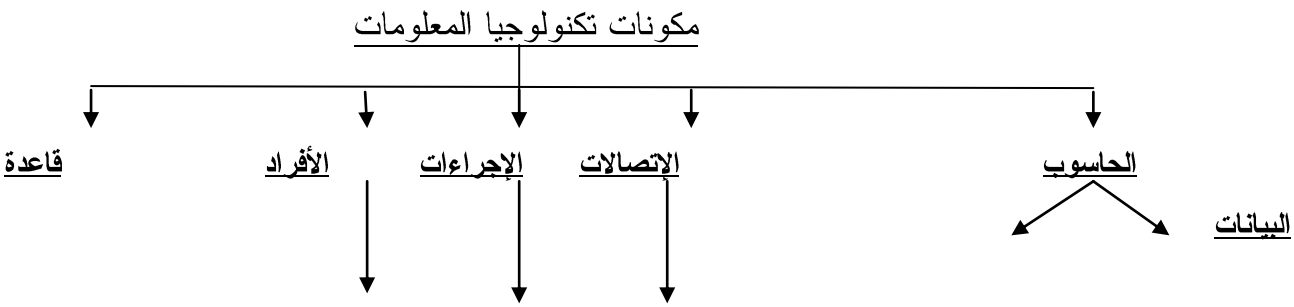

المصدر: من إعداد الطالب بتصرف من المراجع

[1] عدنان عواد الشرابكة، مرجع سابق، ص 193.
[2] بول ج ستينبارت ومرشال روميني، ترجمة قاسم إبراهيم الحسيني نظم المعلومات المحاسبية (ج1) دار المريخ للنشر، الرياض 2009، ص160.
[3] محمد الصيرفي، مرجع سابق، ص ص4 0-41.

المطلب الثاني: مؤشرات تكنولوجيا المعلومات

كما تم تعريف تكنولوجيا المعلومات على أنها :"مجموعة من الأنشطة تسهل بالوسائل الإلكترونية تجهيز المعلومات و إرسالها و عرضها" ، و هذه التكنولوجيا إذ تحسن الإتصال و تعزز تبادل المعلومات و تراكم المعرفة ، و بذلك تصبح أساسية في تنظيم أساليب العمل و إعادة هيكلتها ، إلا أن حواجز منها الأمية العامة و الحاسوبية تعوق فعالية نشر و تنفيذ تكنولوجيا المعلومات في بلدان عديدة ، و يدل عدم التوازن في نشر التكنولوجيا الذي يشمل حتى الهاتف التقليدي، على إخفاق العالم النامي على المشاركة في العالم الرقمي الجديد.

فللمؤشرات المتصلة بانتشار تكنولوجيا المعلومات في التعليم، وحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يمكن تصنيف القدرة الوطنية في تكنولوجيا المعلومات على النحو التالي :التوصيل والنفاذ والسياسة والإستخدام، و هناك دليل جاهزية الربط الشبكي، وهو مؤشر مركب وضع حديثا .

والجدول التالي يبين تفاصيل المؤشرات التي وضعها الأونكتاد لتكنولوجيا المعلومات :[1]

[1] ريقط منال، مرجع سابق، ص.ص 61-62.

جدول رقم (03): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات

الدليل / البعد	المؤشرات	المصادر
1. التوصيل	– عدد مضيفي الإنترنت لكل فرد. – عدد الحواسيب الشخصية لكل فرد. – عدد الخطوط الهاتفية الرئيسية لكل فرد. – عدد المشتركين في الهاتف النقال لكل فرد.	– الإتحاد الدولي للإتصالات السلكية و اللاسلكية .
2. النفاذ	– عدد مستعملي الأنترنت لكل فرد . – الأمية (النسبة المئوية من السكان) . – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. – كلفة المخابرة المحلية .	– الإتحاد الدولي للإتصالات السلكية و اللاسلكية . – الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. – البنك الدولي .
3. السياسة	– وجود بدّالة الأنترنت . – التنافس في إتصالات العروة المحلية . – التنافس في الخطوط البعيدة المحلية . – التنافس في سوق مزودي خدمة الأنترنت .	– مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية . – الإتحاد الدولي للإتصالات السلكية و اللاسلكية .
4. الإستخدام حركة الإتصالات	– الحركة الدولية الداخلة. – حركة الإتصالات الدولية الخارجة .	– الإتحاد الدولي للإتصالات السلكية و اللاسلكية .

المصدر :من إعداد الطالب بتصرف من المرجع[1].

ويبين الجدول تفاصيل المؤشرات التي وضعها المؤتمر لتكنولوجيا المعلومات ، وفي الواقع ليست المؤشرات المطروحة سوى مجموعة فرعية من المؤشرات ، وهي تشمل مؤشرات التوصيل أي الحواسيب الشخصية والخطوط الهاتفية الثابتة والنقالة، ومضيفي الإنترنت،كما تشمل مؤشر نفاذ واحد هو إستخدام الإنترنت.

[1] فاروق حزيري، دور التكنولوجيا الحديثة للإتصالات في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010- 2011.

المبحث الثالث: نظام المعلومات المحاسبي في ظل تكنولوجيا المعلومات

يقوم نظام المعلومات المحاسبية بالمهام التي يتولاها قسم المحاسبة بالمؤسسة، ومع كبر وتعقد حجم نشاطات هذه الأخيرة، اهتمت معظمها بتطوير نظم معلومات كفيلة بضمان الفعالية والكفاءة في التسيير، وقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات بقسط كبير في هذا المجال باستحداث نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية.

المطلب الأول: علاقة نظام المعلومات المحاسبي بتكنولوجيا المعلومات

يعتبر إستخدام الحاسوب في المحاسبة ذا أثر كبير على شكل وطبيعة ومقومات نظام المعلومات المحاسبي حيث تم الإنتقال من الشكل التقليدي اليدوي للنظام إلى الشكل الآلي للنظام، فقد كان الإعتماد في السابق على التسجيل اليدوي في دفاتر اليومية والأستاذ وإعداد تقارير بشكل يدوي ولكن مع تطور الحاسوب تم الانتقال من التسجيل اليدوي إلى التسجيل الآلي وأصبحت البيانات تسجل وتخزن في الكمبيوتر بدلا من تسجيلها في دفاتر وسجلات يدوية مع سرعة الحصول عليها في حالة طلبها.

وتعتبر نظم المعلومات المحاسبية والحاسوب نظامين مكملين لبعضهما البعض حيث أن تطبيق نظم المعلومات المحاسبية يتم من خلال الحاسوب ولذلك فإن هناك علاقة قوية تربط بين هذين النظامين وتتمثل تلك العلاقة في النقاط التالية[1]:

1- تعتمد فكرة الحاسوب على فكرة نظم المعلومات والتي لا تخرج عن فلسفة النظام.

2- يتكون النظام من ثلاث أجزاء رئيسية) مدخلات، تشغيل، مخرجات (وهي نفسها الأجزاء المكونة لجهاز الحاسوب.

3- تعتبر فلسفة النظام المحاسبي أقدم وأشمل من فكرة الحاسوب.

4- يعتبر الحاسوب أداة تنفيذية وتخطيطية للنظام المحاسبي يقوم بتطبيق فكر نظم المعلومات.

5- يعتمد تقدم تكنولوجيا الحاسوب على فلسفة النظام والسلوك البشري المساعد في عملية التطور.

6- الترابط بين النظام المحاسبي والحاسوب أدى إلى التكامل بين فكرة النظام وفكرة الحاسوب.

7- الحاجة البشرية إلى المعرفة الدقيقة والسريعة والمكونة والمتخصصة والبحث عن الجزئيات.

[1] حرية شعبان محمد الشريف، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية غزة، 2006 ص ص59 60.

المطلب الثاني: مفهوم وخصائص نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

نظرا للتطابق التام لوظائف كل من نظام الحاسب الآلي ونظام المعلومات المحاسبي، فقد إتجهت منشآت الأعمال في الوقت الحالي إلى إستخدام نظام معلومات المحاسبي محوسب في تشغيل بياناتها المالية أو الغير مالية، مما أدى إلى ما يمكن أن نطلق عليه إندماج كل من نظام المعلومات المحاسبي ونظام الحاسب الآلي ونشوء ما يمكن أن يطلق عليه نظام معلومات محاسبي إلكتروني.

فأنظمة المعلومات المحاسبية الإلكترونية "هي التي تستخدم أجهزة الحاسب (الحاسوب) الآلي وبرامجه المختلفة في نقل وتداول البيانات بين عناصر النظام أو بين عناصر النظام والأطراف الأخرى خارج النظام ممثلة في البيئة المحيطة، وفي تشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات وتوصيلها إلى مستخدمي النظام".[1]

عرفت الجمعية الأمريكية نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني على أنه نظام آلي يقوم بجمع، تنظيم، إيصال وعرض المعلومات لإستعمالها من طرف الأفراد في مجالات التخطيط والرقابة والأنشطة التي تمارسها المؤسسة.[2]

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب

يمكن عرض خصائص نظام المعلومات المحاسبي المحوسب فيما يلي:

- السرعة الفائقة في أداء العمليات الحسابية المختلفة ومن ثم تزويد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.
- ضمان المعالجة المحاسبية للبيانات وفق المعايير الدولية لإعداد القوائم المالية مما يقلل إحتمالات الخطأ والغش.
- إجراء العديد من الإختبارات الرقابية المبرمجة مسبقا للتأكد من تحقق الشروط التي يتطلبها النظام مثل فحص الحد الأعلى للإئتمان.
- أداء العمليات المحاسبية بدرجة عالية من الكفاءة.
- تصنيف المعلومات المحاسبية المخزنة داخل النظام حسب وجهات نظر متعددة.
- إعطاء نتائج أكثر دقة.[3]

---

[1] عبد العزيز السيد مصطفى إستخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة كلية التجارة جامعة القاهرة ص 5.

[2] زياد هاشم يحيى السقا وقاسم إبراهيم الحبيطي، مرجع سابق، ص 53.

[3] علي مانع صنيهيت شرار المطيري، دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين قياس مخاطر الإئتمان في البنوك الكويتية مذكرة ماجستير تخصص أعمال جامعة الشرق الأوسط 2012 ص22 23.

بالإضافة إلى المعلومات التقليدية ينتج نظام المعلومات المحاسبي إلكتروني معلومات موجهة نحو إجراءات محددة ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس فقط بالماضي، كما أنه يسجل الأحداث الإقتصادية فور حدوثها وينتج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الإقتصادي للمشروع في لحظة إصدارها؛

إمكانية الدمج بين نظام المعلومات المحاسبي ونظام المعلومات الإداري لأن إتخاذ القرارات لا يتم بالإعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده ولأن قسما كبيرا من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار المؤسسة؛

البرامج المستخدمة سهلة، حيث يمكن إستخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات وليس حصرا على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب والذين عادة ما تكون معرفتهم المحاسبية قليلة.[1]

المطلب الثالث: مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني

1-مقومات نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني[2]

لقد نشأ عن استخدام الحاسوب في تشغيل نظم المعلومات مصطلح نظام المعلومات المحاسبي المحوسب، ليوصف استخدام الحاسوب في إدخال ومعالجة وتخزين ونقل البيانات والمعلومات.

لقد ظهرت تاريخياً أشكال متعددة من الأتمتة في مجال إدخال ونقل ومعالجة المعلومات باستخدام الحاسب، وذلك نتيجة التطورات الكبيرة التي ظهرت في مجال التقنيات المادية مثل تطور الحواسب وأجهزة إدخال ونقل ومعالجة المعلومات والبرمجيات.

ويقوم أي نظام محاسبي يستخدم الحاسوب على مقومات أساسية لا بد من توافرها، حتى يتسنى لهذا النظام تحقيق أهدافه، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي :

أ -أجهزة الأنظمة الإلكترونية:

وتتألف هذه الأجهزة من مجموعة متكاملة من الأجهزة المتصلة فيما بينها للقيام بالعمليات المحاسبية والمنطقية.

[1] عبد الرزاق محمد قاسم نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن 1998 ص267.

[2] بسام محمود أحمد دور نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية مذكرة ماجستير غير منشورة تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية غزة 2006 ص86-87.

ب-البرامج والإرشادات الأساسية:

تمثل البرامج سلسلة من التعليمات التي يستطيع الحاسوب تفسيرها وتنفيذها وترشده إلى تشغيل البيانات، وهي تمثل أوامر مكتوبة بلغة معينة توجه وحدة التشغيل المركزية للقيام بتنفيذ عملية معينة، وتدخل هذه الأوامر في تصميم البرامج.

ج -اللوائح والمستندات:

يجب أن تتوافر لأي نظام تشغيل يعتمد على الحاسوب مجموعة كاملة من المستندات واللوائح التي تعتبر إحدى مقومات الرقابة على النظام، بالإضافة إلى كونها من أهم وسائل الاتصال داخل هذا النظام.

د -الأفراد وإدارة الحاسوب:

تعتبر إدارة الحاسوب الوحدة الإدارية المسئولة عن تشغيل البيانات واستخراج النتائج المطلوبة ضمن التفويض العام المعطى لها .وتتطلب أهمية هذه الإدارة ضرورة تنظيمها بشكل مناسب توضح فيه مراكز السلطة والمسؤولية وأساليب اعتماد الأعمال وإقرارها وتتحدد من خلاله وبشكل واضح حدود السلطات الممنوحة والمسؤولية الملقاة على كل قسم من الأقسام وكل فرد من الأفراد.

ه -الضوابط الرقابية

ويقصد بها كافة الإجراءات الرقابية المتبعة لضمان سلامة التشغيل الإلكتروني للبيانات وتتضمن كلاً من إجراءات الرقابة اللازمة لضمان صحة البيانات كمدخلات وإجراءات الرقابة الخاصة بتقسيم العمل وإجراءات الرقابة على البرامج والملفات، بالإضافة إلى إجراءات الرقابة على الجهاز نفسه.

المبحث الرابع: فعالية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي

تزداد أهمية تكنولوجيا المعلومات في مجال الأعمال سنة بعد أخرى، ويعتبر الحاسب الآلي بمثابة القلب بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات، كما تمثل تكنولوجيا الحاسب الآلي عنصرا أساسيا لنظام المعلومات المحاسبي في معظم المؤسسات في الوقت الحاضر، ومن خلال هذا المبحث سنستعرض أثر ثم أهمية استخدام الحاسبات الإلكترونية في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: أهمية إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

نظرا للصفات التي تتميز بها تكنولوجيا المعلومات، فإن النظم الحديثة للمعلومات ماكان لها أن تتطور بدون إستخدام تكنولوجيا المعلومات، بإعتبارها جزءا أساسيا في هذه النظم نظرا للمقدرة الفائقة لها في سرعة تشغيل البيانات وتحويلها إلى معلومات، بحيث لم يعد هناك في بعض النظم المتطورة فاصل زمني ما بين وقوع حدث معين (المدخلات في البيانات) والتقرير عنه (المخرجات من المعلومات) هذا فضلا عن الدقة التي تتسم بها المعلومات المتولدة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتصف الحاسبات الإلكترونية بأنها ذات طاقة تخزينية كبيرة تمكنهامن حفظ وتشغيل بيانات وتوفير معلومات بالكمية والنوعية التي يطلبها مستخدموا المعلومات .

كما أن إنتشار الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية المستمدة من المستندات والدفاتر المحاسبية، وتحويلها إلى بيانات يمكن الإستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لأداء الأعمال والرقابة على تنفيذ هذه الخطط وصولا لتحقيق أهداف المؤسسة، كل ذلك جعل من هذه الأداة وسيلة هامة ساعدت الإدارة في إختصار الوقت والجهد والتكاليف، وقد أدى إستخدام الحاسب الآلي في مختلف مجالات العمل المحاسبي إلى تحقيق العديد من المزايا نذكر أهمها فيما يلي:[1]

- المرونة في تصميم نظم المعلومات المحاسبي من خلال خزن أو استرجاع المعلومات في الوقت المناسب.
- انخفاض تكلفة العمليات الحسابية التي تقوم بها المؤسسة وزيادة دقة وسرعة هذه العمليات.
- تحسين عملية حفظ الدفاتر والمستندات المحاسبية وتسهيل عمليات تجميعها وتخزينها واسترجاعها على شكل معلومات لإدارة المؤسسة.
- تحسين عمليات الرقابة واتخاذ القرارات وذلك عن طريق زيادة كافة أنظمة الرقابة الإدارية، وتقديم المعلومات والتقارير في الوقت المناسب وسرعة توصيل معلومات التغذية العكسية الناتجة عن تطبيق القرارات.

[1] أحمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2003 ص ص 24 25.

– الدقة في استخراج المعلومات والنتائج النهائية، نظرا لاحتواء الحاسوب على وسائل وأساليب للضبط والتحقق يمكن الإدارة من التأكد من صحة العمليات.

– سرعة انجاز العمليات المتشابهة في وقت واحد، وتسجيل عدد كبير من العمليات المحاسبية واستخدام عدد أقل من الأفراد في وقت قصير.

بالرغم من أن لإستخدام الحاسب الآلي أوجد تغيير شبه كامل في أساليب معالجة البيانات المحاسبية، لابد من الإشارة إلى أن إستخدامه يرتبط بالحقائق التالية: [1]

– أن الحاسب الآلي لا يمكن أن يحل محل الحاسب.

– لا يمكن أن يتم العمل بالأنظمة الآلية المحاسبية بدون محاسب.

– لا يمكن أن يتم تطوير الأنظمة الآلية المحاسبية وتحديثها والإستفادة من مخرجاتها بدون المحاسب.

– لا تتغير مفاهيم ومعايير المحاسبة المنظمة لأهم الممارسات التي تستخدم في ظل المعالجة اليدوية عن المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية.

فعلى سبيل المثال تتم دورة المحاسبة المالية بالمؤسسة على أساس مراحل تجميع الأحداث المحاسبية وتبويبها (الحسابات) ثم تلخيصها وإعداد التقارير، وهذه الدورة تتم بنفس المقومات سواء بالأسلوب اليدوي (استخدام الدفاتر والسجلات العادية) أو بواسطة الحاسب الآلي (إنشاء ملفات العمليات والحسابات على الوسائط ثم تحديثها أولا بأول)، إلا أن نمط المعالجة ووسائطها تختلف فيما بينهما من ناحية أخرى فإن تصميم النظام المحاسبي الآلي وتشغيله لا يمكن أن يتم بدون المحاسب، بل أنه في الواقع يعد أهم عنصر لازم لإنجاح هذا الأسلوب الآلي ويرجع ذلك لأن المحاسب هو أقدر القائمين بالمؤسسة على تشغيله ومتابعة تطوره وأخيرا تقييم ومتابعة مدى مناسبته لتحقيق المهام المحاسبية التي أنشأت هذا النظام الآلي أساسا لتحقيقها.

ولقد أتاح الحاسب الآلي للمحاسب الابتعاد عن المهام الروتينية والكتابية المكررة، بحيث يركز على المهام الفنية المتعلقة بتطوير سبل وأنظمة المعالجة وتوفير المعلومات والتقارير واستخدامها في مجالات التقييم واتخاذ القرارات المختلفة، هذا بالإضافة إلى دور المحاسب الحيوي في استمرار تحديث هذه الأنظمة الآلية لتتناسب مع الاحتياجات المتنوعة والمتزايدة من المعلومات والتقارير طبقا لنماذج ومعايير القياس المحاسبي المعاصر.

[1] محمد شريف توفيق، مقدمة المحاسبة المالية، الأستاذ للنشر،الزقازيق، مصر، 2001 -2002، ص31.

المطلب الثاني: أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

أولا: أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات على مقومات نظام المعلومات المحاسبي

يمكن القول بأن نظام المعلومات المحاسبي الذي يقوم على التشغيل الإلكتروني للبيانات لن تختلف عن مقومات نظام المعلومات المحاسبي اليدوي، بمعنى أنه في كل حال من الأحوال لا بد من وجود مجموعة مستندية ودفترية وأيضا دليل محاسبي وقوائم مالية وتقارير أخرى .

إن إستخدام الحاسب الإلكتروني يؤثر على شكل كل مقوم من المقومات السابقة وعلاقته بالمقومات الأخرى وهو ما سنوضحه في العرض التالي لطبيعة مقومات نظام المعلومات المحاسبي في ظل الحاسب الإلكتروني.

1-الأثر على المجموعة المستندية[1]

تتخذ المستندات في ظل النظام اليدوي الشكل المعتاد الذي تظهر عليه فواتير البيع والشراء ..إلخ، وتستخدم هذه المستندات مباشرة للتسجيل في الدفاتر والسجلات ،أما في حال التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن الأمر يستلزم بالضرورة تعديل في شكل أو طبيعة المستندات أو إستخدام مجموعة مستندية وسيطة تحوي البيانات الموجودة في المستندات الأصلية، مترجمة بطريقة يفهمها الحاسب الإلكتروني حتى يمكن تغذيته بهذه البيانات كمدخلات، فالمستندات في الواقع ماهي إلى وسائط تحمل البيانات ولا شك أن طبيعة هذه الوسائط سوف تتأثر بالطريقة المستخدمة في تشغيل البيانات.

2-الأثر على المجموعة الدفترية

تشمل المجموعة الدفترية على كل من دفتر اليومية ودفتر الأستاذ حيث يتم التسجيل في هذه الدفاتر من واقع البيانات المدونة في الوثائق.

ففي النظام اليدوي تتكون المجموعة الدفترية من دفاتر اليومية ودفاتر الأستاذ وهي تأخذ شكل دفاتر وسجلات يتم فيها إثبات القيود وتبويب الحسابات، كما يتمكن من يطلع عليها ان يقرأ ما فيها من بيانات وأرقام.

أما في ظل إستخدام الحاسوب فإن الدفاتر والسجلات أخذت شكل أقراص وأسطوانات ممغنطة، ولا يتمكن القارئ من الإطلاع على البيانات المسجلة عليها بصورة مباشرة كما هو الحال في النظام اليدوي ،حيث يتم إعداد القيد وإثباته في دفتر اليومية وترحيله إلى دفتر الأستاذ وحساب الأرصدة داخل الحاسوب.[2]

[1] احمد حلمي جمعة و آخرون، مرجع سابق، ص25 .
[2] سعد بن البار، مرجع سابق، ص93.

3-الأثر على الدليل المحاسبي[1]

الدليل المحاسبي بوجه خاص يعتبر من الضروريات الأساسية لنجاح تصميم نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات المحاسبية ، ذلك إن كل دليل يحتوي على خطة منظمة لترقيم المفردات التي يحتوي عليها، سواء كانت هذه المفردات حسابات مالية أو عناصر أو تكاليف أو مراكز تكلفة ...إلخ، هذه الأرقام ذاتها تمثل كلمات مرور يستخدمها مخطط البرنامج في تصميم عمليات الإدخال والتسجيل والبحث والإسترجاع والمعالجة التي تتضمنها البرامج التطبيقية.

ففي ظل أنظمة المعالجة اليدوية يتم تقسيم المفردات التي يحتوي عليها دليل كل نظام إلى مجموعات رئيسية ومجموعات فرعية وبنود وأنواع ...إلخ، بحيث تعكس هذه المجموعات العناصر الرئيسية التي تحتوي عليها القوائم التي ينتجها هذا النظام.

أما في ظل أنظمة التشغيل الإلكترونية للبيانات المحاسبية فإن خطة ترقيم وتكوين الحسابات المختلفة تقوم بالضرورة عل مبدأ التكامل بين أنظمة القياس المختلفة ،هذا المبدأ يقتضي بأن يتم وضع كلمات مرورية على بند من البنود برقم واحد على أن يعكس هذا الرقم علاقة هذا البند بكافة أنظمة القياس المستخدمة.

4-الأثر على القوئم المالية والتقارير الأخرى[2]

أدى إستخدام الحاسوب إلى التأثير على كل من نوعية القوائم المالية والتقارير التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية وعلى الوسائل المستخدمة في عرض هذه القوائم والتقارير ،حيث أدى إستخدام الحاسوب إلى تميز التقارير عما سبق وهذا في إمكانية الحصول على أي نوع منها بالشكل والتفصيل والدقة والسرعة المناسبة ،وذلك عن طريق إحتواء البرنامج الذي يتم تشغيله على الحاسوب من توفير تقارير إدارية أكثر فعالية، وهذا نظرا لمقدرة الحاسوب على تشغيل كميات ضخمة من البيانات وإمكانية تطبيق النماذج الكمية في حل مشكلات الإدارة.

5-الأثر على تخزين البيانات والمعلومات المحاسبية

يتم تخزين البيانات في ظل نظام المعلومات المحاسبي اليدوي بحفظ المستندات الأصلية داخل ملفات خاصة، هذا بالإضافة إلى أن الدفاتر والسجلات التي تحوي البيانات المسجلة تمثل أيضا وسائل للتخزين،

أما في ظل نظام التشغيل الإلكتروني فإن طبيعة الحاسب تفرض صورة جديدة لتخزين البيانات والوسائط المستخدمة في ذلك.

---

[1] زياد عبد الكريم قاضي ومحمد خليل أبو زلطة تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية ط1 مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع 2010 ص ص347 348.

[2] زمرة أسماء مرجع سابق ص ص 83 84.

ثانيا: أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي

يؤدي إستعمال تكنولوجيا المعلومات المتطورة إلى تغيير مستمر في تكنولوجيا التجميع والمعالجة ونشر البيانات والمعلومات المحاسبية وقد أدت تلك التطورات إلى تغييرات أساسية للأدوات التقليدية للتعامل مع البيانات والمعلومات المحاسبية ، وبالتالي ساهمت في رفع كفاءة وقدرة النظام المحاسبي في معالجة البيانات والحصول على معلومات المحاسبية وتمتاز بالسرعة والموضوعية و التفصيل والملائمة؛

أي أن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبية وتطوير جميع عناصرها من أفراد وهياكل وأدوات بفضل المميزات الكبيرة لها مثل التعددية وتنوع الاستعمالات والتكلفة المنخفضة نسبيا كما نتجت عن تكنولوجيا المعلومات إمكانات كبيرة لتطوير نظام المعلومات المحاسبية وجعلها أكثر مرونة وإستجابة وقدرة على التكييف مع التغييرات البيئية التي يعيشها العالم اليوم، و يمكن تلخيص أهم إتجاهات تأثير تكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي على النحو الآتي:

1-إن تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة لتخفيض حجم النفقات وإعادة التنظيم و كذلك تخفيض حجم الجهاز الإداري وبالأخص الإدارة الوسطى فضلاً عن العماله المستخدمة في الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى تخفيض تكاليف المعالجات المحاسبية.

2-يساعد استعمال تكنولوجيا المعلومات على توسيع مجال رقابة الإدارة العليا مع التوسع في توزيع عملية إتخاذ القرارات في الإدارة التنفيذية وهذا الإتجاه يعني مركزية الرقابة و لامركزية إتخاذ القرارات وهو أسلوب يجمع بين مزايا الأسلوبين في وقت واحد ويحقق مرونة ودرجة إستجابة عالية في المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية.

3-ساعدت تكنولوجيا المعلومات على خلق قنوات إتصالات جديدة من خلال شبكة الإتصالات سواء على مستوى النظم الفرعية في الوحدة الاقتصادية (على مستوى الوطني أو العالمي) وقد مكن ذلك من زيادة سرعة تدفق ومعالجة وتبادل المعلومات وتطوير أدوات حديثة لتبادل المعلومات كالإجتماعات والتفاوض وعقد الصفقات عن طريق الشبكات والاتصال عن البعد أو الأدوات الأخرى، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة كفاية وفاعلية نظام المعلومات المحاسبي

4-ساهمت تكنولوجيا المعلومات في زيادة قدرة نظام المعلومات المحاسبي على التكييف والتأقلم السريع مع بيئة العمل في المؤسسة وذلك من خلال توفير أدوات إقتصادية فعالة لخزن وإسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرار في الوقت المناسب، وقد إنعكس ذلك بوضوح على زيادة فاعلية نظام المعلومات المحاسبي وأتاح لها مرونة كبيرة في التعامل مع المتغيرات السريعة والاستجابة لها.

5-تقليل مساحات خزن البيانات المختلفة التي يتم الحصول عليها وتحويلها إلى ملفات يمكن إستدعاؤها مباشرة من قاعدة البيانات المركزية وكذلك إمكانية تحديث هذه البيانات المخزونة أولا بأول وذلك من خلال مواقع الوحدة الإقتصادية على الإنترنت أو الإنترانت أو الإكسترانت أو غيرها من الشبكات.

6-إمكانية تحقيق التكامل مع نظم المعلومات الأخرى من خلال تسهيل عملية التبادل الإلكتروني للبيانات فيما بينها.

7-الإستفادة من القدرات التي توفرها الوسائل الإلكترونية في تسهيل أداء العمليات والمعالجات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك المعتمدة على تطبيق الأساليب الرياضية والإحصائية.[1]

[1] إبراهيم محمد علي الجزراوي ولقمان محمد سعيد أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية مجلة الإدارة و الإقتصاد العدد الخامس والسبعون 2009 ص ص 11 12.

خلاصة الفصل الثاني:

في ظل التغيرات والتطورات الإقتصادية وإتساع أنشطة المؤسسات وتعقدها أدى إلى صعوبة التحكم في الكم الهائل من البيانات المالية، أصبح من الضروري إستخدام تكنولوجيا المعلومات (الحاسب الإلكتروني) لما له من أثر إيجابي على نظام المعلومات المحاسبي نظرا لمساهمتها في تطوير عمله من خلال تحقيق السرعة والدقة في معالجة البيانات المالية.

الفصل الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي "دراسة ميدانية"

تمهيد

تبين لنا من الفصلين السابقين أن تكنولوجيا المعلومات وفرت إمكانات كبيرة وهائلة لتحسين أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال توفير أدوات إقتصادية فعالة لخزن وإسترجاع ومعالجة البيانات وتقديمها إلى متخذي القرارات في الوقت المناسب، وبالتالي السؤال المطروح هو:

– "ما هو دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المباحث التالية:

سيتم في المبحث الأول التعرف عل مجموع المؤسسات محل الدراسة في ولاية باتنة، وسنقوم في المبحث الثاني بدراسة وتحليل نتائج العينة الشخصية ومحاور الإستبيان الذي يحتوي على محورين، الأول أسئلة حول مختلف أبعاد نظام المعلومات المحاسبي أما المحور الثاني فيتضمن أسئلة متعلقة بمدى إستخدام هذه المؤسسات لتكنولوجيا المعلومات وأيضا مدى إدراكها لفوائد ومعوقات إستخدامها في نظام المعلومات المحاسبي لها.

المبحث الأول: نظرة عامة حول مجموعة المؤسسات محل الدراسة (باتنة)

تعتبر كل من مؤسسة سونلغاز، ملبنة الأوراس، مؤسسة تيرصام، شركة الإسمنت من أهم المؤسسات البارزة في ولاية باتنة من حيث نشاطها، إذ سيتم في هذا المبحث تقديم لهذه المؤسسات (تعريفها، أهدافها الهيكل التنظيمي لها) كل على حدا.

المطلب الأول: تقديم مؤسسة سونلغاز –باتنة–

تعتبر مؤسسة سونلغاز من أكبر المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، وقد لعبت دورا تاريخيا في ميدان إنتاج الطاقة، وسنحاول التعرف عليها من خلال ما يلي:

أ–تاريخ شركة سونلغاز

1–قبل الاستقلال: في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة بـــ "E .G.A" التي أسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز.

2–بعد الاستقلال: في سنة 1969 تحولت E.G.A (كهرباء وغاز الجزائر) الى "سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء"بالمرسوم رقم 69–59 في جويلية 1969 المعلن في الجريدة الرسمية بتاريخ 1969.08.11

كان الهدف من تحويل الشركة هو إعطاؤها تنظيم وتسيير ليكون في مقدورها موافقة ومساندة التنمية الاقتصادية للبلاد، وحصول عدد كبير من السكان على الطاقة الكهربائية، وهو مشروع يندرج في مخطط التنمية الذي أعدته السلطات العمومية.

– في سنة 1983 تم إعادة هيكلة سونلغاز وتفريعها إلى شركات فرعية للأشغال المتخصصة وهي:

– كهريف للإنارة وإيصال الكهرباء.

– كهركيب للتركيبات والمنشآت الكهربائية.

– كانغاز لإنشاء شبكات نقل الغاز.

– إينارغا للهندسة الصناعية.

– AMC مؤسسة صنع العدادات وأجهزة القياس والمراقبة.

– في سنة 1991 تحولت سونلغاز إلى "مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري" " E.P.I.C" بالمرسوم التنفيذي رقم 475/91 الصادر في ديسمبر 1991 م.

إذ يثبت القانون الأساسي للمؤسسة مهمة الخدمة العمومية وهو يطرح ضرورة التسيير الاقتصادي والتكفل بالجانب التجاري.

– في سنة 1995 سونلغاز تتحصل على الاستقلالية المالية بالمرسوم التنفيذي رقم 280/95 الصادر في 27 سبتمبر 1995، وأكدت طبيعة سونلغاز كمؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، وصنفت تحت وصاية وزير الطاقة.

– وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 195/02المؤرخ في جوان 2002 أصبحت سونلغاز شركة ذات أسهم (spa) تقوم بالمهام التالية:

– إنتاج ونقل وبيع الكهرباء.

– نقل الغاز لتلبية احتياجات السوق الوطنية.

– شراء ونقل وبيع الغاز.

– دراسة وتقسيم أشكال مصادر الطاقة.

– تطوير كل الوسائل والأنشطة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعة الكهربائية والغازية في الجزائر وخارج الجزائر.

ب– مجمع سونلغاز

1–الطبيعة القانونية للمجمع وهياكله: هي شركة ذات أسهم تخضع للقانون التجاري طبقا للمادة 762 من القانون التجاري، وقد أصبحت شركة سونلغاز مجمعا أو شركة قابضة قامت بإعداد هيكل لنفسها في شكل شركات متفرعة مكلفة بالنشاطات الأساسية.

انبثقت مديرية التوزيع على إثر إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز – سونلغاز– بموجب القانون رقم 01–02 الصادر بتاريخ 5 فبراير 2002 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.

2–فروع سونلغاز

1–سونلغاز إنتاج الكهرباء (S.P.E): وتختص في محطات إنتاج الطاقة الكهربائية عبر الوطن.

2–مسير شبكة نقل الكهرباء (G.R.T.E): وتختص في نقل الكهرباء من محطات التوليد ذو التوتر العالي لتصل به إلى شبكات التوزيع.

3– مسير شبكة نقل الغاز (G.R.T.G): وتختص في نقل الغاز ذو الضغط العالي وإنشاء محطات الضخ لتموين شبكات التوزيع العمومي التي تسيرها سونلغاز التوزيع.

3–الفروع الملحقة لسونلغاز

– مؤسسة نقل وصيانة التجهيزات الصناعية والإلكترونية transmex.

– شركة صيانة العتاد الصناعي MEI مسيلة.

- الشركة الجزائرية لتقنيات الإعلام SATANFO مطبعة.
- مؤسسة الوقاية والعمل الأمني SPAS.
-نزل.
- الديوان الجزائري لعتاد الكهرباء والغاز CAMEG.
- صيانة وخدمات السيارات MPV.
- شركة خدمات المحولات الكهربائية SKMK.
- سونلغاز طب العمل.
- معهد تكوين الكهرباء والغاز بالبليدة (CB) "الأعوان".
- مركز التكوين بن عكنون CBA "الإطارات".
- مركز التكوين عين مليلة CAM "الأعوان".

ج-المديريات العامة للتوزيع

إن الإستراتيجية المعتمدة على المستوى التنظيمي ألغت المستوى المركزي السابق للتوزيع واستخلفته في 2006 بأربع مديريات عامة و 57 مديرية جهوية وهي كالآتي:

1- سونلغاز التوزيع الجزائر العاصمة وتشمل ست مديريات جهوية.

2- سونلغاز التوزيع وسط وتشمل 13 مديرية جهوية.

3- سونلغاز التوزيع غرب وتشمل 19 مديرية جوية.

4- سونلغاز التوزيع شرق وتشمل 19 مديرية جهوية.

وقد ارتأينا أخذ مديرية توزيع الكهرباء والغاز للشرق – باتنة- كنموذج للدراسة والشكل الموالي يبين الموقع الجغرافي لها.

2- الهيكل التنظيمي لمقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمؤسسة سونلغاز -باتنة-:

يعتبر الهيكل التنظيمي تمثيل شكلي يجسد بيانيا هيكل المؤسسة ويراد منه تسهيل عملية توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف المديريات والمصالح.

وفيما يتعلق بمؤسسة سونلغاز مديرية التوزيع للشرق – باتنة -فإن هيكلها التنظيمي يضم كل من المديرية وأقسامها كما هو مبين في الشكل الموالي:

الشكل رقم (10): الهيكل التنظيمي لمقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز لمؤسسة سونلغاز – باتنة-.

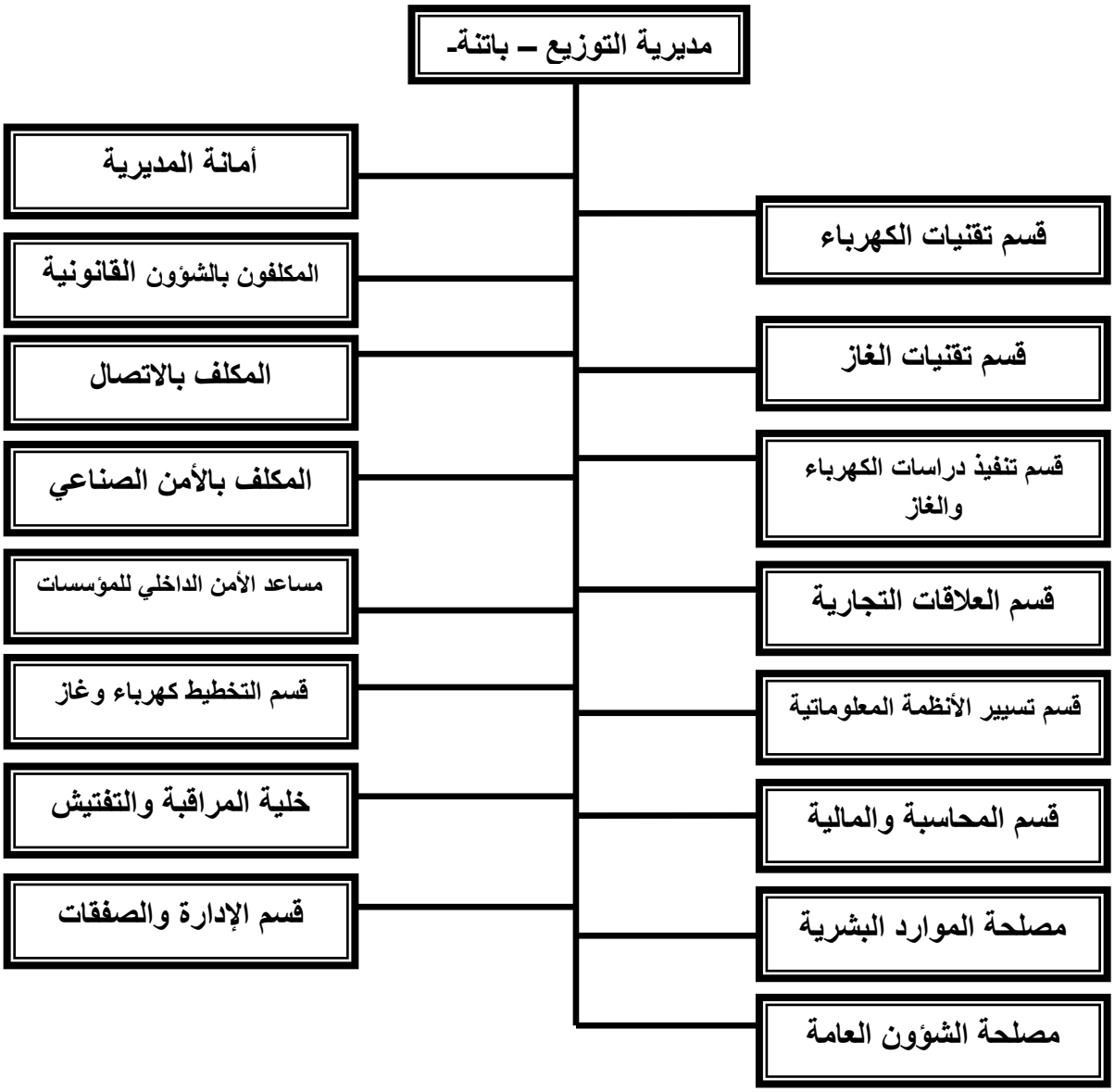

المصدر: مؤسسة سونلغاز، مديرية التوزيع – باتنة-.

1-الإدارة العامة: وتتكون مما يلي:

- **مدير التوزيع:** وهو الهيئة العليا في مديرية التوزيع –باتنة- ويعتبر المسؤول الأول على تسيير الشركة وله كامل الصلاحيات في اتخاذ القرارات ومن بين مهامه:

- يرأس مجلس الإدارة.

- يقوم بالإشراف على الوكالات ومختلف الوظائف التي تؤديها والتنسيق بينها.

- تعيين وعزل المستخدمين في حدود القانون .

- العمل على تحقيق الأهداف المخططة.

- **أمانة المدير.**

- **المكلف بالشؤون القانونية:** ومن بين مهامه:

- يضمن خدمات الأعمال القضائية للعلاقات بين الهيئات ووكالات الأعمال.

- دراسة ملفات المنازعات واقتراح أحسن الحلول.

- متابعة تسيير الممتلكات المنقولة وغير المنقولة الخاصة بالمؤسسة.

- **المكلف بالاتصال.**

- **المكلف بالأمن الصناعي:** من بين مهامه:

- الوقاية من الحوادث الصناعية.

- اكتشاف المخاطر التي تهدد صحة العمال.

-حفظ المواد الخطيرة بشكل سليم.

- **المكلف بالأمن الداخلي.**

2-أقسام المديرية:

1- قسم تقنيات الكهرباء: ويحتوي على خمسة مصالح هي:

أ- مصلحة الصيانة: وهي تقوم بالقياس وصيانة التجهيزات، وتوفير الكوابل وكل ما يتعلق بالمخبر.

ب- مصلحة مراقبة استغلال الكهرباء: وهي تقوم بمهام تسيير الأشغال واستغلال الكهرباء، وكل ما يتعلق بالمحولات.

ج- مصلحة التحكم عن بعد: ومهمتها مراقبة أجهزة التحكم عن بعد وصيانتها.

د- مصلحة تطوير الشبكة: وهي تقوم بالدراسة العامة لحالة الشبكة من الصلاحية وعدم الصلاحية، ويشرف على ذلك مهندس دراسات وتقني.

ه- شبكة الأشغال تحت الضغط: وتعمل بها فرقة تتكون من تقنيين وأربعة أعوان عمليات ،كلهم مختصون في أشغال تحت الضغط.

2- قسم تقنيات الغاز DTG: يتفرع إلى ثلاث مصالح:

أ- مصلحة صيانة الغاز:ومن مهامها ما يلي:

- الحماية ووضع مخططات الضغط والمخبر.

ب- مصلحة مراقبة استغلال الغاز: وهي تقوم مباشرة بتسيير دراسات أشغال الغاز واستغلال الغاز.

ج- مصلحة تطوير الشبكة: ومهمتها الوحيدة الدراسات العامة للشبكة.

3- قسم تنفيذ دراسات الغاز والكهرباء: تتفرع إلى مصلحتين وشعبتين:

أ- مصلحة دراسات أشغال الغاز:

ويقوم بالمهام في هذه المصلحة مهندس الطرق وتقني دراسات الغاز ومراقبة أشغال، وتقني في الدراسات والخدمات.

ب- مصلحة دراسات أشغال الكهرباء:

ويعمل بها مهندس الطرق وتقني دراسات الكهرباء وتقني لدراسة الأشغال وتقني لمراقبة الأشغال.

ج- شعبة تسيير الاستثمارات:

تسيير مشاريع الكهرباء والغاز.

د- شعبة الصفقات:

ويقوم عليها عون رئيسي بالبرمجة وأربعة عمال لإدارة البرمجة وعون رئيسي بالصفقات.

4- قسم الوكالات/العلاقات التجارية DRC: ويحتوي على ما يلي:

أ- مصلحة الزبائن: ويقوم بالعمل فيها مهندس مكلف بالدراسات للفواتير والتحصيل وعونين لتسيير التحصيل، وعامل إضافي لفوترة الضغط والتوتر المنخفض، ومهندس مكلف بتسجيل وفوترة الضغط والتوتر المتوسط، ثم عون تسيير القياسات الخارجية مكلف بصيانة أجهزة القياس.

ب- لجنة المراقبة والتفتيش: ويقوم بمهامها مهندسين للدراسات.

ج- مصلحة التقنية التجارية: وهذه المصلحة يقوم فيها مهندس أو مكلف بدراسات بتسوية الكهرباء والغاز ومهندس أو مكلف بدراسات العمليات التجارية وعون رئيسي وعون التسيير وعامل إضافي ومسوق تجاري وتقني تجاري.

5- قسم تسيير الأنظمة المعلوماتية (تسيير المنظومة): يحتوي على ما يلي:

أ- نظام التسيير: ويعمل على ذلك مهندس الدراسات.

ب- تسيير نظام الميكرو معلوماتية: ويشرف عليه متخصص في الإعلام الآلي ومحلل للأنظمة الميكرو معلوماتية.

6- قسم المالية والمحاسبة "DFC ": ويحتوي على ثلاث مصالح:

أ- مصلحة الاعتماد وتنظيم التسيير: وتحتوي على مكلف بالدراسات.

ب- مصلحة الاستغلال المحاسبي: وتقوم باستغلال الموصولات والتحصيل، ويعمل على ذلك مكلف بالدراسات وثلاث محاسبين.

ج- مصلحة المالية: وتشمل الخزينة ويعمل على ذلك مكلف بالدراسات ومحاسب من بين مهامه :

- القيام بعمليات التسيير المحاسبي والمالي.
- تحضير القوائم المالية.
- تحليل نتائج الميزانية.
- التحكم في استعمالات الموارد المالية.

7- قسم الموارد البشرية "DRH ": من بين مهامه:

- تنسيق وتوجيه ومراقبة مختلف الأنشطة المرتبطة بتسيير الموارد البشرية.
- إنشاء عقود التشغيل ومعالجة المشاكل الاجتماعية للعمال.
- تسيير ملفات المستخدمين من لحظة توظيفهم إلى غاية خروجهم من المؤسسة للتقاعد وغيره.
- متابعة التربصات المختلفة بالوحدة.

8- شعبة الشؤون العامة "SAG ": وتتمثل اهتماماتها فيما يلي:

- ملفات وأرشيف.
- حظيرة السيارات.
- التموين.

مهام مديرية التوزيع – باتنة-

تقوم مديرية التوزيع – باتنة- بعدة مهام أهمها:

1- ربط سكنات المواطنين وكذا المرافق العمومية، والتجمعات السكانية، والوحدات الإنتاجية بشبكات الكهرباء والغاز.

2- توفير أحسن الخدمات لزبائنها من خلال مصالحها التجارية المنتشرة عبر الولاية، من رصد وتحصيل والتكفل بانشغالاتهم، عن طريق أعوانها التجاريين بعد أن كانت هذه العملية حكرا على المقاولين، كما قامت بتهيئة الوكالات التجارية من أجل توفير استقبال أحسن.

3- ضمان استمرارية تموين زبائنها بالبطاقة الكهربائية والغازية على الدوام، وبنوعية جيدة والتدخل لإصلاح الأعطاب في حينها، مراعية في ذلك الحفاظ على امن الأفراد والمنشآت وذلك بإنشاء توصيلات

رئيسية جديدة وخلق مراكز تحويلات، وتأهيل وصيانة الشبكات من أجل تدعيم وتقوية هذه الشبكات لمواجهة الطلب المتزايد.

4- خلق مناصب عمل دائمة لشباب الولاية.

5- المساهمة في الجباية المحلية.

6- إنعاش السوق المحلية من خلال الاستهلاك واقتناء مختلف وسائل العمل.

المطلب الثاني: تقديم ملبنة الأوراس-باتنة-

أ ــ النشأة والتطور: هي وحدة مستقلة منبثقة عن المجمع الصناعي للحليب ومشتقاته GIPLAIT، وهي وحدة إنتاجية من بين 15 وحدة تابعة للدولة منتشرة عبر تراب الوطن، ناهيك عن مؤسسات الخواص، تقرر إنشاؤها في 1981/12/19 وذلك بموجب المرسوم 352/81، من أجل تخفيض الضغط على وحدة عنابة وقسنطينة، ومن أجل تلبية الطلب المتزايد على مادة الحليب وتقريبها للمستهلك.

في 1986/12/14 تم وضع حجر الأساس لها، وانتهت الأشغال بها في سنة 1996.

ب ــ التعريف بالوحدة:

تقع الملبنة بالمنطقة الصناعية " كشيدة " غرب مدينة باتنة، حيث بدأت هذه الوحدة نشاطها في 17 أكتوبر 1991، بطاقة إنتاجية تقارب 100 ألف لتر يوميا. وبرأس مال قدره 300.000.000,00دج وعدد العمال 197 عامل وقد ارتفع إلى 268 عامل بعد إنشاء ورشة جديدة لإنتاج حليب الأكياس.

أما حاليا فقد قدر رأس مالها بـــ: 4.483.000.000,00 دج، تنشط في شكل شركة ذات أسهم "SPA".

تتربع الوحدة على مساحة قدرها 39439 م2، منها 7664 م2 مغطاة مقسمة على البنايات التالية:

جدول رقم (04): يبين البنايات الموجودة في الشركة ومساحتها:

البناية	المساحة
بناية الإنتاج	4280 م2
بناية التخزين	720 م2
بناية اجتماعية	720 م2
بناية الإدارة	720 م2
بناية تخزين مسحوق الحليب	900 م2
بناية لتجميع قطع الغيار (الصيانة)	324 م2

المصدر: مصلحة المستخدمين.

2- الهيكل التنظيمي لملبنة الأوراس

لأن نشاط المؤسسة هو نشاط إنتاجي تم وضع هيكل تنظيمي يساعد على توزيع المهام على العمال ويضمن عدم تداخل الصلاحيات، والسير الحسن للعملية الإنتاجية، حيث نجد في أعلى السلم الوظيفي المديرية العامة المكونة أساسا من المديرالعام والأمانة، ومساعد المدير، بالإضافة إلى مكتب الوقاية والأمن، ثم مجموعة من الدوائر، والدوائر بدورها مقسمة إلى مصالح، والمصالح إلى مكاتب.

أولا- المديرية العامة

1- مسير المؤسسة (المدير العام): يقوم بالإشراف على الملبنة، وهو المسؤول الأول عنها وتتمثل مهمته في المراقبة لكل الأعمال في الشركة، والسهر على تحقيقها للأهداف المسطرة، بالإضافة إلى التنسيق بين مختلف الدوائر حتى لا يكون تضارب في الصلاحيات والوظائف، وبالتالي السير الحسن للملبنة في الإطار المنشود.

يتم اجتماع شهري بين المدير ورؤساء الدوائر لمناقشة الأمور المتعلقة في إطار العمل الذي أنجز، وإعطاء بعض الاقتراحات الازمة.

2- الأمانة: يتجلى دورها الأساسي في النقاط التالية:

- المحافظة على أسرار الملبنة،
- تسجيل و تنظيم البريد الداخلي و الخارجي،
- عقد اجتماعات مع إطارات الملبنة أو مع المتعاملين الخارجيين،
- تسجيل كل الاتصالات الواردة للسيد المدير العام،
- تلعب دور الوسيط بين الإدارة والأطراف الأخرى.

3- مساعد المسير: يتمثل دوره:

- تسيير جميع موارد الملبنة سواء المادية منها أو البشرية.
- الإشراف على دائرة الإدارة العامة ومكتب الوقاية والأمن.

4- مكتب الوقاية و الأمن: يلعب هذا المكتب دور الحارس الأمين في الحفاظ على الملبنة، وتوفير كل مقاييس الأمن والوقاية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى تقديم الإسعافات الأولية في حالة تعرض أحد العمال إلى إصابات أو حوادث العمل بالدرجة الثانية، وكذالك توفير محيط العمل الملائم، ووقاية الملبنة ككل والسهر عليها من السرقة و الحرائق وغيرها.

ثانيا: الدوائر: تحتوي الملبنة على 9 دوائر مقسمة بدورها إلى مصالح و ورشات، نوجزها فيما يلي:

1- دائرة تجميع الحليب: تضم مصلحة واحدة وهي:

- مصلحة تجميع الحليب: تتمثل مهمتها في جمع الحليب، حيث تقوم بزيارات منظمة إلى المزارع لتفقد المواشي والأبقار وحتى مساعدة الفلاحين ماديا عند الضرورة، ثم جمع الحليب بعد ذلك عن طريق صهاريج مخصصة لذلك، حيث تقدر كمية الحليب المجمعة شهريا بـــ: 1200000 لتر.

2- دائرة التموين: وتضم مصلحة الشراء: تتمثل مهامها في جلب كل احتياجات الشركة من مواد أولية وقطع الغيار، وغيرها من المواد اللازمة لإنتاج الحليب ومشتقاته، وكذالك تقوم بنقل السلع من الميناء إلى المؤسسة أو النقل إلى المؤسسات الأخرى التي تتعامل معها وهذا عن طريق و سائل النقل التابعة للملبنة.

3- دائرة الإنتاج: وهي العمود الفقري للملبنة، وبدونها لا معنى للملبنة، وتضم مجموعة من الورشات نذكرها فيما يلي:

- ورشة تحضير الحليب،
- ورشة صنع القارورات،
- ورشة تحضير وتعليب مشتقات الحليب،
- ورشة التنظيف.

4- دائرة مراقبة النوعية: مهمتها الكشف عن نوعية المنتوجات وتضم مصلحتين:

- مصلحة تحاليل الفيزيوكيمياء: تعمل هذه المصلحة دون توقف (سا24/سا24) ووظيفتها الأساسية تتمثل في جلب عينات من المنتوجات المصنوعة أو التي هي في مرحلة الصنع لتحديد مدى مطابقتها للمواصفات اللازمة، وإذا لم يكن هناك تطابق يصدر أمر بتوقيف الإنتاج.

- مصلحة تحاليل الميكروبيولوجيا: تختص بمراحل بسترة الحليب وتهتم بضبط معدلات مواد التنظيف كالحرارة والمياه وتركيز الصودا (NACH)، وهذه الأخيرة تحدد نوع البكتيريا الموجودة في الحليب ومشتقاته (إذ هناك ما هو مضر لجسم الإنسان)، كذالك تحدد نسب تواجدها في المنتوجات.

5- دائرة تسيير المخازن: مهمتها تخزين المنتوجات والحفاظ على سلامتها وعلى نظافة المخزون، وكذلك شحن البضائع والمواد إلى المخازن، وإعداد التقرير الشهري للمخزون، كما تقوم بتحرير الوثائق التالية: سند الخروج، سند التحويل، سند الاستلام ... إلخ.

6- دائرة الصيانة: يتمثل دورها في إصلاح وصيانة أجهزة ومعدات المؤسسة وتضم أربع ورشات:

- ورشة الميكانيك: يتمثل دورها في صيانة الآلات، وتجديد قطع الغيار عند الضرورة.
- ورشة الكهرباء: دورها تصليح أي عطل كهربائي.

- ورشة الطاقة: ينحصر دورها في توفير الطاقة الكهربائية للورشات.
- مكتب المناهج: تتمثل مهامه في:
  - مراقبة عمال الدائرة في الورشات،
  - متابعة الآلات،
  - تجديد الآلات،
  - إعطاء المعلومات الكافية للعمال عن كيفية صيانة الآلات للحفاظ عليها.

7- دائرة التجارة: تقوم هذه الدائرة بتحويل المنتوجات نحو المستهلكين وتضم مصلحتين:

- مصلحة البيع: تهتم بتوزيع المنتوجات لتلبية حاجات المواطنين من المادة الأساسية الحليب ومشتقاته.
- مصلحة البرمجة: تقوم بمراعاة اختيار الزبائن الذين يتميزون بخاصية التسديد السريع، كما تقوم بعمليات الفوترة.

8- دائرة الإدارة العامة: تضم 6 مصالح هي:

أ- مصلحة الشؤون الاجتماعية: تهتم هذه المصلحة بتوفير الوحدة للعمال من الناحية الاجتماعية والمدافعة على حقوقه ... إلخ.

ب- مصلحة الوسائل العامة: تتولى هذه المصلحة مهمة توفير كل الوسائل العامة للإدارة كاحتياجات المكتب، والوسائل التي يحتاجها العامل داخل الوحدة، و كذا احتياجات التنظيف، وإصلاح الوسائل العامة.

جـ- مصلحة الأجور: تهتم بتسديد رواتب الموظفين و أجور العمال و برمجة العلاوات، بالإضافة إلى مراقبة نشاط الدوام وفق قوانين وأوقات العمل.

د- مصلحة المستخدمين: تهتم بمتابعة ملفات المستخدمين بالملبنة منذ بداية عملهم فيها إلى غاية خروجهم للتقاعد.

هـ- مصلحة العتاد: تستند إليها مهمة نقل العمال إلى مقر العمل، وكذالك نقلهم إلى مهام أخرى تابعة لنشاط الملبنة، مع الاعتناء بوسائل النقل و صيانتها و كذالك وسائل الشحن.

و- مصلحة التكوين: تتمثل مهامها في تكوين الإطارات والعمال و الرفع من كفاءتهم، كما تستلم طلبات التشغيل وتحدد المناصب المناسبة لهم، وتهتم أيضا بالمتربصين داخل الملبنة.

9- دائرة المالية والمحاسبة: وتعتبر من أهم الدوائر في الملبنة، وتحتوي بدورها على مجموعة من المصالح:

أ- مصلحة المحاسبة العامة: مهمة هذه المصلحة تتمثل في:

- تقديم جميع العمليات المحاسبية المتعلقة بمختلف نشاطاتها من شراء، بيع، إنتاج، ...إلخ، وتسجيلها في اليومية بالاستناد على وثائق أصلية.
- إعداد الحسابات الختامية، كما تقوم بتحديد الوضع المالي للمؤسسة في نهاية كل سنة.
- إعداد القوائم المالية السنوية وعلى رأسها الميزانية وجدول حسابات النتائج.

ب- المصلحة المالية: تقوم هذه المصلحة بالإعمال التالية:

- إعداد الموازنات التقديرية.
- الاهتمام بجميع النفقات و الإيرادات التي تحدث على مستوى الملبنة.
- مراقبة الفواتير و مدى مطابقتها مع إذن الاستلام.
- إعداد الشيكات لتسديد فواتير الموردين.

للإشارة فان كل الوثائق و الفواتير المحاسبية تمر أولا على هذه المصلحة ثم ترسل بعد ذالك إلى مصلحة المحاسبة العامة، المحاسبة التحليلية، الجباية.

جـ- مصلحة الجباية: يكمن دورها الأساسي في إعداد التصريحات الجبائية المتضمنة لمختلف الضرائب و الرسوم التي تخضع لها الملبنة والمتمثلة في:

- الرسم على القيمة المضافة (TVA).
- الرسم على النشاط المهني(TAP).
- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG).

د- مصلحة المحاسبة التحليلية : تهتم هذه المصلحة بتحديد التكاليف من أجل الخروج بسعر يرضي الوحدة والمستهلك معا، ومن المهام المسندة لهذه المصلحة:

- حساب مختلف التكاليف و سعر التكلفة لكل منتوج و كذالك تهتم بمحاسبة المواد.

و عليه يمكن تقسيم المصلحة إلى قسمين هما:

قسم محاسبة المواد: يكمن دور هذا القسم في:

- متابعة العمليات الخاصة بحركة المخزون.
- التأكد من صحة الوثائق المستعملة في هذه المصلحة.
- إعداد ملف المحاسبة التحليلية من اجل معرفة المواد و اللوازم المستهلكة.

قسم محاسبة التكاليف: إن أهم عمل يقوم به هذا القسم هو تحديد سعر تكلفة المنتوجات والنتيجة التحليلية، كذالك متابعة الجرد.

3- أهداف ملبنة الأوراس:

يعتبر الحليب مادة أساسية ذات طلب استهلاكي واسع، ومن أجل توفير هذه المادة الغذائية للمواطنين رسمت الملبنة أهدافا رئيسية تسعى جاهدة لتحقيقها نذكر منها:

- تلبية حاجيات المواطنين من المادة الغذائية الأساسية.
- توسيع نشاطات المؤسسة وبتالي توسيع دائرة فرصة العمل.
- السعي لوضع خطة إنتاج تهدف إلى الاستعمال العقلاني والأمثل لوسائل الإنتاج.

تسعى الوحدة إلى محاولة تقليص ولو بنسبة محدودة من مسحوق غبرة الحليب و المادة الدسمة MGLA المستوردة من الخارج بالعملة الصعبة، وذالك بتشجيع المربين على تنمية وتطوير جمع الحليب (حليب البقر) حيث قامت الملبنة بجلب الأبقار والأدوية وبيعها للمربين، كما يبين حرص الملبنة على تحقيق هذا الهدف في إنشائها لدائرة خاصة بتنمية تربية المواشي، والتي تضم بياطرة متخصصين لمساعدة المربين وتزويدهم بالنصائح.

- محاولة القيام بالتنبؤ والتوقع في مجال التسويق وذالك بعد ارتفاع الأسعار التي انجر عليها نقص الطلب عن المنتوجات.
- تحقيق ربح كبير و ذالك لتأمين المؤسسة ومستقبل العمال.
- الزيادة في الإنتاج وبالتالي الزيادة في الأجور.

المطلب الثالث: تقديم لشركة الإسمنت عين التوتة

1- لمحة موجزة عن شركة الإسمنت عين التوتة:

تم إنجاز شركة الإسمنت بعين التوتة بموجب عقد تم إبرامه بين المؤسسة الجهوية للإسمنت ومشتقاته للشرق مع الشركة الدانمركية (FLS) بتاريخ 25 ماي 1983 ، وقامت الشركة بإنجاز هذا المشروع بالتعاون مع شركتين بلجيكيتين:

- الشركة البلجيكية (SCI) المختصة في أشغال الهندسة المدنية .
- الشركة البلجيكية (BLI) المختصة في أشغال البناء الميكانيكية الكهربائية.

إستغرق إنجاز المنشأة 32 شهرا، وكانت أول تجربة لها في الإنتاج بتاريخ 3 سبتمبر 1986 أما الدخول في الإنتاج الفعلي فكان بتاريخ 30 :سبتمبر1989 فهي شركة مساهمة (EPE/SPA).

تعتبر شركة الإسمنت عين التوتة بباتنة فرعا من المجمع الصناعي لإسمنت الجزائر(GICA) وقدر رأس مال الشركة عند تأسيسها ب 2.250.000.000 دج، وتسير الشركة من طرف مجلس إدارة، وتتكون شركة الإسمنت هذه من:

أ – مقر المديرية العامة الكائن بباتنة.

ب –وحدة إنتاج الإسمنت ببلدية تيلاطو دائرة سقانة على مسافة 50 كلم غرب باتنة.

ت –وحدة إنتاج الحصى ببلدية تيلاطو.

ث –وحدة توزيع الإسمنت ببسكرة.

ج –وحدة توزيع الإسمنت بتقرت.

2- موقع وأهمية الوحدة :

تقع وحدة الإسمنت عين التوتة ببلدية تيلاطو دائرة سقانة على مسافة 50 كلم غرب ولاية باتنة، على الطريق الوطني رقم 28 الرابط بين دائرة عين التوتة ودائرة بريكة، وتبعد هذه الوحدة عن مقر دائرة عين التوتة ب 15كلم، ويمر بالمنشأة خط السكة الحديدية العابر للهضاب العليا الرابط بين دائرة عين التوتة وولاية المسيلة، وتقدر المساحة الإجمالية للوحدة بعشرين هكتارا على ارتفاع قدره 800 متر على سطح البحر.

تعتبر وحدة الإسمنت عين التوتة من أكبر الوحدات الوطنية من الناحية الإنتاجية حيث فاقت طاقتها الإنتاجية بحوالي10% حيث تعمل الوحدة على تخفيض الطلب السنوي على الإسمنت المقدر بحوالي 13 مليون طن بفضل طاقتها الإنتاجية المقدرة بمليون طن سنويا، وتساهم هذه الوحدة منذ إنشائها في تغطية العجز المسجل على المستوى الوطني خاصة بولايات الشرق والجنوب الشرقي للبلاد.

3- الهيكل التنظيمي لشركة الإسمنت:

يضم الهيكل التنظيمي للشركة مختلف الإدارات ونظرا للمهام الكثيرة لهذه الإدارات تم تقسيمها إلى دوائر مختلفة حيث نجد:

المدير: يرأس الوحدة وهو المسؤول الوحيد والأول عن إدارة الوحدة و ذلك بمساعدة مختلف الدوائر.

المدير التقني: مهمته الأساسية مراقبة العملية الإنتاجية.

و تتكون الوحدة من عدة دوائر و هي:

– **دائرة الإنتاج:** تختص بالعملية الإنتاجية و ذلك وفق برامج مسطرة فهي تعمل على معرفة المواد الأولية الضرورية واللازمة لسير العملية الإنتاجية دون إنقطاع، وذلك بالتنسيق مع مصلحة تسيير المخزون التي

تحدد لها ذلك وتضم إدارة الإنتاج خمس مصالح تتمثل في: مصلحة التصريح، مصلحة الترميم العامة، مصلحة التحكم في العتاد(عملية تشغيل صناعة الإسمنت)، مصلحة مراقبة الجودة، مصلحة الإرسال.

– **دائرة التموين:** وتقوم بتموين الشركة بكل المواد وقطع الغيار كما ونوعا، و ذلك بعد تحديدها من طرف قسم التخطيط ومراقبتها ، وهذا بعد الاتصال بعدة موردين واختيار الأنسب على أساس نوع الطلبية ثم السعر وعند وصول الطلبية تقوم بتسليمها إلى الجهة المعنية وعند وصول المواد إلى الحد المطلوب تقوم بإبلاغ مصلحة المشتريات ومصلحة تسيير المخزون.

دائرة الصيانة: وتصنف إلى قسمين:

صيانة وقائية: تعني إجراء الكشوفات و المعاينات وتبديل الأجزاء الحساسة تفاديا لوقوع العطل والتلف.

صيانة إصلاحية: تعني إصلاح الأضرار بعد وقوعها واستبدال الأجزاء المعطلة و تعتبر دائرة الصيانة هي المحرك الأساسي فتوقفها يعني للمؤسسة يؤثر على المؤسسة وذلك لقيامها بالمراقبة الدورية ومتابعة الآلات والأجهزة بإصلاح الخلل والضرر الناتج وهذا لضمان سير الإنتاج، و هي الأكثر تعاملا مع مصلحة التخزين لتزويدها بمختلف القطع اللازمة و ذلك من الناحية التقنية التي تقرر توقف أو استمرار الآلات كما تقوم عمليات الصيانة الدورية لها.

دائرة الأمن والوقاية: تتولى بمهمة الأمن والوقاية وتمتاز هذه الإدارة بامتداد العلاقات إلى كل الدوائر الأخرى ، وتشمل:

مصلحتين هما :مصلحة التدخل، مصلحة الوقاية، ومهمتها ضمان أمن الشركة و توفير شروط حسنة فيما يتعلق بالطعام و النظافة و الصحة و الوقاية من الحوادث حيث تتولى مهام العلاج والإسعاف في حالة مرض أحد العمال أو إصابته أثناء العمل.

دائرة المواد الأولية :تتولى مهمة عملية استخراج المواد الأولية من المحاجر و المقالع الخاصة عن طريق استعمال المتفجرات أو بواسطة عملية القلع وبذلك تعتبر بمثابة قاعدة الوحدة.

دائرة الموارد البشرية والاجتماعية:

يشكل الموارد البشرية العنصر الأكثر أهمية في التنظيم داخل الشركة مما يبرز علاقة وطيدة بكل دوائر الشركة ولها عدة أعمال :كإعداد برامج التكوين، تنظيم العطل، تسجيل الغياب وإعداد بطاقات الأجور والمكافآت، لذلك لها علاقة متينة بكل الإدارات وتشمل مصلحتين:

–مصلحة تسيير المستخدمين،

–مصلحة الوسائل العامة ومصلحة التكوين.

دائرة الإعلام الآلي : وظيفتها الإشراف على عمل كل الوحدات، وتشمل مصلحتين:

مصلحة متابعة البرامج ومصلحة الصيانة والترميم.

دائرة المالية والمحاسبة: وهي المرجع الأخير لمراقبة العمليات التي تتم داخل الشركة كتقييم نشاط الشركة و تسيير الموارد المالية و إعداد الميزانية التقديرية و تشمل:

-مصلحة الميزانية، مصلحة المحاسبة العامة، مصلحة المحاسبة التحليلية.

دائرة التجارة: تقوم بجمع جميع المعلومات المتعلقة بالسلع و تتولى مهمة البيع مقابل هامش ربح وهي التي تحدد نصيب زبائنها من الإسمنت بعد أن تقدم لها مصلحة الإنتاج الكميات المطلوبة وذلك استنادا إلى برامج محددة من المديرية العامة بقسنطينة التي تدخل ضمن البرنامج الوطني العام لتوزيع الإسمنت عبر المناطق المتعامل معها، وهي تشمل مصلحتين:

-مصلحة الفاتورة و التغطية ، مصلحة التسويق والبيع.

دائرة الجودة: أنشأت دائرة الجودة عام 1998 و هي تقوم بمتابعة المنتوج من البداية إلى النهاية كما تقوم بمراقبة الجودة ونوعية الإنتاج حيث تكون دائرة الجودة دوما في استقبال المواد الخام و فحصها قبل المباشرة في الإنتاج للتأكد من مطابقتها للمواصفات المطلوبة، وتضم دائرة الجودة مصلحتين وهما: مصلحة الجودة ومصلحة البيئة ويديرهما شخص واحد وهو رئيس الجودة والبيئة

المطلب الرابع: تقديم مؤسسة تيرصام

1-نشأة المؤسسة

تأسست مؤسسة تيرصام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 290/09 المؤرخ في 29 سبتمبر 1990 هذه الأخيرة تفرعت عن مؤسسة تيرصام للزيوت و هي حديثة المنشأ حيث تأسست في شهر مارس من عام 2008 برأسمال قدره 20 مليون دينار جزائري (20.000.000 دج).

و تملك مؤسسة تيرصام 6 سنوات خبرة في صناعة المنشات الصناعية (الصهاريج و المقطورات), وتمكنت بفضل قدراتها على توفير الجودة المناسبة و تحقيق المقاييس المطلوبة من طرف زبائنها.

فاستمرارها ناتج عن النجاح الذي حققته بتحكمها في معظم النشاطات و كذلك النتائج القياسية التي حققتها في صنع المنشات الصناعية . لهذا فهي تعتبر رائدة في المجال.

2- أهداف المؤسسة

تسعى المؤسسة الى تحقيق مجموعة من الاهداف التي تصب في مجملها لتحقيق المستويات المطلوبة من الجودة لكسب رضا الزبائن, وهي تعمل في اطار تحقيق هذه الغايات, و يمكن توضيح اهداف المؤسسة في ما يلي :

- ارضاء الزبائن وكسب ثقتهم.
- رفع سمعة الشركة الى اعلى المستويات.
- المبادرة, الوقاية, الرقابة,التقييم و التصحيح و الاستفادة من التجارب.
- توفير مناصب العمل.
- اقامة علاقة تسويق مع الزبائن الرئيسيين داخل البلاد.
- التنظيم و التخصص من اجل تلبية متطلبات السوق.

و تتطلع المؤسسة انطلاقا من هذه الاهداف الى الرفع من حصتها السوقية و غزو الاسواق, كما تعمل على ترقية سمعة الشركة عن طريق ارضاء الزبائن و ضمان المستويات الملائمة من الجودة المطلوبة.

3- الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيرصام

يعتبر الهيكل التنظيمي تمثيل شكلي يجسد بيانيا هيكل المؤسسة ويراد منه تسهيل عملية توزيع المهام والمسؤوليات بين مختلف المديريات والمصالح.

الشكل رقم (11) الهيكل التنظيمي لمؤسسة تيرصام

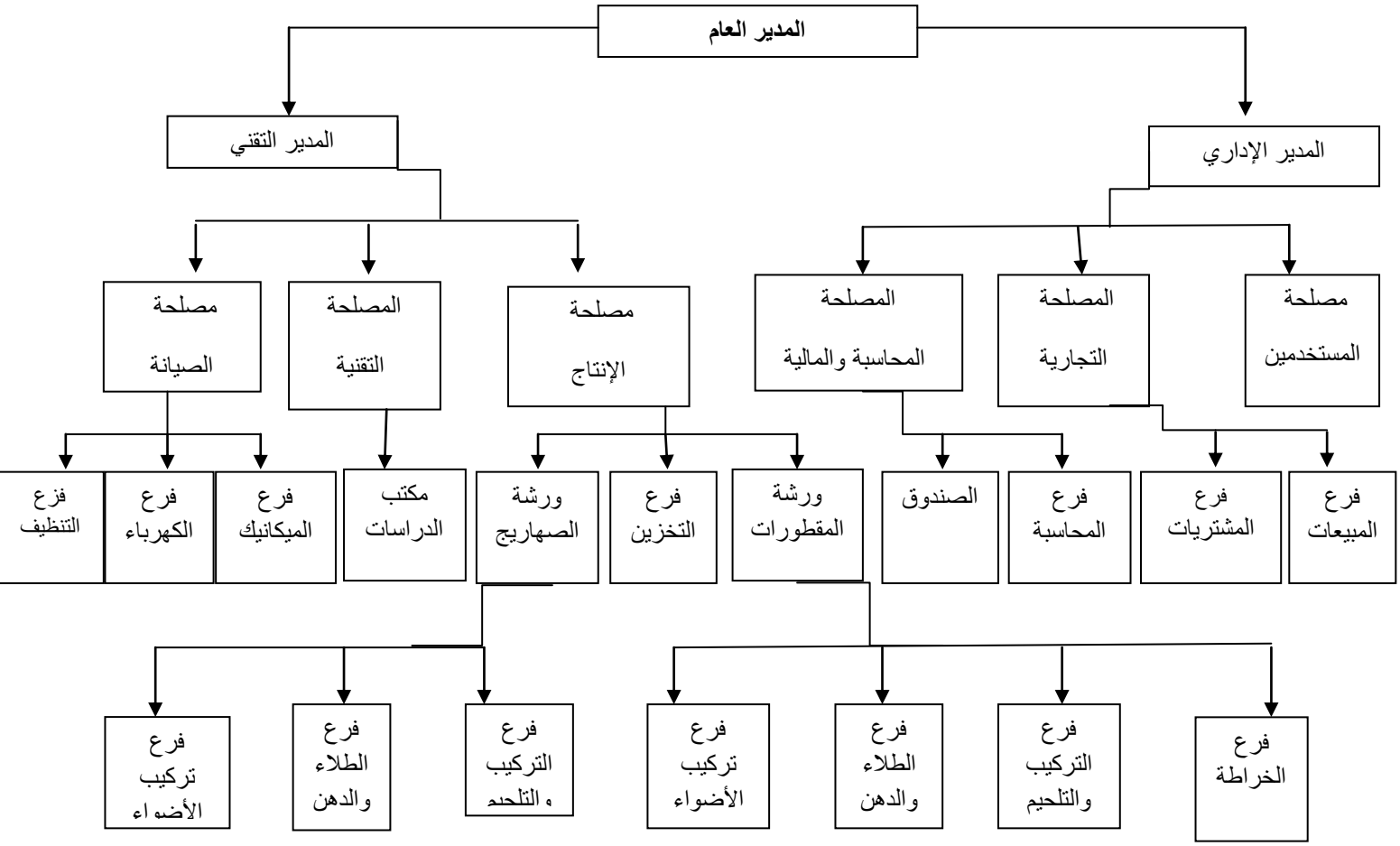

المصدر : مصلحة المستخدمين.

المبحث الثاني: واقع إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة مؤسسات (عرض وتحليل نتائج الإستبيان)

سنقوم في هذا المبحث الوقوف على واقع تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات المذكورة في المبحث الأول ومدى إستخدامها في تحسين نظام المعلومات المحاسبي من خلال توزيع الإستبانات التي تم إعدادها وتفريغ البيانات وتحليل النتائج المعالجة بإستخدام برنامج

spss[1](statiscal package for social science)

المطلب الأول: عرض الإستبيان ومنهجية الدراسة

قصد إستيفاء جزء من الدراسة تم الإعتماد على الإستبيان لما له من أهمية في الحصول على بيانات عينة من الأفراد خلال فترة قصيرة بالإضافة إلى معرفة آراء المتخصصين حول الموضوع.

إذ سنستعرض في هذا المبحث تحليل الظروف التي أعدت فيها إستمارة الإستبيان وكيفية بنائها، هذا من خلال المراحل التالية:

1- مراحل إعداد الإستبيان:

- بناء إستمارة الإستبيان: تتضمن الإستمارة على 27 سؤالا باللغة العربية إذ حرصنا قبل نشرها إلى إخضاعها للتحكيم من قبل أساتذة متخصصين في المجال.

- نشر الإستمارة على عينة الدراسة: إعتمدنا في توزيع الإستمارة عل المقابلة الشخصية لموظفي مصلحة المحاسبة والمالية.

- معالجة إستمارة الإستبيان: تم في هذه المرحلة تكوين مصفوفة الإستبيان المتعلقة بمحورين، المحور الأول تضمن 10 أسئلة والمحور الثاني تضمن 17 سؤالا، وبعد ذلك تم تفريغ المصفوفة في البرنامجSPSS 16.0 للحصول على النتائج المطلوبة وبذلك بلغ عدد فقرات المحورين 27 فقرة (سؤال) كانت الإجابة عليها وفق مقياس ليكرت الثلاثي [2] مستخدمين 3 أنماط للإجابة (معارض، محايد، موافق) حيث تعطى الإجابات التي تمثل أعلى مستوى للإتجاهات الإيجابية 3 درجات وللإجابات التي تليها 2 درجات إلى درجة واحدة هكذا بالعكس كما يوضحها الجدول التالي:

[1] تم إستخدام spss version 16 في الدراسة.

[2] وليد عبد الرحمن الفرا، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، 2009، ص07.

جدول رقم (05) مجالات الإجابة على أسئلة الإستبيان وأوزانها

الدرجة	1	2	3
التصنيف	معارض	محايد	موافق

المصدر: من إعداد الطالب بتصرف من المرجع[1]

ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي المرجح ثم تحديد الإتجاه حسب قيم المتوسط المرجح كما يلي:

جدول رقم (06) معايير تحديد الإتجاه

المتوسط الحسابي المرجح	المستوى(الرأي)
من **1** إلى **1,66**	معارض
من **1,67** إلى **2,33**	محايد
من **2,34** إلى **3**	موافق

المصدر: نفس المرجع السابق.

2- منهجية الدراسة:

- هيكل الإستبيان:

تضمنت إستمارة الإستبيان 27 سؤالا ، جانب خاص بالمعلومات الشخصية وجانب مقسم إلى محورين إثنين ولقد تم إعداد الأسئلة طبقا لطريقة الإستبيان المقيد،أنظر **الملحق** رقم (1).

وتم تبويب أسئلة الإستبيان وفق المحاور التالية:

المحور الأول: تضمن أسئلة عامة حول نظام المعلومات المحاسبي، الغرض منها جمع معلومات تخص الفرد المستجوب والتي تبدأ من السؤال 01 إلى 10.

المحور الثاني: يتعلق بالأسئلة المرتبطة بمدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الإقتصادية، مدى إدراك هذه المؤسسات لفوائد ومعوقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي، وهي من السؤال 11 إلى 27.

- أهداف الدراسة:

في ضوء ما سبق يمكن تحديد أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على إتجاهات المتخصصين في مجال المحاسبة والمالية نحو مدى قدرة نظام المعلومات المحاسبي على توفير الأمن للمعلومة المحاسبية.

[1] وليد عبد الرحمن الفرا، تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام برنامج SPSS، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، 2009، ص26.

- التعرف على إتجاهات المتخصصين في مجال المحاسبة والمالية نحو مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات ومدى إدراكها لفوائدها ومعوقاتها في نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج العينة الشخصية

1- خصائص العينة الشخصية:

فيما يلي سوف نتطرق إلى دراسة خصائص مبحوثي عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية:

الجدول رقم: (07) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	29	%74 ,35
	أنثى	10	%25,65
	المجموع	39	%100
العمر	أقل من **30** سنة	9	%23,07
	من **30** إلى أقل من **40** سنة	16	%41,03
	من **40** إلى أقل من **50** سنة	12	%30,76
	من **50** سنة فأكثر	2	%5,14
	المجموع	39	%100
المؤهل العلمي	تقني سامي	7	%17,95
	ليسانس	26	%66,65
	مهندس	5	%12,82
	خبير محاسبي	1	%2,58
	المجموع	39	%100
مجال الوظيفة	موظف	14	%35,9
	رئيس مصلحة	6	%15,4
	مهندس دراسات	18	%46,14
	خبير محاسبي	1	%2,56
	المجموع	39	%100
سنوات الخبرة	أقل من **5** سنوات	13	%33,32
	من **5** إلى أقل من **10** سنوات	11	%28,28
	من **10** إلى أقل من **15** سنة	6	%15,36
	من **15** سنة فما فوق	9	%23,04
	المجموع	39	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS 16.0

2- تحليل وتفسير نتائج العينة الشخصية:

- يظهر من الجدول (07) أن غالبية المبحوثين كانوا ذكور حيث بلغت نسبتهم 74.35% في حين بلغت نسبة الإناث 25.65 %من مجموع أفراد العينة.

وبالنسبة لمتغير العمر نجد أن الفئة (من 30 إلى أقل من 40 سنة) إحتلت أعلى نسبة بواقع 41.03% في حين نسبة المبحوثين من الفئة العمرية (من 40 إلى أقل من 50 سنة) بلغت 30.76 % ، أما نسبة

المبحوثين ضمن الفئة العمرية (أقل من 30 سنة) بلغت هي أيضا 23.07 % و في الأخير نجد أن نسبة المبحوثين الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (50 سنة فأكثر) بلغت 5.14%.

- بالنسبة للمؤهل العلمي للمبحوثين فقد وجد أن 66.65% منهم حاصلين على شهادة ليسانس مقابل 17.95 % من حملة شهادة تقني سامي في حين كانت نسبة حملة شهادة مهندس 12.82 %أما الحاصلين على شهادة خبير محاسبي فكانت 2.58 % و لهذا نستنتج أن نسبة المستويات التعليمية بين المبحوثين هي مرتفعة و هو أمر جيد.

أما فيما يتعلق بمتغير مجال الوظيفة الحالية فإن غالبية المبحوثين كانوا مهندسي دراسات بنسبة 46.14 % في حين بلغت نسبة الموظفين 35.90 % وجاءت نسبة العاملين في رتبة رؤساء المصالح 15.4 % وجاءت نسبة العاملين في رتبة خبير محاسبي 2.56 %.

و في سنوات الخبرة لدى المبحوثين نجد أن 33.32% تقع خبرتهم في المجال (أقل من 5 سنوات) و 28.28 % الذين تقع خبرتهم في المجال (من 5 إلى اقل من 10 سنوات) و 23.04% الذين تقع خبرتهم في المجال15(سنة فأكثر)أما الأفراد الذين بلغت خبرتهم أقل من 10 إلى أقل من 15 سنة فقد حددت نسبتهم ب: 15.36%.

المطلب الثالث: تحليل محاور الإستبانة

1-دراسة درجة صدق وثبات الإستبيان

- يقصد بصدق الأداة (Validité) مدى صلاحية الأداة لقياس الجانب الذي نود قياسه وهو عبارة عن مؤشر يدل على قدرتها على قياس الجانب محل الدراسة، أما الثبات (Reliability) يعني الحصول على نفس النتائج في حال إعادة تطبيق الأداة على نفس العينة من قبل نفس الباحثين وفي نفس الظروف.

- للتأكد من ثبات الأداة تم إستخراج معامل ألفا كرومباخ (Alpha Cronbach) إذ تم تقدير معامل الثبات لكل محور وكانت النتائج ممثلة في الجدول كما يلي:

جدول رقم (08): **مقياس الثبات ألفا كرومباخ لمحاور الدراسة.**

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
المحور الأول	**10**	**0,692**	**0,831**
المحور الثاني	**17**	**0,632**	**0.794**

يلاحظ من الجدول رقم (08) أن معامل الثبات للمحور الأول 69,2% في حين المحور الثاني 63,2% وهي قيمة مقبولة في مثل هذه الدراسات.

2- معاملات الإرتباط بين عبارات الإستبيان

يبين الجدول رقم (09) معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبيان والدرجة الكلية لفقرات الإستبيان والذي يبين أن معاملات الإرتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (0,05) وبذلك تعتبر فقرات الإستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (09) معاملات الإرتباط بين كل فقرة من فقرات الإستبيان والدرجة الكلية لفقرات الإستبيان.

رقم الفقرة	معامل الإرتباط	رقم الفقرة	معامل الإرتباط
X1	0,335	Y1	0,343
X2	0,346	Y2	0,126
X3	0,629	Y3	0,339
X4	0,26	Y4	0,219
X5	0,157	Y5	0,227
X6	0,234	Y6	0,015
X7	0,33	Y7	0,092
X8	0,384	Y8	0,17
X9	0,417	Y9	0,006
X10	0,476	Y10	0,339
		Y11	0,332
		Y12	0,381
		Y13	0,41
		Y14	0,176
		Y15	0,297
		Y16	0,265
		Y17	0,24

من خلال نتائج الدراسة نجد أن متوسط معامل الإرتباط للمحور الأول يساوي (0,3586)، بينما متوسط معامل الإرتباط للمحور الثاني (0,2339) وهي دالة معنويا.

3-1- عرض إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحور الأول

جدول رقم (10) يبين إتجاهات عينة الدراسة حول المحور الأول

المحور الأول	معاض	محايد	موافق	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
يتمتع العاملون بمستوى فني و مهارات عالية في التعامل مع النظم المعلوماتية المحاسبية	7	9	23	0,785	2,41	موافق
	%17,9	%23,1	%59			
مؤهلات العاملين في نظام المعلومات المحاسبي تتناسب و طبيعة الأعمال الموكلة إليهم في مصلحة المحاسبة	5	5	29	0,711	2,62	موافق
	%12,8	%12,8	%74,4			
إن الخبرات التي يتمتع بها العاملون في نظام المعلومات المحاسبي تؤهلهم للقيام بواجباتهم على أكمل وجه.	9	5	25	0,85	2,41	موافق
	%23,1	%12,8	%64,1			
العاملون في نظام المعلومات المحاسبي قادرون على التكيف مع المتطلبات الجديدة للعمل في مصلحة المحاسبة.	4	5	30	0,662	2,67	موافق
	%10,3	%12,8	%76,9			
استخدام نظام المعلومات المحاسبي في الشركة تقلل من تكلفة الحصول على المعلومات.	2	7	30	0,56	2,72	موافق
	%5,1	**%17,9**	**%77**			
المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي تتميز بالدقة	**5**	**6**	**28**	**0,715**	**2,59**	موافق
	%12,8	**%15,4**	**%71,8**			
يمتلك النظام مستويات حماية مختلفة للمعلومات بحيث لا يسمح لأي شخص غير مخول له بالدخول إلى معلومات معينة.	**7**	**7**	**25**	**0,79**	**2,46**	موافق
	%17,9	**%17,9**	**%64,1**			
يقدم نظام المعلومات المحاسبية جميع المعلومات التي يحتاجها المستخدم.	**9**	**11**	**19**	**0,818**	**2,26**	محايد
	%23,1	**%28,2**	**%48,7**			
العاملون يحترمون مبدأ سرية المعلومة المحاسبية في الشركة	**8**	**8**	**23**	**0,815**	**2,38**	موافق
	%20,5	**%20,5**	**%59**			

يمتاز نظام المعلومات المحاسبية المستخدم بقدرة عالية في تخزين وتصنيف و استرجاع و تحديث البيانات و المعلومات المطلوبة في العمل.	3	13	23	0,644	2,51	موافق
	%7,7	%33,3	%59			

- تحليل محاور الإستبانة بالنسبة للمحور الأول

يظهر الجدول رقم (10) أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (2,26-2,72) بإنحرافات معيارية تتراوح بين (0,56-0,85) بدرجة تقدير بين **موافق ومحايد**، إذ حصلت الفقرة رقم (05) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,72) وإنحراف معياري (0,56) وبدرجة تقدير **موافق** ثم تليها الفقرة رقم (04) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,67) وإنحراف معياري (0,662) وبتقدير **موافق**، أما الفقرات رقم (02 06 10 07 03 01 09) إحتلت المراتب الموالية بمتوسطات حسابية بين (2,62-2,39) وإنحرافات معيارية بين (0,644-0,85) بدرجة تقدير **موافق**، ثم آخر فقرة (08) ب (2,26) وإنحراف معياري (0,818) بدرجة تقدير **محايد**.

أما المتوسط العام للمحور فقد بلغ (2,503) بإنحراف معياري (0,735) وبدرجة تقدير **موافق** مما يشير إلى صحة الفرضية، أي هناك إتفاق كبير على أن أغلبية العاملين في المؤسسات محل الدراسة ذوي خبرة ويتمتعون بدرجة كفاءة عالية في التعامل مع أنظمة المعلومات المحاسبية، وأيضا قدرة نظام المعلومات المحاسبي على توفير الأمن والسرية للمعلومات المحاسبية من خلال إمتلاك المؤسسات لمستويات حماية مختلفة تمنع أيا كان للإطلاع على المعلومات.

3-2-عرض إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

- جدول رقم (11) عرض إتجاهات أفراد عينة الدراسة حول المحور الثاني

المحور الثاني	معارض	محايد	موافق	الإنحراف المعياري	المتوسط المرجح	الإتجاه
	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%			
تستخدم المؤسسة تكنولوجيا المعلومات في القيام بنشاطها اليومي.	4	9	26	0,68	2,56	موافق
	%10,3	%23,1	%66,7			
توفر المؤسسة الأجهزة و المعدات الحاسوبية اللازمة.	9	5	25	0,85	2,41	موافق
	%23,1	%12,8	%64,1			
تتبنى المؤسسة برامج تكوينية لتدريب الأفراد على استخدام تكنولوجيا المعلومات	12	5	22	0,91	2,26	محايد
	%30,8	%12,8	%56,4			
تقتضي المؤسسة من سنة إلى 3 سنوات من أجل تجديد المعدات التكنولوجية.	11	13	15	0,821	2,1	محايد
	%28,2	%33,3	%38,5			
تعتمد المؤسسة على تكنولوجيا المعلومات في أغلب المهام التي تقوم بها (الموارد البشرية، المالية، الأجور والرواتب...إلخ)	5	5	29	0,711	2,62	موافق
	%12,8	%12,8	%74,4			
إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة .	3	6	30	0,614	2,69	موافق
	%7,7	%15,4	%76,9			
إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى زيادة قدرة المؤسسة على تحقيق رضا العملاء عن الخدمات المقدمة من طرفها.	2	6	31	0,549	2,74	موافق
	%5,1	%15,4	%79,5			
إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى تخفيض معدل ضياع وقت موظفي المؤسسة مما يؤدي تخفيض التكاليف.	2	9	28	0,577	2,67	موافق
	%5,1	%23,1	%71,8			
إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى سرعة الإستجابة لمتطلبات العملاء.	2	8	29	0,569	2,69	موافق
	%5,1	%20,5	%74,4			
إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يساهم على التقييم الأفضل لأداء الأقسام والفروع.	2	7	30	0,56	2,72	موافق
	%5,1	%17,9	%76,9			

إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي يؤدي إلى جودة المعلومات والبيانات المالية.	2	5	32	0,536	2,77	موافق
	%5,1	%12,8	%82,1			
قلة الخبرة يؤدي إلى وقوع أخطاء في التشغيل أو الفشل في تخزين وإسترجاع البيانات.	3	3	33	0,583	2,77	موافق
	%7,7	%7,7	%84,6			
إحتمالات تغيير، إضافة أو حذف أي بيانات دون ترك أي أثر ملموس.	7	12	20	0,772	2,33	محايد
	%17,9	%30,8	%51,3			
سهولة التلاعب في البرمجيات، ملفات البيانات أو عمليات التشغيل مما يؤدي إلى إلحاق خسائر بالمؤسسة.	13	7	19	0,904	2,15	محايد
	%33,3	%17,9	%48,7			
البيانات المحاسبية أصبحت غير ملموسة وغير قابلة للقراءة بالعين المجردة.	11	13	15	0,821	2,1	محايد
	%28,2	%33,3	%38,5			
إنتقال فيروسات إلى الحاسوب من خلال تبادل الأقراص الحاسوبية.	7	6	26	0,79	2,49	موافق
	%17,9	%15,4	%66,7			
تعذر مراقبة تتابع مراحل عمليات التشغيل كونها تتم داخل الحاسوب.	8	10	21	0,806	2,33	محايد
	%20,5	%25,6	%53,8			

- بالنسبة للمحور الثاني

يظهر من الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية تتراوح بين (2,1-2,77) بإنحرافات معيارية تتراوح بين (0,536-0,91) بدرجة تقدير بين **موافق ومحايد**، إذ حصلت كل من الفقرتين رقم (11-12) على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2,77) وإنحراف معياري (0,536-0,583) وبدرجة تقدير **موافق**، ثم تليها الفقرة رقم (10) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (2,72) وإنحراف معياري (0,56) وبتقدير **موافق**، أما الفقرات المتبقية إحتلت المراتب الموالية بمتوسطات حسابية بين (2,33-2,69) وإنحرافات معيارية بين (0,68 -0,904) بدرجة تقدير بين **موافق ومحايد**، ثم تأتي آخر فقرتين (15-4) ب (2,1) وإنحراف معياري (0,821) بدرجة تقدير **محايد**.

أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (2,49) بإنحراف معياري (0.709) وبدرجة تقدير **موافق** مما يشير إلى صحة الفرضية، أي هناك إتفاق كبير بين أفراد العينة حول إستخدام المؤسسات لمختلف أدوات تكنولوجيا المعلومات إستخداما أمثل، وإدراك هذه المؤسسات لفوائد ومعوقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الرابع: واقع تكنولوجيا المعلومات وآلية عمل نظام المعلومات المحاسبي بمقر مديرية التوزيع- باتنة- لمؤسسة سونلغاز

أولا- إستعمالات تكنولوجيا المعلومات بمقر مديرية التوزيع - باتنة - لمؤسسة سونلغاز

تستعمل أغلب المؤسسات الجزائرية تكنولوجيا المعلومات في تسيير نشاطها، وسنتناول فيما يلي إستعمالات مختلف أوجه هذه التكنولوجيا في أحد هذه المؤسسات "مؤسسة سونلغاز -باتنة-"(مقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز).

1-الأجهزة "العتاد": يعتمد مقر مديرية التوزيع - باتنة - لمؤسسة سونلغاز في تطبيق تكنولوجيا المعلومات على مجموعة متميزة من الأجهزة والعتاد الإلكتروني، نذكر من بينها:

1.1-الموزعات (les serveurs): يتواجد بمقر مديرية التوزيع - باتنة - لمؤسسة سونلغاز موزعات يمكن تصنيفها كما يلي:

أ-موزع خاص: متحكم في المجال يستعمل من أج ل الخدمات DNS, IIS, WINS, DHCP لتسيير المستعملين وتسيير البريد.

ب- موزع تطبيقي" Serveur d'application" يستعمل من أجل تسيير تطبيقات الشبكة، وفي مجال دراستنا برنامج المحاسبة"HISSAB"، NOVA...

ج-موزع المعطيات"Serveur de donnée" يستعمل من أجل تخزين ومعالجة المعطيات الموجودة على مستوى مديرية توزيع الكهرباء والغاز

2.1- حواسيب الشبكة: حواسيب الشبكة التي يعمل عليها الموظفون في مقر مديرية التوزيع - باتنة - هي حواسيب شخصية"PC" مصممة لتكون في نظام شبكي، ويبلغ عددها مائتين (200) حاسوبا، كما يمتلك كل مدير، ومدير فرع ورئيس فرع حاسوبا محمولا متخصصا.

3.1- أجهزة التبادل " Commutateurs/ switchers": هي أجهزة تسمح بربط مختلف الحواسب القريبة مع الحفاظ على نظام الشبكة.

4.1- المنتقلات"Passerelle/Gateway ": هي التي تسمح بربط عناصر مختلفة في طبيعتها لشبكات محلية مختلفة.

5.1- الممرات "Routeur ": تسمح بالربط بين مختلف الشبكات المحلية، بحيث تضمن انتقال المعطيات بشكل مثالي ومفيد.

2-أنظمة تشغيل الشبكة: تختلف الأنظمة المستعملة لتشغيل الشبكة المعلوماتية بمقر مديرية التوزيع – باتنة – بين تلك المستعملة بالنسبة للموزعات وتلك المستعملة بالنسبة للحواسيب كما يلي:

2-1) بالنسبة للموزعات: تستعمل الأنظمة التالية:

- WINDOWS 2003 SERVER
- WINDOWS 2008 SERVER
- UNIX
- RED HAT
- AIX

2-2) بالنسبة للحواسيب الأخرى: تستعمل الأنظمة التالية:

- WIN XP professionnel
- WINDOWS VISTA
- WINDOWS 7

3-التطبيقات: تستعمل التطبيقات التالية:

-تطبيق المحاسبة العامة HISSAB.

-تطبيق تسيير الأجورNOVA.

-تطبيق تسيير الزبائن SGC.

- Gestion d'ouvrages Gdo mt.
- موقع Intranet "أنترانيت" لبعض التطبيقات الموجودة على مستوى مؤسسة سونلغاز.
- موقع الأنترنيت الخاص ب sonalgaz **WWW.sonalgaz.dz**

4- التكنولوجيا المستعملة في المقر لمؤسسة سونلغاز – باتنة- في أداء وظائفها

تقوم الشركة بتسيير أعمالها من خلال شبكتين: داخلية وخارجية الأمر الذي يسهل تبادل المعلومات بين مختلف الأقسام الداخلية والفروع المنتشرة عبر أنحاء الولاية.

1-الشبكة الداخلية: تكون التكنولوجيا محور اهتمام المؤسسة خاصة عندما تلقى صعوبات في إنجاز وظائفها وكذلك تبحث عن وسائل الراحة والسرعة في التجاوب.

هذا الأمر اهتمت به مديرية التوزيع – باتنة- لمؤسسة سونلغاز لتحسين مستوى الأداء لعمالها وتحقيق رضا زبائنها وإنجاز مهامها في الأوقات المحددة.

لقد أنشأت المؤسسة شبكة حواسب داخلية حيث تربط مختلف المصالح والمكاتب حيث يمكن من الاتصال بأي مصلحة والإطلاع على الحسابات أو أي شيء من هذا القبيل، الأمر الذي يسهل عملية الاتصال الداخلية والذي أنقص استعمال الأوراق والتنقل بين المكاتب، الأمر الذي يعتبر إنقاص للتكاليف، حيث يمكن من استخدام آلة ناسخة واحدة تتداول بين مجموع الأقسام، أضف إلى ذلك استعمال برامج لحساب تسعيرات الكهرباء والغاز، فلو فكرنا أن هناك عشرات الآلاف من الزبائن كم يلزمها من عامل لإنجاز الحسابات واحتمال الوقوع في الخطأ أكيد كذلك عملية التحصيل واستقبال الكم الهائل من الزبائن دفعة واحدة.

أضف إلى ذلك معالجة الأجور حيث تتم هذه العملية بطريقة آلية عوض أن يقوم العامل بحساب الأجر يدويا، إضافة العلاوات وإنقاص الاقتطاعات أصبح يدخل المعلومات الأولية للحساب سيقوم هذا الأخير بإعطائه النتائج بسرعة فائقة ودقة وكذلك سهولة تصحيح الأخطاء ومتابعتها.

والأمر الآخر هو تسهيل عمل المدير حيث يستطيع مراقبة الأعمال من مكتبه، فإذا أراد رؤية الحسابات يستطيع الدخول إلى حاسب المصلحة التجارية والإطلاع على الحسابات، وإذا أراد الإطلاع على الأجور.يدخل إلى الحاسب الخاص بمصلحة المستخدمين ويقوم بذلك.

وكذلك استعمال اللاسلكي في الاتصال بوحدات العمل الشيء الذي يسهل من تبادل المعلومات والإبلاغ عن الأعصاب خاصة الفرق المستقلة.

إن استعمال الأقراص بأنواعها يسهل في عملية تخزين المعلومات والحفاظ عليها من الضياع وخاصة قدرة الاستيعاب لهذه الأخيرة حيث تسهل عملية البحث وقد قضت على الكم الهائل من الأوراق الذي غزى المكاتب .

- نتائج استعمال هذه الشبكة:

-تسهيل سير الأعمال.

-تقليص الوقت.

-سرعة الرد وتسليم الالتزامات في الآجال المحددة.

-إرضاء الزبائن وتحسين خدماتها .

-سهولة الرقابة و الاتصال بين مختلف الأقسام والمستويات الإدارية.

-إنقاص التكاليف واستعمال الأوراق في تبادل المعلومات.

- تسهيل عمل المكتبيين وبث روح الإبداع والعمل فيهم مع عدم إحساسهم بالملل في إنجاز أعمالهم.

-استعمال الأقراص للتخزين حيث يحمل كم هائل من المعلومات.

2-الشبكة الخارجية

هناك أيضا شبكة أخرى خارجية تربط مركز مديرية التوزيع – باتنة- لمؤسسة سونلغاز بمختلف الفروع المنتشرة عبر أنحاء الولاية باتنة والمتمثلة في تسعة فروع حيث يتم الاتصال بين الفروع التسعة بواسطة الشبكة، الأمر الذي سهل عملية ،حيث إذا أراد المدير المركزي بباتنة أن يطلع على فرع أريس أو بريكة فيستطيع ذلك. إن هذه الشبكة ألغت كل الحدود الزمانية والمكانية فإذا أراد أحد الفروع أو المديرية أحد الملفات عوض أن يتم نقله من فرع إلى فرع والتنقل بواسطة سيارة وأخذ وقت كبير تكرر هذه العملية في اليوم عدة مرات فالشبكة حلت هذا المشكل حيث تتم هذه العملية بصفة آلية الأمر الذي ينتج عنه:

-اقتصاد في النفقات.

-عدم تظلب أعوان يقومون بهذه المهمة.

-اقتصار البعد الزماني والمكاني.

كذلك تسهل هذه العملية على الزبائن عملية الدفع وتسديد الفواتير وطلب الإيصال بالكهرباء والغاز حيث يقوم هذا الأخير بالتسديد من أي مركز أو إيداع طلبه بإحدى هاته الفروع فلولا وجود هذه الشبكة لاستعصى الأمر في الاتصال بين الفروع وتسهيل تبادل المعلومة.

إن تسيير تسعة أقسام فرعية ليس بالأمر الهين وأيضا مراقبة سير أعمالها وكذلك إرضاء زبائنها، إن إدخال هذه التكنولوجيا على الشركة أدى إلى التناسق بين فروعها وسهولة مراقبة أعمالها عن بعد ، بالإضافة إلى هذا تجهيز الشركة بشبكة هاتفية تربط مختلف المكاتب لتسهيل عملية الاتصال بين الأفراد.

إن التكنولوجيا تعتبر بالنسبة لمؤسسة سونلغاز بؤرة اهتمام حيث هناك مشروع مستقبلي لربط مختلف المراكز عبر القطر الوطني بشبكة واحدة الأمر الذي يزيد في تحسين خدمات الشركة ويحقق لها القدرة التنافسية.

ثانيا: آلية عمل نظام معلومات المحاسبة العامة بمقر مديرية التوزيع

1- مدخلات نظام معلومات المحاسبة العامة

تشمل مدخلات نظام المحاسبة العامة للمقر على إستقبال وجمع البيانات الخاصة بمختلف العمليات الإقتصادية المعبر عنها بصورة نقدية، وتتعدد أنشطة مقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز – باتنة – لمؤسسة سونلغاز بطبيعة نشاطه التجاري، وذلك من خلال مختلف العمليات اليومية التي يقوم بها سواء مع المحيط الخارجي أو من خلال التبادلات الداخلية المتمثلة في عمليات البيع والشراء ....الخ، هذه العمليات تنجر عنها مجموعة من البيانات يستقبلها نظام المعلومات المحاسبي في المقر من أجل إعطائها صبغة مالية ومعالجتها.

وتنحصر هذه العمليات في الأنشطة التالية:

-عملية الشراء: تعتبر عملية الشراء من بين العمليات التي يقوم بها مقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز – باتنة – لمؤسسة سونلغاز من أجل توفير كل المستلزمات التي يحتاجها هذا المقر في تموين مختلف أنشطته.

وتنحصر عملية الشراء في مقر مديرية التوزيع – باتنة – لمؤسسة سونلغاز أساسا في شراء الغاز والكهرباء، ويتم ذلك من المديرية العامة لتسيير شبكة نقل الغاز GRTG

-(Gestion réseau transport gaz) والمديرية العامة لتسيير شبكة الكهرباء GRE.

- (Gestion réseau électricité) والموجودتين على مستوى ولاية قسنطينة.

- **تسيير عملية الشراء:** تسير عملية الشراء أساسا من طرف مديرية توزيع الكهرباء والغاز –باتنة– لمؤسسة سونلغاز وبالضبط قسم العلاقات التجارية DRC (division relations commerciale) بناءا على عقد بينهما وبين المديرية العامة لتوزيع الكهرباء والغاز للشرق – قسنطينة –

-العمليات المتعلقة بالرواتب والأجور

تقوم مصلحة المستخدمين بإعداد كشف الأجور والرواتب بناءا على الملف الشخصي لكل عامل حيث يثبت دخول وخروج كل موظف عن طريق الإمضاءات في ملف الحضور **cahier de pointage** وتكون على مستوى كل قسم من أقسام المديرية، كل شهر يرسلون هذه التسجيلات والمعطيات حول العاملين إلى قسم الموارد البشرية DRH والتي تعالج وفق برنامج خاص آلي يسمى **NOVA** وفيه يحدد الأجر، كما تتحقق المديرية من صحة هذا الأجر ويتم وضع وثيقة تسمى **état** يمضي فيها مدير التوزيع –باتنة– ويرسلها إلى المديرية العامة لتوزيع الكهرباء للشرق –قسنطينة **SON**– والتي تقوم مديرية المالية التابعة لقسنطينة بتعيين الأجور وإرسالها إلى الموظفين.

-عملية بيع الكهرباء والغاز للزبائن: يوجد ثلاث أنواع من الزبائن:

- **الزبائن العاديين"AO ":** abonné ordinaire وهم جميع المواطنين العاديين.
- **الإدارات العمومية "FSM":** facture sur mémoire والتابعة للدولة.
- **-القطاعات الخاصة "SE":** secteur économique

-العمليات الأخرى: يقصد بالعمليات الأخرى كل العمليات المتعلقة بتسديد مختلف المصاريف التي يواجهها المقر من أجل تسيير نشاطه مثل: اشتراكات التأمين.

2- تشغيل نظام المعلومات المحاسبة العامة

يتم تشغيل نظام المعلومات المحاسبة العامة عن طريق إدخال البيانات المجمعة إلى الحاسب الآلي مباشرة من خلال أجهزة الإعلام الآلي ، إذ أن نظم التشغيل الآلي للبيانات تكون قادرة على تحويل قدر كبير من المعلومات بكفاءة عالية خاصة عندما يكون حجم العمليات كبي ر، كما أن النظام الآلي يكون قادرا على تقديم معلومات حديثة ودورية وفي أوقات مناسبة وبطريقة تتصف بالمرونة.

البرامج المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي

1-Hissab: برنامج المحاسبة، حيث يتم جمع البيانات المتدفقة من العمليات التي يقوم بها المقر، وترتب وتصنف وتعالج بواسطة هذا البرنامج لتسيير مختلف العمليات المحاسبية وسحب مختلف المخرجات **les bilans,TCR ...** والذي يتماشى مع ما جاء في النظام المحاسبي المالي الجديدSCF.

2-nova : وهو نظام خاص بتسيير الأجور (المستخدمين).

3-SGC: وهو نظام خاص بتسيير الزبائن أي مستهلك الطاقة كهرباء وغاز بنوعيه وذلك من بداية الطلبية (الفوترة) إلى غاية تسديدها.

3- مخرجات نظام معلومات المحاسبة العامة

يختص نظام معلومات المحاسبة العامة في مقر مديرية توزيع الكهرباء والغاز - باتنة - لشركة سونلغاز بتزويد الإدارة ومختلف المستخدمين الخارجيين بالمعلومات المالية من خلال إعداد وعرض قوائم مالية فرضها النظام المحاسبي المالي SCF على المؤسسات لتلخيص العمليات المحاسبية للدورة المالية، ويمكن إجمال هذه القوائم فيما يلي:

أ-القائمة(01): الميزانية. أنظر الملحق رقم (2-1)،(2-2).

ب-القائمة (02): جدول حسابات النتائج. أنظر الملحق رقم (3).

ج-القائمة (03): جدول تدفقات الخزينة. أنظر الملحق رقم (4).

د-القائمة (04): جدول تغيرات الأموال الخاصة. أنظر الملحق رقم (5).

تشكل هذه القوائم مجتمعة جملة من المعلومات المفصلة التي تساعد كل من له فائدة في الإطلاع على القوائم المالية، أن يأخذ صورة تفصيلية عن المركز المالي، ونتائج العمليات المالية التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة المحاسبية محل الإطلاع.

خلاصة الفصل

حاولنا من خلال هذا الفصل الإجابة على الإشكالية المتمثلة في دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، وتناولنا هذا الفصل من خلال مبحثين، في المبحث الأول تم تقديم نظرة عامة حول مؤسسات من ولاية باتنة وفي المبحث الثاني تم تحليل نتائج إستبيان من أجل معرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول مدى إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، خلصت الدراسة إلى أن لتكنولوجيا المعلومات دور هام في تحسين نظام المعلومات المحاسبي وتطويره من أجل إتخاذ القرار السليم في الوقت المناسب.

الخاتمة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع أثر إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي، معالجة إشكالية البحث المتمثلة في مدى تأثير تكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام المعلومات المحاسبي من خلال الفصول الثلاثة بإستخدام المنهج والأدوات المشار إليها في المقدمة العامة إنطلاقا من الفرضيات المعتمدة، وبهذا تتوزع هذه الخاتمة إلى نتائج البحث و إختبار الفرضيات والتوصيات.

- النتائج والتوصيات

1- نتائج البحث

من خلال بحثنا هذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج حاولنا تلخيصها في ما يلي:

- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أهم نظام فرعي من نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة.
- إن تكييف الأدوات المحاسبية مع متطلبات التحول الذي يعرفه محيط المؤسسة يؤهل المحاسبة لأن تصبح نظاما للمعلومات يتميز عن باقي أنظمة المعلومات الأخرى في المؤسسة بجملة من الخصائص ويضمن من خلالها أيضا صحة وملائمة ومصداقية المعلومات المحاسبية التي تتولد عن هذا النظام.
- تكمن مكانة وأهمية نظام المعلومات المحاسبي في توفير المعلومات المحاسبية التي تلخص وتشمل أنشطة المؤسسة بشكل دوري والتي تعكس الوضع المالي لها وكذا في دعمها لمختلف وظائف الإدارة.
- اتخاذ القرارات يعتمد بنسبة عالية على البيانات والمعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي.
- إن تصميم نظام معلومات محاسبي على أساس ومبادئ سليمة يسمح له من توليد المعلومات ذات مصداقية وملائمة لاتخاذ القرارات.
- استخدام الحاسوب في معالجة البيانات المحاسبية يعد خطوة ضرورية لعقلن ة إنتاج واستهلاك المعلومات المحاسبية في المؤسسة.
- تتحدد جودة وفعالية المعلومات المحاسبية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك مستخدميها.
- إن حاجة المؤسسات إلى تكنولوجيا حديثة ومرنة تغنيها عن الأعمال اليدوية وتجعلها في اتصال دائم مع الزبون لتلبية حاجياته والاستماع إلى اقتراحاته بات أمرا حتميا في ظل تعدد الخيارات والبدائل والفرص المتاحة له من طرف المنافسين نتيجة الانفتاح العالمي للأسواق.
- إن تنوع دعائم أنظمة المعلومات في مختلف الأنشطة، سيسهل عملية ربط كل العمليات فيما بينهما وخاصة فيما يتعلق بالتكنولوجيات الحديثة المرتكزة على أساس التبادل السريع للمعلومات في أقل وقت.

– إن تطبيق أدوات التكنولوجيا الحديثة أصبح ضرورة حتمية من أجل الاستفادة الواسعة لها تقدمه من كفاءة وسرعة في معالجة البيانات وإعطاء النتائج المراد الوصول إليها في وقت وجيز جدا ودون التعرض للأخطاء التي قد ترتكب من طرف الإنسان الذي تحيط به الظروف المتغيرة وغير المستقرة.

– إن استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى الرفع من أداء نظام المعلومات المحاسبي.

2– نتائج الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية والمتمثلة في إستبيان عينة من الأفراد المتخصصين في الجانب المحاسبي والمالي، توصلنا إلى أهم النقاط التالية:

– أن العاملين في نظام المعلومات المحاسبي يتمتعون بكفاءة ومؤهلات تتناسب وطبيعة الأعمال الموكلة إليهم في مصلحة المحاسبة وذلك بمتوسط حسابي (2,57)، وأن نظام المعلومات المحاسبي قادر على توفير الأمن للمعلومات وسريتها وذلك بمتوسط (2,402) من إتجاهات أفراد العينة.

– إتجاهات أفراد العينة يرون أن المؤسسات تستخدم تكنولوجيا المعلومات في نشاطها اليومي بمتوسط (2,39)، ويرون أيضا أن المؤسسات مدركة لكل من فوائد ومعوقات إستخدام تكنولوجيا المعلومات في نظام المعلومات المحاسبي بمتوسط حسابي (2,713) و (2,361) على الترتيب.

ومنه إتجاهات آراء عينة الدراسة حول دور إستخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي ترى أن هذا الدور قوي، لأنهم يرون أن تكنولوجيا المعلومات تساعد على تحسين نظام المعلومات المحاسبي بدرجة كبيرة من حيث تخفيض التكاليف، دقة المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي في وقت مناسب.

-إختبار الفرضيات

مكنتنا هذه الدراسة من إختبار الفرضيات التي تم إعتمادها في بداية البحث، نلخصها فيما يلي:

بخصوص الفرضية الأولى: والمتمثلة في أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت عنصرا مؤثرا في نظام المعلومات المحاسبي لما توفره من معلومات ملائمة وسريعة، فقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة أن تطوير أداء المؤسسة بصفة عامة والمؤسس ات محل الدراسة ، يكمن في مدى إستخدامها وتطبيقها للأدوات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات وهذا من شأنه أن ينعكس إيجابا على تطوير نظام المعلومات المحاسبي بالمؤسسة. حيث يعمل نظام المعلومات المحاسبي بهذه المؤسسة على تزويد الإدارة العليا بمعلومات مفيدة وتتميز بالجودة والفعالية، كما أن مخرجات هذا النظام تعطي نظرة شاملة عن سير نشاط ا لمؤسسة، وبالتالي فهناك أثر إيجابي لتكنولوجيا المعلومات على نظام المعلومات المحاسبي.

ومن خلال هذه النتائج يتبين لنا صحة الفرضية الأولى.

بخصوص الفرضية الثانية: تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الأهداف المسطرة.

تم إثبات صحة الفرضية حيث تساهم تكنولوجيا المعلومات في تحسين نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وبالتالي المساهمة في إتخاذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب.

أما الفرضية الثالثة: هناك علاقة بين تكنولوجيا المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي و التي تسهل من عملية إيضاح الدور الذي تقوم به في رفع فعالية نظام المعلومات المحاسبية.

فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية ، حيث يؤدي إستخدم الحاسبات الإلكترونية في رفع أداء نظام المعلومات المحاسبي من خلال المزايا التي توفرها من دقة وسرعة تشغيل البيانات وإعداد القوائم والتقارير المالية ، كما تمتاز أيضا بالقدرة على تخزين البيانات والمعلومات بطريقة منظمة بحيث يمكن الرجوع إليها في وقت قياسي.

- **التوصيات**

انطلاقا من النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ضرورة إهتمام المؤسسات بتصميم نظ ام المعلومات المحاسبي وتطويره من خلال الإستعانة بالإعلام الآلي ومختلف البرامج التي تساعد على جمع وتحليل البيانات.
- أن يسمح نظام المعلومات المحاسبي بتحقيق التوازن بين درجة الدقة والتفصيل وبين تكلفة النظام.
- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات اتصال لتدفق المعلومات المحاسبية إلى داخل وخارج المؤسسة الاقتصادية وفقا لشروط مستخدمي المعلومات.
- أن يستجيب نظام المعلومات المحاسبي بصفة مستمرة من خلال توليد المعلومات وقت الحاجة إليها.
- مسايرة التطور السريع في مجال المعلوماتية والإعلام الآلي، والذي أصبح يعتبر الأداة الأولى في تسيير مختلف الأنشطة داخل المؤسسة.
- تطبيق مقاييس الجودة في مجال تكنولوجيا المعلومات.
- على المؤسسة التكفل بتطوير موارد تكنولوجيا المعلومات التي تتوفر عليها.
- ضرورة العمل على تعزيز التعليم التكنولوجي في مناهج التدريس الجامعي ودعم عملية البحث في مجال نظم المعلومات لتحقيق خدمة نوعية للمعلومات.
- ضرورة سن القوانين والتشريعات التي تخدم وتنظم استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- السعي إلى إيجاد مبادرات استثمارية جديدة ناجحة في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات.

قائمة المراجع

أولا-الكتب

1- إبراهيم محمد علي الجزراوي ، عامر الجناجي ، **أساسيات نظم المعلومات المحاسبية** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، الأردن،**2009**.

2- بول ج ستينبارت ومرشال روميني، ترجمة قاسم إبراهيم الحسيني، **نظم المعلومات المحاسبية** (ج1) دار المريخ للنشر، الرياض **2009**.

3- أحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، **2004**.

4- أحمد حلمي جمعة وآخرون، **نظم المعلومات المحاسبية**، مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، **2003**.

5- أحمد زكرياء زكي عصيمي، **نظم المعلومات المحاسبية مدخل معاصر** ، دار المريخ للنشر، الرياض ، **2011**.

6- أكادمية الفيصل العالمية، **أساسيات تكنولوجيا المعلومات** ، **2009**.

7- إيمان فاضل السمرائي وهيثم محمد الزعبي، **نظم المعلومات الإدارية**، دار صفاء للنشر والتوزيع الأردن،**2001**.

8- حسين بلعجوز، **نظام المعلومات المحاسبي ودوره في إتخاذ القرارات الإنتاجية**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، **2009**.

9- زياد عبد الكريم قاضي ومحمد خليل أبو زلطة، تصميم **نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية** (ط1)مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، **2010**.

10- زياد هاشم يحيى السقا، قاسم محمد إبراهيم الحبيطي، **نظم المعلومات المحاسبية** ، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، كلية الحدباء، جامعة الموصل، العراق، **2003**.

11- سعد غالب ياسين، **أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجبا المعلومات**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

12- سعد غالب ياسين، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار المناهج ط1، عمان الأردن، **2000**.

13- السيد عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر، **2004**.

14- صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات، **نظم المعلومات المحاسبية والإدارية**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية مصر، **2001**.

15- عامر ابراهيم قنديلجي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، **2009**.

16- عامر إبراهيم قندلجي، **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، **2009**.

17- عبد الرزاق محمد القاسم، **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، **2006**.

18- عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، **1998**.

19- عبد العزيز السيد مصطفى، **إستخدام الحاسب في التدقيق المالي والمراجعة** كلية التجارة جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.

20- عدنان عواد الشرابكة، **دور نظم وتكنولوجيا المعلومات في إتخاذ القرارات الإدارية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، **2011**.

21- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، **2003**.

22- ليلى حسام الدين، **أثر التقدم في تكنولوجيا المعلومات على الخصائص النوعية والكمية للموارد البشرية**، جمهورية مصر العربية، **2011**.

23- محمد شريف توفيق، **مقدمة المحاسبة المالية**، الأستاذ للنشر،الزقازيق،مصر،**2001-2002**.

24- محمد الصيرفي، **إدارة تكنولوجيا المعلومات**، دار الفكر الجامعي ط(1)، الاسكندرية، **2009**.

25- محمد الفيومي وأحمد حسين علي حسين، **نظم المعلومات المحاسبية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، **1998**.

26- محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن ط 1، **2001**.

27- مزهر شعبان العاني، **العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات**، مكتبة الجامعة الشارقة، الأردن، **2008**.

28- نضال محمد الرمحي، **نظم المعلومات المحاسبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان الأردن، **2011**.

29- وليد عبد الرحمن الفرا، **تحليل بيانات الإستبيان بإستخدام برنامج SPSS**، إدارة البرامج والشؤون الخارجية، **2009**.

30- وليد ناجي الحيالي، **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكادمية العربية، الانمارك، **2007**.

ثانيا-المذكرات والأطروحات

31- بسام محمود أحمد، دور **نظم المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية في منشآت الأعمال الفلسطينية**، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية، غزة، **2006**.

32- بشير كاوجة، **دور تكنولوجيا المعلومات والإتصال الداخلي في المؤسسات الإستشفائية العمومية**، مذكرة ماجستير، تخصص نظم المعلومات ومراقبة التسيير، ورقلة، **2012- 2013**.

33- حاج سعيد سهام، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين عملية المراجعة الخارجية**، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، **2013**.

34- حرية شعبان محمد الشريف، **مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وتمويل الجامعة الإسلامية غزة، **2006**.

35- ريقط منال،، **دور تكنولوجيا المعلومات في تعزيز الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية في السوق المحلية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، **2013**.

36- زمرة أسماء، **دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام المعلومات المحاسبي**، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، **2012 - 2013**.

37- سعد بن البار، **دور نظام المعلومات الحاسبي في تحقيق فعالية الرقابة الداخلية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة **2009-2010**.

38- سليماني منيرة، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية**، مذكرة نيل شهادة ماستر، فرع تسيير المنظمات، تخصص التسيير الإستراتيجي للمنظمات، **2013**.

39- ظاهر شاهر يوسف القشي، **مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**، أطروحة إلى مجلس كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا استكمالا لمتطلبات درجة الدكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، تخصص محاسبة، **2003**.

40- علي مانع صنيهيت شرار المطيري، **دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين قياس مخاطر الإئتمان في البنوك الكويتية**، مذكرة ماجستير، تخصص أعمال جامعة الشرق الأوسط، **2012**.

41- فاروق حزيري، دور **التكنولوجيا الحديثة للإتصالات في تحقيق أهداف إستراتيجية التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير، العلوم الإقتصادية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، **2010- 2011**.

42- لمين العلوطي، **تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وتأثيرها على تحسين الأداء الإقتصادي للمؤسسة** مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر،**2003-2004**.

43- مراد رايس، **أثر تكنولوجيا المعلومات على الموارد البشرية في المؤسسة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، **2005-2006**.

44- ياسع ياسمينة، **دراسة إقتصادية لأثر تكنولوجيا المعلومات والإتصالات على الأداء الإقتصادي للمنظمة**، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المنظمات، **2010-2011**.

ثالثا-المداخلات و المحاضرات

45- إبراهيم بختي، **محاضرات مقياس المعلوماتية**، قسم علوم التسيير، جميع التخصصات، جامعة ورقلة، **2003-2004**.

46- محمد الهاشمي وحسام مسعودي ، **مداخلة بعنوان دور تحديث أنظمة المعلومات في تفعيل الممارسة المحاسبية وفق (SCF) في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة الوادي، **2013**.

رابعا-المجلات

47- إبراهيم محمد علي الجزراوي ولقمان محمد سعيد، **أدوات تكنولوجيا المعلومات ودورها في كفاءة وفاعلية المعلومات المحاسبية**، مجلة الإدارة و الإقتصاد، العدد الخامس والسبعون، **2009**.

48- أحمد لعماري، **طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، **نوفمبر 2001**.

قائمة الملاحق

الملحق رقم(01): إستبيان البحث.

الملحق رقم(02-01): الميزانية.

الملحق رقم(03): جدول حسابات النتائج.

الملحق رقم(04): جدول تدفقات الخزينة.

الملحق رقم(05): جدول تغيرات **الأموال** الخاصة.